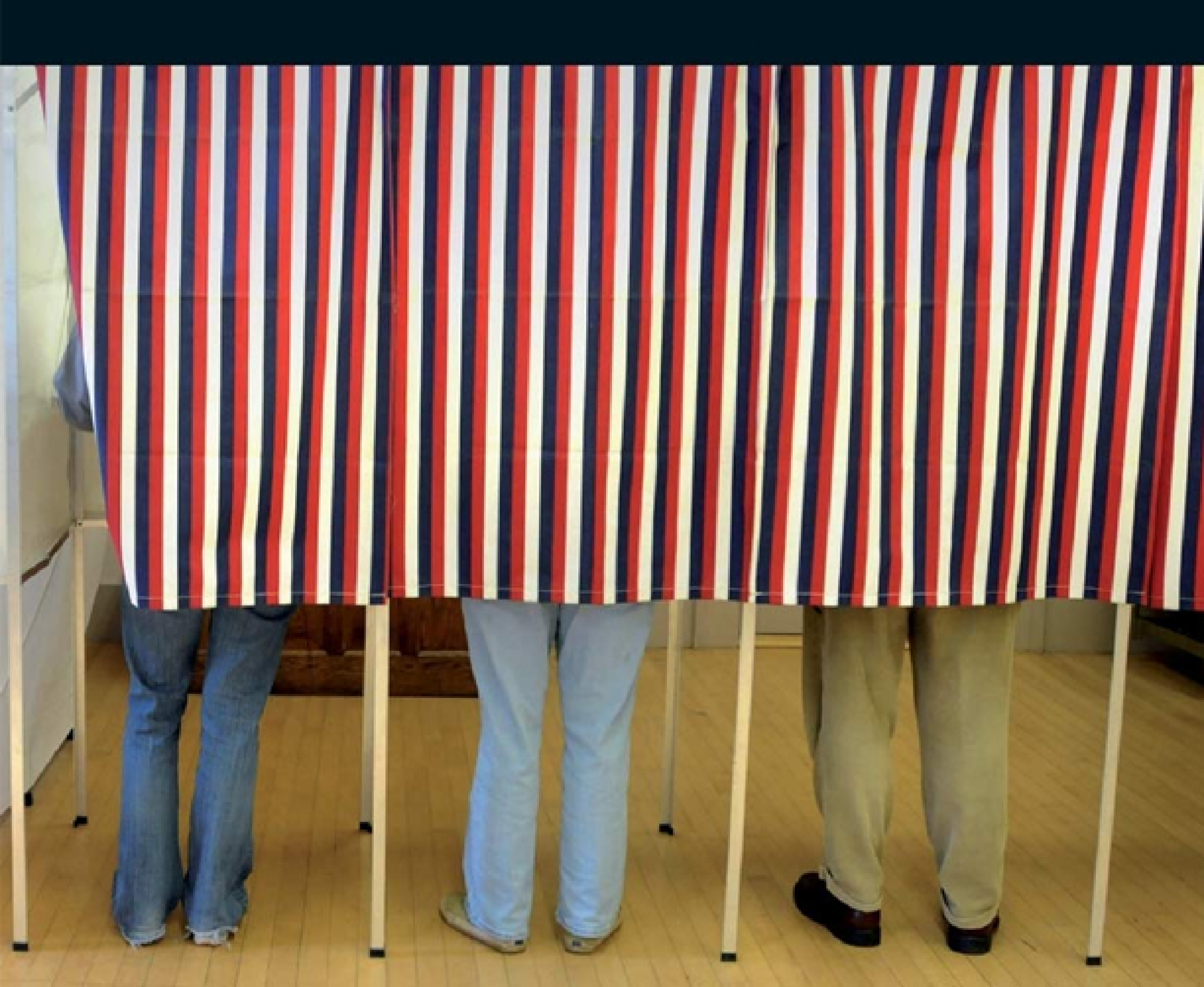
إيمون باتلر

مدخل إلى

نظرية الخيار العام




IDEAS
beyond
borders


Bayt al-Hikma 2.0


iea

مدخل إلى نظرية الخيار العام

تأليف

إيمون باتلر

ترجمة

رزان حميدة　　عبد المعين السباعي　　حازم موسى

زينب أحمد　　رامي أبو زرد

مراجعة

أحمد رضا

قائمة المحتويات

نبذة عن المؤلف

يشغل إيمون باتلر منصب مدير معهد آدم سميث، وهو مركز سياسات فكري رائد. تحصّل على شهادات في الاقتصاد والفلسفة وعلم النفس، ونال درجة الدكتوراه من جامعة سانت أندروز في عام 1978. خلال سبعينيات القرن العشرين عمل في مجلس النواب الأمريكي، ودرّس الفلسفة في كلية هيلزديل بولاية ميشيغان، ثم عاد إلى المملكة المتحدة ليقدم يد العون في تأسيس معهد آدم سميث.

ألّف إيمون كتبًا عن الاقتصاديين الرائدين من أمثال ميلتون فريدمان، وإف إيه هايك، ولودفيغ فون ميزس، وكتابًا تمهيديًا عن المدرسة النمساوية في الاقتصاد. ووضع لمعهد الشؤون الاقتصادية مؤلفات تمهيدية عن آدم سميث ولودفيغ فون ميزس. كما شارك في تأليف تاريخ عن ضوابط الأجور والأسعار، وسلسلة من الكتب حول معدل الذكاء. نالت منشوراته الأخيرة اهتمامًا كبيرًا، وهي *أفضل كتاب عن السوق*، و*وضع بريطانيا الفاسد*، و*البيان البديل*، وهو مساهم دائم في وسائل الإعلام المطبوعة والمسموعة والمرئية.

شكر وعرفان

أتوجه بخالص الشكر إلى جون ميدوكروفت وتشارلز كيه رولي على مشورتهما ومدخلاتهما المبكرة، وإلى مادسن بيري وسالي تومسون ورايتشيل موران على ملاحظاتهم القيمة بشأن مسودة الكتاب.

تقديم

في الأسبوع الماضي، أدلى رئيس الوزراء البريطاني بتصريحين رئيسيين عبر فيهما عن رأيه بأنه من واجب الحكومة تحديد إخفاق السوق وتصحيحه. ثمة العديد من الانتقادات القيمة الموجهة للحكومة بشأن هذا النهج. يناقش النقاد النمساويون بأن السوق *عملية* منافسة، وما دامت المنافسة المثالية غير موجودة، فلا يمكننا معرفة النتيجة الحاصلة لو كانت موجودة. لهذا تعجز الحكومة عن تصحيح إخفاق السوق؛ وجُلّ ما يمكنها فعله هو إزالة الحواجز التي تضعها في وجه العملية التنافسية. حين يعتبرَ إخفاق السوق ناشئًا عن عوامل خارجية، يمكن المحاججة أيضًا أنك بحاجة إلى سوق لاكتشاف أهمية تلك العوامل الخارجية بالنسبة للأشخاص المتأثرين، إذ ليس في وسع الحكومة تخمين هذه الأهمية بسهولة.

على أي حال، قد يرد النقد الأيسر على الفهم من الناحية المفاهيمية من مدرسة الخيار العام. فعلى أحد المستويات، يطلب منا اقتصاد الخيار العام باختصار أن نفترض ذات الافتراضات التي نضعها عن السلوك البشري في المجال السياسي حين نحلل الأسواق. على سبيل المثال، ما كانت ستفضي عمليات الاحتكار إلى المشاكل الموضحة في الكتب الدراسية لو لم يحاول أصحاب المصلحة الذاتية تعظيم الأرباح؛ ونواتج ثاني أكسيد الكربون ما كانت لتقلقنا كثيرًا لو لم يحاول

المستهلكون زيادة استهلاكهم لمستويات دخل معينة؛ وما كان سيقلقنا إفلاس البنوك لولا استجابة البنوك للضمانات الحكومية من خلال خوض المزيد من المجازفات. بعبارة أخرى، لو لم تعمل المصلحة الذاتية عملها في السوق، ما كان سيتمخض عما يسمى إخفاق السوق ظهور ذلك النوع من المشاكل التي يحددها رئيس وزرائنا وآخرون غيره — مع أنه قد يفضي إلى ظهور مشاكل أخرى.

ولكن إذا كانت المصلحة الذاتية تؤدي إلى نتائج معينة في الأسواق تتسبب، وفق اعتقاد البعض، في مشاكل ينبغي على السياسيين أن يحاولوا إصلاحها، ألا ينبغي لنا أن نفترض أن نفس قوى المصلحة الذاتية موجودة داخل الأنظمة السياسية التي تحاول «تصحيح» إخفاق السوق؟ وفور استيعاب هذا الأمر، فمن المؤكد أنه سيكون «مغيرًا في قواعد اللعبة» في النقاش حول مدى ملاءمة التدخل الحكومي — إذ لم يعد بوسعنا افتراض أن حكومة خيِّرة وعليمة قادرة على تحسين نتائج السوق. فالقرارات الحكومية ذاتها ستتأثر بالمصلحة الذاتية للسياسيين والمصوتين والبيروقراطيين والمنظمين وغيرهم. متى سبق وأن رأيت مصوتين في إحدى الدوائر الانتخابية يتظاهرون لدعم إغلاق المشفى التابع لهم حتى يصبح بالإمكان تحسين الخدمات الصحية في الدوائر الانتخابية الأخرى؟

إن انتشار المصلحة الذاتية هذه في النظام السياسي سيؤدي إلى «إخفاق الحكومة»، الذي يمكن أن يكون أشد خطورة بكثير من «إخفاق السوق» بسبب القوة القسرية التي تمارسها الحكومة ولأن الحكومة لا تخضع لعملية تنافسية

مباشرة. من الممكن، في ظل ديمقراطية تمثيلية، أن تؤدي المصلحة الذاتية لشريحة صغيرة جدًا إلى اتخاذ قرارات قد تكون على حساب الأغلبية. يمكن القول بلا شك مثلًا، إن الأعضاء الإسكتلنديين في برلمان المملكة المتحدة وأعضاء البرلمان حول مطار هيثرو قد مارسوا سلطة هائلة في السنوات الأخيرة بسبب دورهم المفصلي في تحديد كيفية تشكيل الأغلبية البرلمانية.

لقد قطع اقتصاد الخيار العام شوطًا طويلًا منذ أن قدّم سلفي آرثر سيلدون ما كان يسمى آنذاك «اقتصاديات السياسة» للمملكة المتحدة. ثمة العديد من أقسام الجامعة المتخصصة في هذا المجال بالإضافة إلى المجلات العلمية. وبينما كانت تلك المؤلفات الرائدة التي نشرها تولوك وبيوكانان وآخرون بالغة الأهمية في تغيير مناخ الرأي (إذ أثرت مثلًا في مؤلفي المسلسل التلفزيوني *يس مينيستر* و*يس برايم مينيستر*)، إنها الآن مهمة لمعهد الشؤون الاقتصادية لنشر ملخص محدَّث للمجال يمكن لجمهور واسع أن يصل إليه.

يعد مدخل إيمون باتلر المتميز مثاليًا للطلاب والمدرسين وصانعي الرأي. وهو مفيد أيضًا لأولئك السياسيين والمنظمين الذين يتحلون بالتواضع للرغبة في استكشاف حدود العمل الحكومي. يستقصي هذا المدخل التداعيات المحتملة على سياسة الحكومة لتطبيق المصلحة الذاتية داخل النظام السياسي؛ ويناقش كيف يمكن تصميم الأنظمة السياسية بحيث تحقِّق التوازن الصحيح بين العمل والتقييد

الحكوميين؛ ويدرس كيف بالإمكان حصر عملية صنع القرار الحكومي في المجالات التي يكون فيها العمل الجماعي مرغوبًا.

وإنه لمهم أن نفهم هذه القضايا فهمًا أفضل كي نتحلى بمزيد من التواضع في الحكومات والأنظمة السياسية المصممة بشكل أفضل. هذه الحجج ذات صلة مثلًا بالنقاش حول التفويض في إسكتلندا، بالإضافة إلى النقاش الدائر حول التحويلات الضريبية إلى إسكتلندا في التسوية الحالية. كما أنها وثيقة الصلة بالنقاشات حول حوكمة الاتحاد الأوروبي. ونأمل أن يحفز هذا المدخل فهمًا أوسع لطبيعة العمليات التي تحدث داخل الحكومة، وأن يؤدي هذا بدوره إلى تقليل احتمالية أن تكون لدينا حكومات تتعثر بإخفاق السوق في كل مكان وتفتقر إلى أي إحساس بالتناسب بشأن قدرة الحكومة على تصويبه.

يُعدُّ مدخل إيمون باتلر حول الخيار العام مساهمة فريدة في شرحه هذا الموضوع المتزايد في تعقيده لجمهور أوسع، ويسر معهد الشؤون الاقتصادية أن يتولى نشره.

فيليب بوث

مدير التحرير والبرامج،

معهد الشؤون الاقتصادية

أستاذ في التأمين وإدارة المجازفات،

كلية كاس للأعمال

يناير 2012

الآراء الواردة في هذه الأفرودة، كما في كل منشورات معهد الشؤون الاقتصادية، هي آراء المؤلفين لا آراء المعهد (الذي لا يتبنى رأيًا مؤسسيًا) أو أمنائه الإداريين أو أعضاء المجلس الاستشاري الأكاديمي أو كبار الموظفين فيه.

ملخص

- تطبق نظرية الخيار العام *أساليب* الاقتصاد على الجانب *النظري والعملي* للسياسة والحكومة. وقد قدم هذا النهج رؤى مهمة حول طبيعة صنع القرار الديمقراطي.
- كما تحفِّز المصلحة الذاتية خيارات الناس التجارية الخاصة، فإنها تؤثر أيضًا في قراراتهم الجماعية. «يقتصد» الناس أيضًا كمصوتين وجماعات ضغط وسياسيين ومسؤولين، ابتغاء تحقيق أقصى قدر من النتائج التي يرغبون فيها شخصيًا، بأقل جهد مبذول. وعليه يمكن تسخير الأدوات الاقتصادية المتطورة –كالربح والخسارة، والسعر والكفاءة– لتحليل السياسة أيضًا.
- إن صناعة القرار الجماعي ضرورية في بعض المجالات. لكن الحقيقة بأن السوق قد يخفق في توفير ما يكفي من الموارد في مثل هذه المجالات لا تعني بالضرورة أن الحكومة يمكنها أن تقوم بالأمور بشكل أفضل. فثمة «إخفاق حكومي» أيضًا. وعملية صنع القرار السياسي ليست سعيًا نزيهًا لتحقيق «المصلحة العامة»، إذ يمكن أن تنطوي على صراع بين المصالح الشخصية والجماعية المختلفة.

- ليست هناك «مصلحة عامة» واحدة على أي حال، فنحن نعيش في عالم يتسم بتعددية القيم: الأشخاص المختلفون لديهم قيم مختلفة ومصالح مختلفة. والتنافس بين المصالح المتضاربة لا مهرب منه، ما يجعل دراسة كيفية حل مثل هذه المصالح والمطالب المتنافسة من خلال العملية السياسية أمرًا مهمًا.
- تكمن المصلحة الذاتية للأحزاب السياسية في حصولها على الأصوات التي تحتاجها للفوز بالسلطة والمنصب. وقد تسعى وراء «المصوت الوسطي» – أي موقعه في الوسط، حيث يتجمع المصوتون. وسيكون للمسؤولين الحكوميين أيضًا مصالحهم الخاصة، التي قد تشمل تعظيم ميزانياتهم.
- في هذا الصراع بين المصالح، تتمتع المجموعات الصغيرة ذات المصالح المركزة بقوة بقدر أكبر من النفوذ في عملية صنع القرار مقارنة بالمجموعات الأكبر حجمًا ذات المصالح الأكثر توزعًا، كالمستهلكين ودافعي الضرائب. وقد يزداد نفوذ مجموعات المصالح أكثر لأن المصوتين «يجهلون عقلانيًا» الجدل السياسي، إذ يعتقدون أن صوتهم المفرد من غير المرجح أن يحدث فرقًا، وأن الآثار المستقبلية لأي سياسة لا يمكن التنبؤ بها.
- بسبب الفوائد الهائلة التي يمكن جنيها من العملية السياسية، من العقلاني أن تنفق مجموعات المصالح مبالغ كبيرة على الضغط من أجل الحصول على امتيازات خاصة – وهو نشاط يُعرَف باسم «السعي وراء الريع».
- يمكن لمجموعات المصالح أن تزيد من تأثيرها من خلال «المقايضة السياسية» – وهي الاتفاق على تبادل الأصوات ودعم المبادرات المفضلة لدى كل منها.

تمنح هذه العوامل مجموعة المصالح من الأقليات قوة فذة في أنظمة الديمقراطية التمثيلية، كالمجالس التشريعية.

- في الديمقراطيات المباشرة، التي تستخدم آليات مثل الاستفتاءات، تسمح قاعدة التصويت بالأغلبية المعتمدة على نطاق واسع لـ 51 في المائة فقط من السكان باستغلال الـ 49 في المائة الأخرى – كما في الدعابة القديمة القائلة إن «الديمقراطية تتجسد في ذئبين وخروف يقررون من سيأكل الآخر على العشاء». أما في الديمقراطيات التمثيلية، فقد يصبح لنسب أصغر بكثير من المصوتين نفوذ هائل.
- بسبب مشكلة استغلال الأقليات –أو تعرض الأكثريات للاستغلال من قبل الأقليات– يحاجج العديد من منظري الخيار العام بأن عملية صنع القرار السياسي يجب أن تكون مقيدة بقواعد دستورية.

1

ما هو الخيار العام؟

غالبًا ما يُشار إلى الخيار العام على أنه مدرسة من مدارس الاقتصاد، غير أنه في الواقع، أقرب إلى أن يكون نهجًا للعلوم السياسية. فهو لا يحاول شرح كيفية عمل الاقتصاد، وإنما يستخدم *أساليب* الاقتصاد و*أدواته* لاستكشاف كيفية عمل *السياسة والحكومة*. وهو نهج ينتج بعض الرؤى المذهلة، ويطرح أسئلة مملوءة بالتحديات – مثل مدى كفاءة العملية السياسية وفعاليتها وشرعيتها.

ما الحاجة إلى استخدام علم الاقتصاد؟

قد يبدو غريبًا استخدام علم الاقتصاد لتحليل السياسة والحكومة. فمعظم الناس يعتقدون أن علم الاقتصاد يتمحور حول المال والسوق واقتصاد الأعمال والمكاسب الخاصة، ويفترضون أن الحكومة تهدف إلى تحقيق المنفعة لعامة الناس، بطرق غير مالية، ومن خلال وسائل غير ربحية.

لكن علم الاقتصاد لا يتعلق بالمال فحسب، فكلمة *economics* ذاتها مشتقة من الكلمة اليونانية *oikonomia*، التي تعني إدارة شؤون الأسرة – حيث يتمثل

الهدف في تحقيق رضى الأسرة، لا الربح المالي، وحيث يجب الموازنة بين العديد من العوامل المختلفة، البشرية والمالية.

إننا كل يوم نتخذ خيارات مشابهة. هل تستحق الإطلالة من التلة المقابلة العناء لتسلقها؟ كم يجب أن نقضي من الوقت للعثور على البطاقة المناسبة لعيد ميلاد أحد الأصدقاء؟ لا تنطوي هذه القرارات على المال، غير أنها ما تزال قرارات *اقتصادية* بالمعنى الواسع للكلمة. فهي تتضمن قيامنا بتقدير كم الوقت أو الجهد اللازم حسب اعتقادنا لتحقيق أهدافنا، والاختيار بين الاحتمالات المختلفة. إن علم الاقتصاد يدور في واقع الأمر حول الكيفية التي نختار بها إنفاق أي موارد متاحة (مثل الوقت أو الجهد) في محاولتنا تحقيق أشياء أخرى نعطيها قيمة أكبر – إذ لا يتعلق الأمر بالخيارات المالية فحسب.

لقد طور الاقتصاديون لهذه المهمة بعض الأدوات البسيطة، لكنها ناجعة جدًا. وهي تشمل مفاهيم مثل *تكلفة الفرصة البديلة* – أي القيمة التي تعطيها لكل ما يتعين عليك التضحية به (كالوقت أو الجهد مثلًا) من أجل تحقيق غاية ما؛ و*المنفعة* – وهي قيمة ما تكسبه (على سبيل المثال، بطاقة عيد الميلاد المناسبة أو الإطلالة الساحرة). وعلى غرار ذلك، فإن الفرق بين القيمة التي تعطيها لما تتخلى عنه وقيمة ما تكسبه يمثل *ربحك* – إلا إنك إذا لم تتمكن من العثور على بطاقة مناسبة، أو كانت الإطلالة مخيبة للآمال، فقد يجسد ذلك *خسارتك* بالقدر نفسه. يقول الاقتصاديون إن الناس حين يتخذون خياراتهم، فإنهم يسعون بوعي إلى

استبدال أشياء ذات قيمة أكبر بالأشياء التي يقدرونها بقيمة أقل: بعبارة أخرى، إنهم *عقلانيون* و*يراعون مصلحتهم الذاتية*.

تطبيق علم الاقتصاد على السياسة

يتمحور نهج الخيار العام حول تطبيق هذه المفاهيم الاقتصادية البسيطة على دراسة كيفية اتخاذ الخيارات *الجماعية* – أي تطبيقها على أشياء مثل صياغة الدساتير وآلية عملها، وآليات الانتخابات، والأحزاب السياسية، ومجموعات المصالح، وجماعات الضغط، والبيروقراطية، والبرلمانات، واللجان وأجزاء أخرى من النظام الحكومي. إن القرارات *السياسية* الجماعية، مثلها مثل القرار الذي يبحث في زيادة ضرائب العقارات لإنشاء طريق جديد، هي قرارات *اقتصادية*: فهي تنطوي أيضًا على الاختيار بين *التكاليف والمنافع*، ليس التكاليف والمنافع المالية فحسب، وإنما على نطاق أوسع، بين كل ما يجب التضحية به وكل ما يتم اكتسابه نتيجة لذلك.

غير أن ذلك يتخلله انعطاف في المجريات. فحين يتخذ أحدهم خيارًا اقتصاديًا، فإنه يتحمل شخصيًا كلًا من التكاليف (مثل الوقت أو الجهد) والمنافع (كمشاهدة الإطلالة الساحرة أو العثور على البطاقة المناسبة).[1] على النقيض من

---

[1] ثمة بالتأكيد تكاليف ومنافع «خارجية» أو «اجتماعية» لمثل هذه الممارسات الاقتصادية. لكنها تنزع إلى أن تمثل جزءًا صغيرًا من إجمالي التكاليف والمنافع لمعظم المعاملات. وحين تبلغ حدًا مرتفعًا، غالبًا ما تسعى الحكومة إلى التدخل. مع ذلك، كما

ذلك، في الخيارات العامة، إن الأشخاص الذين يحصلون على المنفعة (كمستخدمي الطريق) ليسوا دائمًا الأشخاص الذين يتحملون التكلفة (كأصحاب المنازل). علاوة على ذلك، في السوق، يجب على كلا الطرفين في الصفقة الموافقة عليها – إذا لم يكن المشتري أو البائع راضيًا عن الصفقة، فيمكنه ببساطة الانسحاب منها. على النقيض من ذلك، في السياسة، لا تستطيع الأقلية الانسحاب: فهي مجبرة على قبول القرار الذي تتخذه الأغلبية، وتتحمل كل التضحيات التي يتطلبها الخيار الجماعي.

من المؤسف أن ذلك يتيح للأغلبية التي تسعى إلى تحقيق مصالحها الذاتية استغلال الأقلية، من خلال التصويت بنفسها للحصول على المنافع العامة التي تفرض أعباء مالية أو غير مالية على الآخرين. على سبيل المثال، قد يرغب مستخدمو الطريق في إنشاء طريق سريع جديد، من شأنه أن يخترق حدائق ساكني المنازل، أو يرفع الضرائب، على أشخاص آخرين قد لا يستخدمونه أو يستفيدون منه البتة. إن ما يجعل دراسة كيفية اتخاذ مثل هذه القرارات الحكومية مهمة للغاية هو الحقيقة أن الحكومة يمكنها اللجوء إلى الإكراه لإجبار الأقليات على التماشي مع قرار الأغلبية. فهي تمنح سلطة للأغلبيات التي قد تستخدمها بمسؤولية – أو قد تستخدمها للتصويت لما يصب في صالحها وترمي بالتكاليف على كاهل الآخرين.

سيتبين لاحقًا، فإن أحد الموضوعات المهمة في اقتصاديات الخيار العام هو أن مثل هذا الإجراء الحكومي يترتب عنه أيضًا تكاليف ومنافع خارجية.

باستخدام النظرية الاقتصادية لاستكشاف كيفية اتخاذ القرارات الحكومية، يمكن لنظرية الخيار العام أن تساعدنا على فهم هذه العملية، وتحديد مشاكل مثل المصلحة الذاتية لمجموعات معينة والاستغلال المحتمل الذي قد تتعرض له الأقليات المكرهة، واقتراح سبل للحد من هذه العيوب. وتقديرًا لهذا الدور المهم، حصل الاقتصادي الأمريكي جيمس بيوكانان على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1986 لعمله على شرح طبيعة الاستغلال في المنظومات الانتخابية، والمصلحة الذاتية للسياسيين والبيروقراطيين، وسلطة مجموعات المصالح، والدور المحتمل الذي يمكن أن تؤديه القيود الدستورية في الحد من تأثيرها الخبيث على عملية صنع القرار العام.

تحدي الخيار العام للتفكير الأرثوذكسي

سعى اقتصاديو «الرعاية» في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية جاهدين لقياس تكاليف ومنافع المقترحات السياسية مثل إنشاء الطرق والمطارات الجديدة، ولتحديد الكيفية التي يمكن من خلالها تعزيز «الرعاية الاجتماعية» –رفاهية المجتمع ككل– وتعظيمها من خلال اتخاذ الخيارات الصائبة، معتقدين أن هذا العمل من شأنه أن يغني عملية صنع القرار العام ويطورها.

ومع ذلك، من الافتراضات الرئيسية وغير المعلنة لهذا النهج هو أن مثل هذه القرارات السياسية سيتخذها بشكل منطقي وعقلاني مسؤولون مستنيرون

ومحايدون يسعون لتحقيق المصلحة العامة. وذلك بدوره كفيل بجعل الخيارات السياسية أفضل بكثير من خيارات السوق التي كانت وما زالت تدفعها المصلحة الذاتية والربح الخاص.

لقد قوّضت نظرية الخيار العام هذا الافتراض، إذ سلّمت بوجود حاجة إلى القرارات الجماعية في بعض المهام التي تتطلب بلا مهرب عملًا جماعيًا. لكنها أظهرت كيف أن عملية اتخاذ تلك القرارات لا ترقى إلى مثالية النموذج المفترض لدى اقتصاديي الرعاية الاجتماعية. وكما أشار الباحثون في الخيار العام، فإن الأشخاص الذين يتخذون القرارات العامة هم في الواقع مهتمون بمصلحتهم الذاتية مثلهم مثل أي شخص آخر. فهم في نهاية المطاف بشر؛ ولا يتحول الأفراد فجأة إلى ملائكة حين يحصلون على وظيفة حكومية. لا تجادل نظرية الخيار العام بأن جميع التدابير التي تُتخذ للتأثير في سياسة الحكومة منبثقة من المصلحة الذاتية، وإنما تكتفي بالقول إنه ينبغي لنا ألا نفترض أن الناس يتصرفون في سوق السلع والخدمات بشكل مختلف عن الطريقة التي يتصرفون بها عند التأثير في قرارات الحكومة. فمن الحكمة أن نفترض أن المصلحة الذاتية قد تساهم في تحفيز الناس.

وبطبيعة الحال، كون الناس *مهتمين بمصالحهم الذاتية* لا يعني أنهم *أنانيون*. فقد يهتمون أشد اهتمام بالآخرين وقد يرغبون في مساعدة أصدقائهم وعائلاتهم ومجتمعهم، بدلًا من مجرد جلب المنفعة لأنفسهم. لكن الفكرة المهمة هنا

أنه *مهما* كان الهدف الذي يرغبون في تحقيقه –من الثروة الشخصية إلى بلوغ الانسجام المجتمعي– فمن المعقول أن نفترض أنهم سيحاولون التصرف بشكل متعمد وفعال على نحو يؤدي إلى زيادته. وعلى حد تعبير خبراء الاقتصاد، إنهم *معظِّمون عقلانيون*.

صُدم المفكرون الأرثوذكس عندما قام بيوكانان، مع شريكه في التأليف غوردون تولوك، بتطبيق هذه الرؤية «الاقتصادية» للبشر بشكل منهجي على مؤسسات الحكومة – مشيرَين إلى أن المشرعين والمسؤولين والمصوتين جميعهم يسخرون العملية السياسية لتعزيز مصالحهم الخاصة، تمامًا كما يفعلون في السوق. والصدمة الكبرى هي استنتاجهما أن القرارات السياسية، بعيدًا عن كونها تُتخذ بكفاءة ونزاهة سعيًا لتحقيق «المصلحة العامة»، قد تكون أقل كفاءة وعقلانية وأكثر عرضة لتلاعب المصالح الراسخة من عملية السوق التي يفترض أنها معيبة.

المصالح العامة أم المصالح الخاصة؟

تبحث نظرية الخيار العام إذن في كيفية تأثير دوافع الأفراد في ناتج عملية صنع القرار الجماعي. وهي ترفض الفكرة القائلة بأن السياسة عملية نكتشف من خلالها بطريقة أو بأخرى ما تعنيه «المصلحة العامة».

بدايةً، ما الذي يمكن أن تعنيه عبارة «المصلحة العامة»؟ إذا كانت مجموعة كبيرة من الناس تريد إنشاء طريق جديد، لكن مجموعة أخرى تعارض تلك الفكرة

بشدة وترغب في تخفيض الضرائب بدلًا من ذلك، بينما تعتقد ثالثة أنه يجب إنفاق الأموال على الدفاع، وتؤيد رابعة إنفاقها على المستشفيات، وترغب خامسة في توزيع الأموال بين الرعاية الاجتماعية والتعليم، عندئذ ستتضح لنا استحالة ترجمة تلك الآراء المتضاربة إلى أي سياسة معقولة تمثل «المصلحة العامة». إننا نحيا في عالم يتسم بتعددية القيمة، وفيما يتعلق بالقرارات الاقتصادية التي تتخذها الحكومة، يقيّم الناس السلع والخدمات المختلفة بشكل مختلف. ومن المحتم أن تتصادم المصالح المختلفة للأشخاص المختلفين، ويغدو الاتفاق على ما يشكل «المصلحة العامة» ضربًا من الخيال.

إن ذلك يجسد معضلة «الخروف والذئبين». فكما تقول النكتة القديمة، إن الديمقراطية أشبه بخروف وذئبين يريدون التوصل إلى قرار بشأن من سيأكل الآخر على العشاء، وإن آراءهم المتناقضة بالكامل لا يمكن أن ترتَّب على إحدى مقاييس «الرعاية الاجتماعية» لـ«مجتمع الأغنام والذئاب». يؤكد الباحثون في الخيار العام أن اقتصاديي الرعاية الاجتماعية قد وقعوا في شراك الفوضى لأنهم غفلوا عن أن *الأفراد* وحدهم من لديهم دوافع – لا المجموعات. *فالأفراد* لديهم مصالح ومعتقدات وقيم؛ أما *المجموعة* فليس لديها مصالح أو معتقدات أو قيم خاصة بها – باستثناء تلك التي تخص الأفراد الذين يشكلونها. وعلى نحو مماثل، فإن *الأفراد* وحدهم الذين يختارون – حين يصوتون في الانتخابات مثلًا. أما *المجموعات* فلا تختار؛ *فالمجموعة* لا تتوجه إلى حجرة الاقتراع.

وفقًا لنظرية الخيار العام إذن، إن التصويت والتشريع عمليتان يستطيع *الأفراد* من خلالهما تحقيق مصالحهم الخاصة، والمتضاربة على الأغلب، إذ لا توجد «مصلحة عامة» جماعية موضوعية بانتظار أن يكتشفها التصويت بطريقة ما. وفي الواقع، تفرز أنظمة صنع القرار المختلفة خيارات سياسية مختلفة جدًا.

على سبيل المثال، في ظل الديمقراطية المباشرة التي تستخدم التصويت بالأغلبية البسيطة –لنضرب مثالًا الاستفتاء على ضرورة إنشاء طريق جديد– يمكن للأغلبية أن تهيمن على الأقلية. فإذا صوت 51 في المائة من المصوتين لصالح إنشاء طريق جديد، فذلك ما سيحدث، حتى لو كان الـ 49 في المائة الآخرون غير موافقين على القرار، وبغض النظر عن شدة معارضتهم له. أما إذا كان اتخاذ القرار بالإجماع، فيمكن لأي معترض أن يستخدم حق النقض ضد الاقتراح. وفي قاعدة أغلبية الثلثين، قد تضطر جماعة الضغط المؤيدة للطريق إلى تعديل مقترحاتها من أجل التوصل إلى تسوية مع المعترضين. بعبارة أخرى، إن كل نظام يعطي نتيجة مختلفة: إذ لا يمكن للمرء أن يشيد بأي من هذه الأنظمة على أنها تكتشف «المصلحة العامة» الموضوعية التي لا تقبل الجدل، فكل نظام يعكس تعدد تفضيلات الناس بطرق مختلفة.

وفقًا لذلك، إن نظرية الخيار العام لا تهدف في حد ذاتها إلى تقديم ما هو بعيد المنال مثل «الرعاية الاجتماعية» أو «المصلحة العامة». وإنما تسعى إلى إثراء النقاش السياسي من خلال شرح الديناميكيات المختلفة بين الأفراد المتحفزين التي

تنبثق في ظل مؤسسات سياسية مختلفة، ومن خلال تحديد النتائج المختلفة التي تنشأ نتيجة لذلك.

حسابات التصويت

من الاستنتاجات الأولى لهذا التحليل هو أنه، حتى في أحسن الحالات، قد لا يعكس التصويت الآراء الحقيقية للمصوتين. وكما يشير خبراء الخيار العام، فإن الناس غالبًا ما يصوتون بشكل تكتيكي في الانتخابات، بدلًا من التصويت بما يتماشى مع آرائهم الحقيقية. على سبيل المثال، قد يتوصلون في حساباتهم إلى أن خيارهم أو مرشحهم المفضل لديه فرصة ضئيلة للفوز، فيصوتون لمرشح لا يحبونه كثيرًا بغية استبعاد مرشح آخر يكرهونه أشد كراهية.

أما الاستنتاج الآخر فهو أن المصوتين في المجموعات الصغيرة الذين يتشاركون مصالح خاصة قوية جدًا قد يتمتعون بقوة تصويتية تتجاوز عددهم بكثير. فالأشخاص الذين قد ينتفعون من إنشاء طريق جديد مثلًا، لديهم حافز قوي ومباشر لجمع الأموال وشن حملة قوية من أجل المشروع. في المقابل، إن العدد الهائل من دافعي الضرائب قد يحسبون أن تكلفة المشروع ستوزَّع بحصص ضئيلة عليهم جميعًا؛ لذا، على الرغم من أنهم يشكلون الأغلبية بفارق كبير، إن حافزهم لشن حملة ضد المشروع، أو حتى الإدلاء بأصواتهم، سيكون أضعف بكثير، وستتبدد معارضتهم دون أن يصرّح بها أو يسمع عنها أحد.

وقد تشكل مجموعات المصالح أيضًا تحالفات لإنشاء ائتلافات الأغلبية. فعلى سبيل المثال، قد تجتمع المجموعات المختلفة التي ترغب كل منها في إنشاء طرق جديدة في منطقتها لتشكيل حملة واسعة النطاق مؤيدة لإنشاء الطرق، والتي لو تكللت بالنجاح، ستعود بالنفع عليهم جميعًا. وقد يحاول المرشحون لشغل المناصب أيضًا خلق أغلبية انتخابية من خلال السعي للحصول على دعم المجموعات المختلفة ذات المصالح القوية والمحفزة، الأمر الذي يمنح الأقليات تأثيرًا قويًا بشكل خاص في أنظمة الديمقراطية التمثيلية، كانتخابات المرشحين للمجالس التشريعية مثلًا. فبينما تهيمن الأغلبية في الديمقراطية المباشرة، تهيمن الأقليات في الديمقراطية التمثيلية.

السعي وراء الأصوات

لنظرية الخيار العام أيضًا رأي حول دوافع الأحزاب السياسية والسياسيين والمسؤولين. فالأحزاب السياسية، على سبيل المثال، لديها هدفها شديد الرسوخ – ألا وهو أن يتم انتخابها. وأمثل فرصة لتحقيق ذلك، كما يشير منظرو الخيار العام، ربما تكون في تبني سياسات تجتذب الكتلة الأكبر من المصوتين في الوسط، الأمر الذي يجعلها أيضًا تأمل في جذب المصوتين من على طرفي هذه الكتلة. لكن هذا السعي وراء صوت «المصوت الوسطي» يعني أن الأحزاب تميل إلى التجمع في

الوسط في الانتخابات، تاركة أعدادًا كبيرة من الناخبين غير الوسطيين دون أي تمثيل.

وما إن يُنتخب السياسيون للمجلس التشريعي، حتى يلجؤوا إلى تبادل الأصوات (أو «المقايضة السياسية») لتمرير سياساتهم الخاصة عبره. فيتفقون على دعم التدابير التي يفضلها المشرعون الآخرون بقوة مقابل دعم هؤلاء المشرعين لمقترحاتهم المفضلة. يمكن تبسيط الاتفاق بالعبارة «صوّت لصالح مقترحاتي كي أصوت لمقترحاتك»، لكن ذلك سيؤدي في النهاية إلى تمرير تشريعات أكثر من اللازم.

يُعزَّز نمو الحكومة أيضًا من خلال المصالح الذاتية للموظفين المدنيين، فهم يسعون، كما يقول العديد من خبراء الخيار العام، إلى الحفاظ على أمن ومكانة إدارة ضخمة بميزانية كبيرة، ولهذا السبب غالبًا ما نجدهم يقنعون المشرعين بتوسيع اللوائح التنظيمية والقوانين التي يديرونها. مرة أخرى، إن ما تفتقر إليه هذه العملية هو صوت الشعب الذي سيضطر إلى دفع ثمن هذه التدابير وسيعاني من آثارها.

قوة الخيار العام

إن اقتصاديات الخيار العام لها تأثيرها القوي على العلوم السياسية. وقد أدت إلى إعادة التفكير الجدي في طبيعة الانتخابات والمجالس التشريعية والبيروقراطيات

من جانب؛ وفي العملية السياسية إن كانت تتفوق بأي شكل من الأشكال على عملية السوق من جانب آخر. وأما القضايا التي تطرحها، لا سيما احتمال تعرض الأقليات لاستغلال ائتلافات مجموعات المصالح، فقد دفعت بعض منظري الخيار العام إلى الدعوة إلى فرض قيود دستورية صارمة على الحكومة والعملية السياسية.

2

الخيار العام – نشأته وتطوره

لطالما وثق المفكرون ثقة عمياء في الحكومة. فمنذ تصور أفلاطون عن «الفيلسوف الملك» وحتى يومنا هذا، كان شغلهم الشاغل لا يتعدى كيفية تعيين الشخص المناسب في المنصب المناسب – وحثه على فعل الأمور الصائبة. في أوائل العصر الحديث، اعتقد المفكرون الاجتماعيون أن كون الموظف الحكومي موضوعيًا ونزيهًا تحصيل حاصل، لهذا ركزوا بشكل أساسي على مسؤولياته *الأخلاقية*. وقد كان كتاب نيكولو مكيافيلي *الأمير* الصادر عام 1532 استثناءً؛ لكنه شُجب على نطاق واسع باعتباره تحريفًا فاضحًا لصورة الحكومة الحقيقية.

ومع ذلك، شرع تدريجيًا المزيد من المفكرين في التشكيك بنزاهة النظام السياسي ذاته، والمصالح الراسخة لأولئك الذين يصلون إلى السلطة. في المقالة التي كتبها ديفيد هيوم عام 1742 عن البرلمان، أدان الفيلسوف الإسكتلندي المصالح الذاتية لأولئك الذين يتقلدون المناصب الحكومية، وأصر على معاملتهم كأنهم «أوغاد» كي نقي أنفسنا منهم. كما انتقد آدم سميث في كتابه *ثروة الأمم* عام 1776، العلاقة الحميمة التي تربط رجال الأعمال بالحكومة انتقادًا لاذعًا، فمن خلالها يمنح من هم على سدة الحكم الاحتكاراتِ لبطانة الحاكم والصناعيين المدللين.

بواكير الخيار العام الحديث

ما تزال الأسئلة التي طرحها هيوم وسميث حول آلية سير العملية السياسية محورية لنظرية الخيار العام في الوقت الراهن؛ لكن جذور الخيار العام الحديث يمكن العثور عليها بالعودة إلى أفكار اثنين من علماء الرياضيات الفرنسيين في القرن الثامن عشر حول آليات التصويت والانتخابات.

في عام 1785، لاحظ الماركيز دو كوندورسيه مشكلة *الحلقة المفرغة*. ولتوضيح هذه الفكرة، لنفترض أن مجتمعًا يعتمد قاعدة الأغلبية للاختيار بين ثلاثة من الخيارات السياسية أو من المرشحين للانتخابات: دعونا نسميهم الحجر والورق والمقص. وفق قواعد اللعبة الحديثة، يخسر الحجر أمام الورق في التصويت بين الاثنين، ويخسر الورق أمام المقص، إلا أن المقص يخسر أمام الحجر. إذن، من سيكون الفائز الشرعي؟ لا يوجد خيار واضح يتفوق على جميع الخيارات الأخرى. فعند طرح أزواج مختلفة للتصويت، كنا *ندور* من فائز إلى آخر، ثم إلى الذي يليه.

وفي عام 1781، تفكّر جان شارل دو بوردا أيضًا بشأن طبيعة الانتخابات – وعلى وجه الخصوص، المشكلة المتمثلة في أنه حتى لو كان بعض الناخبين يؤيدون قضية ما بشدة، فإنهم مع ذلك لا يحظون إلا بصوت واحد، تمامًا مثل أولئك الذين لا يكترثون بالقضية إلى حد كبير. فاقترح نظامًا بديلًا يقوم فيه الناس بترتيب الخيارات أو المرشحين، ومن ثم ترجيح أصواتهم وفقًا لذلك. في الانتخابات

الثلاثية مثلًا، يحصل المرشح على نقطتين لكل تفضيل أول، ونقطة واحدة لكل تفضيل ثان، ولن يحصل على أي نقطة لكل تفضيل ثالث؛ فيكون الفائز هو المرشح الذي جمع أكبر عدد من النقاط.

بعد قرن من الزمن، أعاد عالم الرياضيات في جامعة أكسفورد تشارلز دوجسون (المعروف على نطاق واسع باسم مؤلف *أليس في بلاد العجائب* لويس كارول) اكتشاف هذه النصوص الفرنسية. وقد كتب عدة بنود حول إجراءات التصويت، واقترح في عام 1876 نظامًا معقدًا للتخلص من مفارقة كوندورسيه *الحلقة المفرغة*.

أما النص الرئيسي الآخر فهو مقال نشره عام 1896 الاقتصادي السويدي كنوت فيكسل حول التوزيع العادل للضريبة. وعلى الرغم من أنه عمل في الاقتصاد إلى حد كبير، فقد أثار مشكلة الخيار العام المتمثلة في أن الأغلبية المتقلدة للسلطة يمكنها، إذا أرادت، تحويل عبء الضرائب بشكل مجحف إلى الأقلية. وخلص فيكسل إلى أن الاتفاق *بالإجماع* وحده هو الذي يمكن أن يمنع استغلال الأقليات. إنها فكرة ما تزال تدعم الكثير من أفكار الخيار العام اليوم.

مفكرو الخيار العام الحديث

بعد مرور نصف قرن آخر أعاد الاقتصادي الإسكتلندي دنكان بلاك اكتشاف أفكار بوردا وكوندورسيه مرة أخرى، وجعلها متاحة على نطاق واسع باللغة الإنجليزية.

يمكن القول إن المقالات التي ألّفها بلاك عام 1948 عن المشاكل الانتخابية التي طرحها بوردا وكوندورسيه تجعل منه مؤسس مدرسة الخيار العام الحديث.

إن أهم مساهمة لبلاك في نظرية الخيار العام هي *فرضية المصوت الوسطي* الشهيرة. وهي تشير إلى أنه في ما يتعلق بالقضايا المباشرة –كحجم الإنفاق اللازم على الطرق مثلًا– تنجذب الأحزاب السياسية إلى الرأي الوسط، حيث توجد أغلب الأصوات. وأي حزب ينحرف عن الوسط سيخسر الأصوات لصالح الطرف الآخر. وبما أن الأحزاب السياسية تهدف إلى الفوز بالأصوات، تتجمع الأحزاب معًا في الوسط، ما لا يتيح للناخبين سوى القليل من الخيارات الحقيقية.

في عام 1951، قدم الاقتصادي الأميركي (والحائز على جائزة نوبل في وقت لاحق) كينيث أرو مساهمة جليلة أخرى *بفرضية الاستحالة*. إن السؤال الرئيسي لأي نظام انتخابي هو إلى أي مدى تعكس القرارات الجماعية المنبثقة من هذا النظام طبيعة تفضيلات الأفراد الناخبين وانتشارها وقوتها.

أوضح أرو أنه لا يوجد نظام ديمقراطي عملي يمكن أن يضمن هذه النتيجة السعيدة. وقد شارك بعض المنظرين اللاحقين هذا الاستنتاج الكئيب، إذ جادلوا، على سبيل المثال، بأن *أي* نظام انتخابي هو عرضة لتلاعب الناس الذين يصوتون بشكل استراتيجي، أو *واضعي الأجندات* الذين يحددون الترتيب الذي يتم به اتخاذ القرارات (وهي مشكلة متعلقة باللجان).

عمل أيضًا أنتوني داونز، وهو أحد طلاب أرو، على قضية المصوت الوسطي، لكنه اشتهر بتطبيق *نظرية الخيار العقلاني* عام 1957 على مجريات عمل السوق السياسي. يعني *الخيار العقلاني* الفعل المصمم بشكل متعمد وفعال لتحقيق أهداف الفرد. بالنسبة للأحزاب السياسية، يرى داونز، أن تلك الأهداف تتمثل في الدخل والمكانة والسلطة التي تكتسبها من وجودها في المناصب – ولا تتجسد أهدافها في أي سياسات معينة. في الواقع قد تغير الأحزاب السياسية سياساتها بحثًا عن الأصوات التي توصلها إلى الحكومة. والناخبون، من جانبهم، يختارون بعقلانية الحزب الذي يقدم لهم أكبر قدر من المنافع.

لكن فكرة داونز الأشهر تتمثل في *الجهل العقلاني* للناخبين. إذ أشار إلى أن معرفة السياسات التي يدعمها كل مرشح تتطلب وقتًا وجهدًا من الناخبين. لكن كل مصوت بمفرده لا يحظى إلا بفرصة ضئيلة لتحديد مسار الانتخابات. والأمر ببساطة لا يستحق وقت الناخبين وجهدهم ليطلعوا على سياسات المرشحين. نتيجة لذلك، يصوت العديد من الناس على أساس المسميات الحزبية، أو لا يصوتون على الإطلاق. وبما أن معظم الناخبين غير مكترثين، فهذا يعني للأسف أن مجموعات المصالح المطلعة بإمكانها أن تمارس تأثيرًا غير متناسب على الأحزاب.

بيوكانان وتولوك

أصبح المؤلفان الأمريكيان جيمس بيوكانان وغوردون تولوك من الشخصيات الرائدة في مجال الخيار العام بعد نشر كتابهما عام 1962 *حساب الموافقة*. وقد استكشفا في الكتاب القضايا التي أثارتها أنظمة التصويت بالأغلبية البسيطة، ودرسا بعمق ظاهرة المقايضة السياسية. لكن مساهمتهما الأساسية كانت في فصل المرحلة *الدستورية* التي يتم فيها تحديد قواعد التصويت عن الأصوات اللاحقة التي تُجمع بموجب تلك القواعد. وأكدا على أن الدستور يجب أن يحقق الاتفاق *بالإجماع*: وإلا فإن الأغلبية قد تصمم نظامًا تستطيع من خلاله استغلال الأقلية في الانتخابات المستقبلية.

نظر بيوكانان وتولوك إلى النظام السياسي وتطور الدساتير كعملية يسعى *الأفراد* من خلالها إلى حماية مصالحهم الخاصة، لا كعملية نسعى فيها جميعًا إلى بلوغ تصور ما عن «المصلحة العامة». لقد تحدى نهجهما وجهة النظر السائدة القائلة إن التدخل الحكومي واسع النطاق ضروري لتحسين الرعاية الاجتماعية من خلال تصحيح حالات «إخفاق السوق». وأصرا على أن المشكلة الحقيقية هي *إخفاق الحكومة*. فمشاكل مثل الاحتكارات، والعوامل الخارجية (كالآثار الجانبية الضارة لأفعال الآخرين) والمعلومات المحدودة أو أحادية الجانب أكثر شيوعًا في الحكومة منها في الأسواق. وبسبب طبيعة القرارات العامة التي تنطبق عليها مقولة يظفر الفائز بكل شيء، فإن فرصة النجاة من هذه المشاكل كانت أقل بكثير.

المدارس والجوائز

أسس بيوكانان وتولوك فيما بينهما ما يُعرف باسم «مدرسة فيرجينيا» للخيار العام، التي تركز على النظرية الدستورية والمؤسسات السياسية الفعلية. ثمة أيضًا «مدرسة روتشستر»، التي تطبق مبادئ الإحصاء والتقنيات الرياضية على هذا المجال، و«مدرسة شيكاغو»، التي تركز أكثر على النظرية الاقتصادية البحتة لعملية اتخاذ القرار الجماعي.

حين حصل بيوكانان على جائزة نوبل في العلوم الاقتصادية عام 1986 عن عمله في مجال الخيار العام، تساءل العديد من الناس حول السبب في عدم تشاركه الجائزة مع تولوك. أيما كانت الأسباب، لقد قدم تولوك مساهمات جديرة بالملاحظة في مجال الخيار العام. على سبيل المثال، له مساهمات أصلية ومهمة في قضية «السعي وراء الريع» (كما سنرى) – وهو نشاط واسع الانتشار لكنه مهدِر تستخدم فيه مجموعات المصالح العملية السياسية لكسب الاحتكارات والامتيازات لنفسها.

قوة مجموعات المصالح

في كتابه الذي صدر عام 1965 بعنوان *منطق العمل الجماعي*، استكشف الاقتصادي الأمريكي مانسر أولسون أيضًا تأثير مجموعات المصالح الخاصة على العملية السياسية. فالحقيقة أن جماعات الضغط موجودة واضحة وضوح الشمس.

لكن أولسون بيّن أن هناك العديد من مجموعات المصالح الكبيرة التي تجد صعوبة في شن حملات ضغط فعالة. وتشمل هذه مجموعات مهمة كالمستهلكين ودافعي الضرائب مثلًا.

أحد الأسباب وراء ذلك هو مشكلة *الراكب بالمجان*: فإذا نجحت جماعة ضغط للمستهلكين في نيل امتيازات من الساسة، فإن النفع سيشمل جميع المستهلكين، سواء شاركوا في الحملة أم لم يشاركوا. ولم قد يقدم المرء أي مساهمة، إذا كان بإمكانه الاستفادة مجانًا من جهود الآخرين؟ تتجسد النتيجة المربكة في أن تلك المجموعات، كالهيئات المهنية والنقابات العمالية مثلًا، التي يمكنها نوعًا ما حصر المنافع التي تحققها لأعضائها، تتمتع بتمثيل مفرط في النقاش العام. أما المجموعات الأخرى الأكثر عددًا والأصعب في التنظيم، كالمستهلكين ودافعي الضرائب، فلا تحصل على قدر كافٍ من التمثيل.

في عام 1962، استكشف عالم السياسة الأمريكي ويليام رايكر –من أعلام مدرسة روتشستر– كيفية قيام مجموعات المصالح بتشكيل الائتلافات، وعرض الدعم على بعضها لتحقيق المنفعة المتبادلة في العملية السياسية. لكن التحالفات تتطلب من الجهد الكثير لتأسيسها والحفاظ على تماسكها، وقد وجد رايكر أن «الائتلافات الكبرى» قصيرة الأجل. فخلص إلى أن أفضل استراتيجية قد تتبعها جماعات المصالح تتمثل في تجميع *أصغر ائتلاف يمكنه أن يظفر بالفوز*، وهو تحالف كبير بما يكفي ليضمن الفوز، لكنه ليس كبيرًا بدرجة تؤدي إلى تفككه.

كما أدخل رايكر *نظرية الألعاب* إلى الخيار العام – وهي النمذجة الرياضية للمواقف، كما في الانتخابات مثلًا، حيث تعتمد قرارات الفرد جزئيًا على القرارات التي يتخذها الآخرون.

البيروقراطية والتنظيم

ثمة سمة أكثر إرباكًا تتصف بها الحكومة وهي أن المسؤولين الحكوميين لديهم أيضًا مصالحهم الخاصة. وقد حاول الاقتصادي الأمريكي ويليام نيسكانين تحديد مصالح البيروقراطيين وأهدافهم في كتابه الذي صدر عام 1971 بعنوان *البيروقراطية والحكومة التمثيلية*، إذ أشار إلى أن الأشخاص في الوكالات العامة يسعون إلى زيادة ميزانياتهم إلى أقصى حد – فيترافق معها تعاظم السلطة والمكانة والراحة والأمن وغيرها من المنافع. وهو يعتقد أن لديهم الأفضلية مقارنة بالمشرعين في المفاوضات المتعلقة بالميزانية، لأنهم أكثر اطلاعًا على وظائف وكالاتهم وأعلم بأمورها من المشرعين، الذين لا محالة يعتبرون غير اختصاصيين. وما إن يعلن السياسيون التزامهم بسياسة ما، حتى يصبح بوسع البيروقراطيين رفع ميزانية التنفيذ، إذ يعلمون أن الساسة لن يرغبوا في التعرض للإذلال العلني جراء التخلي عن المشروع. ويتمخض عن ذلك بيروقراطية أكثر وأقل كفاءة مما يرغب فيه الناخبون.

أعلنت مقالة وضعها جورج ستيغلر عام 1971 ولادة مدرسة شيكاغو وتضمنت انتقادًا للبيروقراطية من منظور آخر. بالاستناد إلى نظريات مجموعات المصالح لمانسر أولسون، خلص ستيغلر إلى أن التنظيم سيكون لخدمة المصالح الخاصة وليس العامة. فالمصالح المركزة للمجموعات المهنية، مثل الأطباء أو شركات الأدوية، تمنحها حافزًا قويًا للتنظيم وممارسة الضغوط على الساسة، الذين بدورهم يعملون على إنشاء وكالات تنظيمية للحصول على الرشاوى. وليس مبالغٌ القول إن المصالح الخاصة قد هيمنت على الوكالات؛ فالمشكلة هي أن هذه الوكالات قد أنشئت منذ البداية لتلبية تلك المصالح تحديدًا. وقد لخص ستيغلر وجهة النظر هذه إذ قال في مقالته:[2] «عادة ما يستحوذ الصناعيون على التنظيم، الذي يتم تصميمه وتشغيله في المقام الأول لتحقيق منفعتهم».

اعتبارات حديثة

لقد تركت هذه الأفكار خبراء الخيار العام في حالة من التشاؤم بشأن عملية صنع القرار العام. وبدا مستحيلًا تحديد نظام قادر على توليد خيارات جماعية تعكس بشكل حقيقي ومتسق نطاق تفضيلات الأفراد. فالناس يصوتون بشكل استراتيجي بدلًا من التعبير عن تفضيلاتهم الحقيقية؛ ولمجموعات المصالح نفوذ متجاوز الحد؛

[2] كانت المقالة بعنوان «نظرية التنظيم الاقتصادي» ونُشرت في *مجلة بيل للاقتصاد وعلوم الإدارة*، 2: 137–146.

وعامة الناس لا دافع قوي عندهم لفهم القضايا أو حتى التصويت؛ وواضعو الأجندات يضمنون أن الغلبة لتفضيلاتهم؛ والأحزاب تتلاقى في الوسط بدلًا من تقديم خيار حقيقي؛ وجماعات الضغط تنفق موارد هائلة على التماس الخدمات من السياسيين؛ والبيروقراطيون يبنون ثروتهم على حساب غيرهم.

وعلى الرغم من ذلك، كان منظرو الخيار العام الآخرون أكثر تفاؤلًا. بالعودة إلى أربعينيات القرن العشرين، ادعى جوزيف شومبيتر أن التنافس على الأصوات يفرز في الواقع نتائج مفيدة إلى حد ما، مثل «اليد الخفية» للمنافسة في السوق. وفي الآونة الأخيرة، أشار البعض، من أمثال بيتر كوغلين وشموئيل نيتزان، إلى أنه حين تتوفر مجموعة كبيرة ومتنوعة من القضايا التي يمكن للأحزاب أن تتبناها لنفسها، يغدو احتمال الوصول إلى طريق مسدود أقل بكثير. وقد استكشف آخرون مثل إدوارد كلارك وثيودور غروفز طرقًا مختلفة يمكن من خلالها تحفيز الناخبين على التعبير عن تفضيلاتهم الحقيقية، وتحمل التكلفة التي قد تفرضها مطالبهم على الآخرين، بدلًا من التصويت بشكل أناني واستراتيجي.

وقد عزز الاختبار العملي من التفاؤل. على سبيل المثال، يحاجج بعض الباحثين في الوقت الراهن أن البيروقراطيين وميزانياتهم تخضع في الواقع لضبط أفضل بكثير مما كان يخشاه نيسكانين. وبدلًا من التهافت المستمر على المصوت الوسطي، إن الأحزاب السياسية تتباعد عن بعضها في الواقع تباعدًا كبيرًا وعلى المدى الطويل، حول قضايا مهمة كالتضخم والبطالة مثلًا.

نهج جديدة

لقد كان أعلام نظرية الخيار العام الحديثة جميعهم إما بريطانيين وإما أمريكيين، لذا ركزوا على آلية عمل أنظمة الأغلبية البسيطة المكونة من حزبين. لكن نهج الخيار العام قد وصل إلى كل أنحاء العالم، ويعمل الآن بشكل أكبر للنظر في الأنظمة متعددة الأحزاب وقواعد التصويت المتنوعة التي تسود في العديد من الأماكن الأخرى. ومن القضايا الرئيسية في يومنا هذا نجد مثلًا، كيفية إنشاء ائتلافات متعددة الأحزاب، ومدى استقرارها، والسبب لاختيار العديد من الأحزاب إدارة حكومات الأقلية، بدلًا من الدخول في ائتلافات.

وبالإضافة إلى الأدلة المستمدة من الأنظمة السياسية الحقيقية، أجرى خبراء الاقتصاد من أمثال فيرنون سميث (الحائز على جائزة نوبل لعام 2002) تجارب عملية حول الكيفية التي يتخذ بها الناس –تلاميذهم عادة– خياراتهم الفعلية. ومن بين الأفكار التي انبثقت من هذه التجارب هي إمكانية تصميم أنظمة انتخابية قادرة على كشف قوة وجهات نظر الناخبين المختلفين وتثبيط التصويت الاستراتيجي، وأن نموذج بيوكانان وتولوك حول الاتفاق بالإجماع على الدستور هو في الواقع ممكن من الناحية العملية. كما تشير العديد من التجارب الأخرى إلى أنه على الرغم من أن الناس يمارسون الركوب المجاني، كما يعتقد أولسون، فإنهم يفعلون ذلك

بوتيرة أقل بكثير مما نعتقده عادة. في الحقيقة، يكرس العديد من الناس من طاقتهم للسياسة أكثر بكثير مما قد تبرره مصلحتهم الذاتية «العقلانية».

ومع نضوج علم الخيار العام، أفسحت الرؤى الراديكالية المجال لإضافة مزيد من التفاصيل واختبار النتائج. وكما سنرى في قسم لاحق، فإن بعض النظريات والتجارب الحديثة قد شككت في بعض الافتراضات المبكرة لخبراء الخيار العام، أو دعت إلى مراجعتها أو تنقيحها تنقيحًا جوهريًا.

ثمة اتجاه آخر يتمثل في تعاظم الاعتماد على الرياضيات على الرغم من أن بعض الباحثين أكدوا على أن التركيز ينبغي أن يكون على شرح السياسة والحكومة كما هما على أرض الواقع، وليس على استخلاص النماذج الأكثر غموضًا. وقد أحدث الخيار العام عميق الأثر في العلوم السياسية، التي ينزع ممارسوها بشكل متزايد نحو استخدام نهج «الفاعل العقلاني».

في عام 1965، أسس بيوكانان وتولوك جمعية الخيار العام لتبادل الأفكار بين الباحثين العاملين في هذا المجال الجديد. ومن المؤشرات الدالة على تنامي مدرسة الخيار العام هو أن الاجتماعات السنوية للجمعية باتت تستقطب الآن مئات المشاركين، كما أنشئت جمعيات مماثلة في أوروبا والشرق الأقصى. لقد غدا الخيار العام الآن، بعد أن صحح خطواته الأولى المتعثرة، من المجالات الحيوية للنقاش.

3

من يحتاج إلى حكومة؟

قد نعجز عن إنجاز بعض المشاريع بمفردنا، ولا نجد بأسًا من تعيين آخرين لنتقاسم معهم العمل والنفقات – والفوائد أيضًا، حتى يكون النفع العائد للجميع على قدر المشقة. فعلى سبيل المثال، قد لا تتمكّن عائلةٌ تسكن المدينةَ من تحمُّل تكاليف منزل لقضاء العطلات على الساحل وما يلزم لصيانته. لكنهم إن تشاركوا التكلفة مع آخرين، إذ تتطوع عائلة لإنجاز ديكور المنزل، وتتكفل أخرى بفرشه، وتواظب عائلة ثالثة على تعشيب مرجه والعناية بحديقته، وتتابع عائلةٌ رابعة إمدادَه بالمؤن، فسيصبح مشروعًا قابلًا للتنفيذ يتمتعون به جميعًا.

لكن المشكلة تتأتى بسبب «المصالح العامة» –والتي تتمثل في وجود أشخاص آخرين يتمكنون من تقاسُم المصالح، حتى لو لم يساهموا في الجهود المبذولة– إذ لا يوجد أي حافز يدفع أي شخصٍ للمساهمة حين يكون بوسعه التمتعُ مجانًا بثمرة أعمال الآخرين.

ومن أمثلة المصالح العامة التي ذكرها ديفيد هيوم: تجريف الموانئ وحشد

الجيوش. يستفيد الجميع من تحسين التجارة أو تعزيز الأمان؛ ولكن لماذا قد يتبرّع أي شخص لدفع تكاليف التجريف أو التطوع في الجيش إن كان سيحصل على المنفعة ذاتها، حتى لو لم يفعل شيئًا؟ مثال آخر، استشهد به غوردون تولوك هذه المرة، هو الضباب الدخاني الذي شوّه سمعةَ لندن في السابق. كان من الواضح أن الحل للقضاء على هذا التلوث هو تحول الناس إلى استخدام وقودٍ عديم الدخان؛ لكن الوقود عديم الدخان كان أكثر تكلفة. ومَن هذا الذي سيدفع تكلفة إضافية وهو يعلم أن مساهمته ستكون ضئيلة في المحصلة الإجمالية، وأنه حتى لو تحوّل عدد كافٍ من الأشخاص إلى استخدام الوقود عديم الدخان لتحقيق الاستفادة، فإن الذين سيمتنعون عن ذلك سيتمكنون ببساطة من «الاستفادة مجانًا» من التضحيات الشخصية التي قدمها الأشخاص الفاعلون؟

تتلخص نتيجة مشكلة «المصالح العامة» هذه في حالتين: إما عدم تنفيذ المشاريع التي قد تعود بالفائدة –مثل تحسين الأمن أو تنقية الهواء– أو تنفيذها إنّما على نطاق غير كاف. ويتّضح فيما بعد أنّ بعض المصالح التي تُعتبر عامة يتضح أنها ليست كذلك، فعلى سبيل المثال: يمكن تمويل تجريف الميناء من رسوم الميناء المفروضة على القوارب التي تستفيد من المنشأة. ولكن هناك العديد من المصالح الأخرى المهمة، نظرية كانت أم عملية، لا يؤمّنها

السوق، أو يؤمنها بجودة منخفضة ويمكننا توظيف الحكومة لأدائها. فنحن نصوّت، ونقرر اللجوء إلى التصرف الجماعي، ثم نجبر الجميع على الانخراط فيه – فنحظر استخدامهم للوقود الباعث للدخان، على سبيل المثال، أو نفرض الضرائب لتمويل الدفاع والأشغال العامة.

وهذا هو السبب الذي يجعل الباحثين في مجال الخيار العام، مثل بيوكانان وتولوك، لا يعتبرون الدولةَ كيانًا «قائمًا بذاته»، ينمو وحده، ويتمتع بحياة وأغراض خاصة به. بل ينظرون إلى الحكومة باعتبارها مجرد وسيلة يجتمع من خلالها الأفراد العاقلون المهتمون بمصلحتهم الذاتية لتعزيز مصالحهم الشخصية من خلال العمل الجماعي.

تكاليف اتخاذ القرار

ويصبح السؤال إذن: ما هي القواعد التي ينبغي اتباعها لاتخاذ هذه القرارات الجماعية؟ وعلى وجه الخصوص: ما هو حجم الأغلبية الكافي لتبرير إجبار الجميع على المشاركة في مشروع جماعي؟

قد يبدو أن الوضع المثالي هو الإجماع – بحيث لا يتوجب إجبار أي شخص على المشاركة، بل يوافق الجميع طوعًا على المساهمة لتحقيق المنفعة المتبادلة.

لكن إقناع الملايين من الناس بالموافقة في مجتمعات اليوم الكبيرة يتطلب جهدًا جبارًا، إلّم يكن مستحيلًا. وإن كان الإجماع مطلوبًا، فسيكون بوسع أي فرد الاعتراض على أي اقتراح، ثم الاستفادة مجانًا من مضيّ الآخرين قُدمًا والعمل بأنفسهم لتقديم «المصالح العامة» المقترحة.

ولكن أي نِصاب يقل عن الإجماع له جوانبه السلبية أيضًا. إذ يسمح تصويت الأغلبية للأغلبية بالمضي قدمًا في المشاريع المصممة لمصلحتهم الخاصة بحيث يضطر الجميع بعد ذلك إلى قبولها أو دفع ثمنها. والواقع أن مثل هذا الاستغلال شائع جدًا. فيُعمَد إلى فرض الضرائب الإجبارية لتمويل المشاريع، أو الأنشطة، أو الإعانات الحكومية التي قد تستاء الأقليات من دفع ثمنها، بل قد تعارضها بشراسة. وغالبًا ما تتجاوز الأغلبية الحد، فتلجأ إلى فَرض قِيمها الخاصة على الأقلية، وتحاكمها على «جرائم» أسلوب حياتها المختلفة المسالمة، مثل تعاطي المخدرات، وانتهاك قيود حرياتها الأساسية.

كلما ارتفعت نسبة الأغلبية التي نحددها، ازدادت صعوبة التوصل إلى اتفاق، لكن كلما انخفضت أيضًا، يزداد خطر استغلال الأقليات. أو كما يقول بيوكانان وتولوك، كلما ارتفعت *تكاليف اتخاذ القرار، انخفضت التكاليف الخارجية*. كذلك كلما انخفضت الأغلبية التي نحددها، أصبح الاتفاق أسهل من جهة، ولكن تعاظمت

أخطار الاستغلال من جهة أخرى.

البحث عن التوازن

قد نجد في الحالة المثالية قاعدةً أغلبية تقلل إجمالي *تكاليف اتخاذ القرار* و*التكاليف الخارجية* إلى *الحد الأدنى* – وهي أغلبية صغيرة بما يكفي لتسهيل الاتفاق، ولكنها كبيرة بما يكفي للحد من الاستغلال.

وبطبيعة الحال، فإن قاعدة اتخاذ القرار التي نعتمد عليها عادة، والتي تسود في العديد من الأنظمة السياسية في العالم، هي التصويت بالأغلبية البسيطة – وبموجبها تُتخذ القرارات وفقًا لما يصوت أكثرُ من نصف عامة الناخبين لصالحه. ويعتقد الباحثون في مجال الخيار العام أن اختيار قاعدة التصويت أمر في غاية الأهمية، خاصة لكون قرارات الحكومة تعتمد على الإكراه: فالأقلية –التي قد تكون أقل بقليل من نصف السكان– ستضطر إلى دفع ثمن ما تريد الأغلبية فعلَه، ويتعين عليها أن تتحمل تأثيرات قرار الأغلبية، بغضّ النظر عن مدى معارضتها له. وهكذا فثمة مقايضة: نعم، نريد أن تكون عملية اتخاذ القرار الجماعي سهلة؛ ولكن ينبغي علينا أيضًا الحد من فرض القرار بالإجبار على المعارضين الذين قد لا يستفيدون من المشروع الذي

تطالب به الأغلبية.

وعليه فإن القاعدة الأفضل قد لا تكون قاعدة الأغلبية البسيطة التي تسود العديدَ من الأنظمة السياسية في العالم. ورغم شيوع قاعدة الأغلبية البسيطة، فإنها ليست وصفة سحرية حسبما يرى بيوكانان وتولوك. وهما يشيران إلى وجود العديد من الترتيبات المحتملة الأخرى، بما فيها قاعدة الأغلبية المؤهلة مثل قاعدة الثلثين.

الحقيقة هي أننا نستطيع استخدام مجموعة متنوعة من قواعد التصويت المختلفة بحسب المسألة المطروحة بين أيدينا. فعندما ينخفض خطر التعرض للاستغلال مثلًا، قد يوافق الناس على الالتزام بقاعدة الأغلبية البسيطة؛ ولكن عندما ترتفع المخاطر، فقد يصرون على تحقيق أغلبيات أكبر بكثير. وبعبارة أخرى، كلما ارتفعت *التكاليف الخارجية*، كانت قاعدة التصويت أكثر *شمولًا* .

هذا هو تحديدًا ما دفع ويكسل إلى تفضيل القرارات بالإجماع في مسائل الضرائب؛ ولهذا السبب أيضًا يرى بيوكانان وتولوك وجوبَ اللجوء إلى قاعدة الإجماع في تبنّي الدساتير التي تحدد قواعدَ التصويت المستقبلية.

فشل الحكومة

قبل ظهور مبدأ الخيار العام، افترض معظم خبراء الاقتصاد أن الإجراءات الحكومية يمكن (بل وينبغي) استخدامها لإصلاح مشكلات «فشل السوق» مثل نقص إمداد الخدمات العامة. لكن الباحثين في مجال الخيار العام أثاروا شكوكًا جدية حول صلاحية هذا الافتراض. فإن «فشل السوق» لا يعني بالضرورة أن الإجراء الحكومي أفضل. ويذكّرنا الخيار العام بوجود *فشل* حكومي أيضًا.

فعلى سبيل المثال، لا يوجد نظام تصويت يعكس حقيقة نقاط القوة المختلفة في الرأي لدى جميع الأفراد المعنيين. ولا يمكن للحكومات أن تعرف تفضيلات جميع ناخبيها، لذلك لا يمكنها أن تدعي معرفة ما يخدم «الصالح العام». تُقدّم أنظمة التصويت المختلفة إجابات مختلفة. وفي الآن ذاته، تؤدي أنظمة الأغلبية إلى تعريض الأقلية للاستغلال المؤذي، وتُثقل كاهلَها بالنشاط المفرط لبحث مجموعات المصالح الخاصة عن الريع.

قد يكون السوق غير قادر على إمداد أشياء معينة، ولكن التحركات الحكومية –التي تحيط بها كل هذه المشاكل– ليست بالضرورة الوسيلة المثالية لتوفيرها أيضًا. والواقع أن المشاكل التي يخلقها التدخل الحكومي قد تكون أكثر ضررًا من تلك التي يهدف التدخل إلى تصحيحها.

ومن ثَم، فإن الباحثين في مجال الخيار العام يقبلون باحتمال وجود حاجة إلى اتخاذ إجراءات حكومية، لكنهم يقولون إننا بحاجة إلى نظرة واقعية لكيفية عمل الحكومة. نحن بحاجة إلى النظر في قواعد التصويت ومدى استعدادنا لإجبار الناس على الامتثال لأي إجراء يُعمد إلى اتخاذه. ويتعين علينا معرفة ما إذا كان الإجراء الحكومي، بكل عيوبه، هو الطريقة الصحيحة لمحاولة النهوض بأعباء الأمور المهمة التي لا يؤديها السوق بالقدر الكافي. فمجرد افتقار السوق لبعض الأشياء المفيدة، لا يعني أن المزيد من التدخل الحكومي هو الحل الصحيح.

عدم تجزئة المصالح العامة

ثمة مشكلة أخرى وهي أن المصالح العامة إما تُنجز بكليتها أو لا، كما هو مذكور أعلاه في حالة تجريف الموانئ. هل ينبغي لنا أن نجرف الميناء؟ هل ينبغي لنا أن نحشد جيشًا؟ هل يجب علينا حظر الوقود الباعث للدخان؟ يجب أن تكون الإجابة بنعم أو لا دون وجود حل وسط، وأولئك الذين ينتمون إلى الأقلية مجبرون على قبول القرار الجماعي بنعم أو لا. وعلى النقيض من ذلك، نجد التنوع في سِلع السوق: يمكن لأولئك الراغبين في شراء أحذية سوداء، أو زرقاء، أو بنية، أو حمراء الحصول كل على ما يريدون في الوقت ذاته وبأي نمط وكمية يختارونها، دون الحاجة إلى إجبار أي شخص آخر على الموافقة

على ما يفضلونه. وإذا تمكّنا من إيجاد طريقة لتوفير أنواع معينة من المصالح العامة من خلال التصرف الجماعي التطوعي، فقد نقترب من تحقيق ذلك التنوع الذي نراه في سوق السلع الخاصة.

أضف إلى ذلك أن الانتخابات لا تحدث إلا كل بضع سنوات، وهي الطريقة الوحيدة التي نعبر بها عن تفضيلنا للتصرف الجماعي الذي نرغب أن يسود. وذلك يتناقض سلبًا مع السوق، حيث نختار باستمرار ما نريد، ونعبرّ عن تفضيلاتنا الفردية من خلال ما نشتريه، في كل ساعة من كل يوم. كما يمكننا في السوق اختيارُ أيّ منتَج فردي من مجموعة واسعة ومتنوعة أو تركه. ويمكننا شراء الخوخ والمشمش دون أن نضطر إلى شراء لحم البقر ولحم الخنزير المقدد في الوقت ذاته، وذلك أمر مرغوب أيضًا إذا كنت نباتيًا. إنمّا في الانتخابات لا نختار مشاريع فردية، بل نصوّت على حزمة كاملة من السياسات التي يمكن أن تشمل قضايا متنوعة مثل الهجرة، والمدارس، والرعاية الصحية، والرعاية الاجتماعية، والإنفاق العام، والضرائب، والسجون. قد نُحب بعض عناصر الحزمة، ولكن نكره أخرى؛ ولسوء الحظ، لا يمكننا الاختيار من بينها.

الضغط التوسعي

ما تزال الضغوط مستمرة لتوسيع النشاط الحكومي على الرغم من هذه العيوب المذكورة. ففي المناظرات العامة، على سبيل المثال، تطغى أصوات المجموعات ذات المصالح المركزة –مثل مقاولي الدفاع أو النقابات العمالية– على أصوات جماهير الناخبين ذوي المصالح الأقل تحديدًا بأشواط. وتمتلك مجموعات المصالح المركزة حافزًا قويًا للتنظيم، وجمع الأموال، وتنظيم حملات دعم السياسات التي تعود عليهم هم تحديدًا بالفائدة. وعلى النقيض من ذلك، يفتقر عامة الناس، ذوي المصالح المشتتة للغاية، لحافز كبير يدفعهم لبذل جهدٍ معتَبر في المناظرات العامة.

والسبب الآخر الذي يجعل النشاط الحكومي يميل إلى التوسع هو قدرة الأغلبية على إلقاء عبء قراراتها لا على الأقلية وحسب، بل وعلى أجيال لم تولد بعد. إذ لا تغطّي ضرائب المستفيدين تكاليف العديد من الأنشطة العامة، بل يُلجأ إلى تمويلها من خلال الدين العام – الذي سوف ترثه الأجيال القادمة. لذا يستطيع الناخبون التصويت لصالح الحصول على فوائد مثل معاشات تقاعد أعلى أو تحسين الطرق اليوم، في حين يحملون تكاليف ذلك على دافعي الضرائب في المستقبل. تفسر فرصة «تأجيل الاستحقاقات» هذه حرصَ

الكثيرين على توسيع نطاق تقديم الخدمات العامة.[3]

يتفاقم الضغط التوسعي أكثر من خلال ظاهرة «صوّت لمشروعي، وسأصوت لمشروعك» المتمثلة في المقايضة السياسية، والتي تبدو متماشيةً مع الأنظمة الديمقراطية. فعندما عملتُ في الكونغرس الأميركي، على سبيل المثال، أعربتُ عن دهشتي من إضافة برنامج قسائم الغذاء، وهو أحد تدابير الرعاية الاجتماعية، إلى نهاية مسودة قانون الزراعة الذي كان في أغلبه يدور حول إعانات دعم المزارع. تعجب زملائي من سذاجتي، وأوضحوا لي أن الجمهوريين الريفيين صوّتوا لصالح الإعانات الزراعية، في حين صوّت الديمقراطيون الحضريون لصالح إجراء الرعاية الاجتماعية، وبالتالي، استفاد الجميع – باستثناء دافعي الضرائب بالطبع.

الخيار لا يرتبط مباشرة بالنتيجة

يشير الخيار العام إلى فشل آخر للنظام السياسي: ألا وهو *التصويت*

[3] قد يشير بعض علماء الاقتصاد إلى أن الحكومات تقترض للاستثمار في أصول توفر عوائد في المستقبل، مثل الطرق. وقد تبنت إحدى «القواعد الذهبية» لحكومة حزب العمال في الفترة بين 1997-2010 هذا المبدأ تمامًا في الواقع. ومع ذلك، فإن هذا المنطق يمثل مشكلة. فلا يوجد اتفاق عام حول تعريف الاستثمار؛ إذ يمكن تحديد المشاريع الاستثمارية نفسها من قبل المجموعات ذات المصلحة دون أن يكون لها عائد طويل الأجل؛ وعمومًا لا يحدد الإنفاق والإيرادات الحكومية بهذه الطريقة. وفي نهاية المطاف، خسرت «القواعد الذهبية» لحكومة حزب العمال سمعتها. وبشكل أكثر عمومية، يرى علماء اقتصاد الخيار العام أن مجموعات المصالح يمكنها بسهولة تشجيع الاقتراض لتمويل الإنفاق الحالي.

الاستراتيجي أو *التكتيكي*. ففي تعاملات السوق، أنت من تحدد خيارك وتحصل على السلعة أو الخدمة التي تريدها. أما في السياسة فيمكنك التعبير عن خيارك في الانتخابات، ولكنها قد تُفضي بك إلى ما تكره.

وهذا السبب الذي يدفع الكثير من الناس لعدم التعبير عن خياراتهم الحقيقية في الانتخابات، بل اللجوء إلى التصويت التكتيكي. وقد لا يصوتون لحزبهم أو خيارهم المفضل، بل لطرف آخر تكون فرصتُه بالفوز أفضل. فإذا كان احتمال فوز مرشح حزب العمال في دائرة انتخابية برلمانية في المملكة المتحدة ضئيلاً، على سبيل المثال، قد يصوت أنصار حزب العمال بدلًا من ذلك لصالح مرشح الديمقراطيين الليبراليين، على أمل إفشال منافسيهم اللدودين من حزب المحافظين.

لكن هذا يبعثُ برسالة مضللة إلى السياسيين والمسؤولين الحكوميين حول حقيقة ما يريده الناخبون. فبطبيعة الحال، يصعب أساسًا تلخيص المزاج العام الناتج عن الانتخابات لدى حصول كل شخص على صوت واحد فقط، بصرف النظر عن مدى عمق مشاعره بشأن قضية ما، وكذلك حين تتعارض آراء الناخبين في كثير من الأحيان. أما عندما لا يصوت الكثيرون حتى لما يؤمنون به، تصبح المهمة أصعب. عندما يقرر العديد من الناخبين، من منطلق منطقي

محض، أن أصواتهم غير ذات أهمية كافية لتجعلهم يهدرون وقتهم في البحث في هذه القضايا، أو حتى يجشّموا أنفسهم عناءَ التصويت أصلاً، فستبدو خياراتنا التي يفترض أنها ديمقراطية أقل شرعية.

بالنظر إلى مجموعات المصالح، والمقايضة السياسية، وجهل الناخبين، والتصويت الاستراتيجي، والتجمع، وتأجيل الاستحقاقات، والإكراه، والاحتكار، والاستغلال... يتضّح لكل ذي نظرٍ أن للحكومة إخفاقاتها الخاصة بها. وكما يقول بيوكانان وتولوك، ليست الحكومة فكرةً عاطفية نحلم بها.

4

كيفية الفوز في الانتخابات

يُقال إنه إذا كنت تحب القوانين أو النقانق، فلا تشاهد أبدًا عملية صنع أيٍّ منهما. تلخّص هذه المقول الساخرة وجهةَ نظر الباحث في مجال الخيار العام من ناحية الانتخابات. فالغرض من التصويت هو محاولة ترجمة آراء العديد من الأفراد إلى قرار جماعي واحد. لكن القرار الذي سينشأ في نهاية المطاف يعتمد إلى حد كبير على النظام الانتخابي الذي سيتم اختياره. ومن نافل القول إنه لكل نظام مراوغاته، لا على صعيد آليات عمله وحسب، بل من حيث كيفية تأثيره على طريقة تصرف الناخبين والمرشحين أيضًا. من الواضح أن العملية السياسية ليست شديدة الجاذبية؛ وأن القرار النهائي الذي ينشأ عنها قد يكون انعكاسًا مشوهًا للرغبات الحقيقية لدى الأشخاص.

مفارقات التصويت في الواقع

الحقيقة هي أن بعض الأنظمة قد تؤدي إلى *أية* نتيجة تقريبًا كما قال كوندورسيه. قد يخسر الحجرُ أمام الورق، والورق أمام المقص، لكن المقص

سيُهزم أمام الحجر. وتعتمد النتيجة على كيفية إدارة الانتخابات. إذا كان هناك شخص يمكنه تحديد كيفية ترتيب التصويت –كأن ينتقي رئيس اللجنة على سبيل المثال خيارًا واحدًا من بين عدة خيارات– فيمكن حينها أن يتلاعب *واضع جدول الأعمال* بترتيب إجراء التصويت لضمان هيمنة تفضيلاته الخاصة، بغض النظر عما يريده الآخرون.

وفق حسابات دانكن بلاك –التي يعضدها التحليل قريب العهد– كلما زاد عدد الخيارات المتاحة وزاد عدد الناخبين، ازداد الضرر المتوقع من مفارقة *التدوير* (وقوع أخطاء)، مما يزيد من أهميتها في الأنظمة السياسية الكبيرة والمعقدة التي نشهدها اليوم.

على سبيل المثال، تتجلى أهميتها الحقيقية في انتخاب رؤساء الولايات المتحدة، حين يضيق نطاق المرشحين إلى اثنين أو ثلاثة عن طريق سلسلة من الانتخابات التمهيدية. كما يمكن ملاحظتها أيضًا في انتخاب الرؤساء في فرنسا، إذ يدخل المرشحون الرئيسيون من الجولة الأولى من التصويت إلى جولة الإعادة: وهكذا في العام 2002، وصل زعيم الجبهة الوطنية جان ماري لوبان إلى الانتخابات الرئاسية. وجاء في المركز الثاني في الاقتراع الأول الذي شارك فيه ستة عشر مرشحًا، لكنه خسر بأغلبية ساحقة أمام جاك شيراك في جولة

الإعادة. في حين أن الاشتراكيين، الذين احتلوا المركز الثالث، لم يحصلوا على ورقة الاقتراع في الجولة الثانية على الإطلاق. كان من الممكن أن يؤدي نظام تصويت مختلف إلى نتيجة مختلفة تمامًا. ربما لو كان عدد المرشحين اليساريين أقل، لكان الاشتراكي قد هزم الاشتراكي القومي ليحتل المركز الثاني.

كثيرا ما تشتكي الأطراف الخارجية من مفارقة التصويت. فالديمقراطيون الليبراليون في بريطانيا، على سبيل المثال، ستزيد احتمالات فوزهم بالأغلبية في أية انتخابات ثنائية الحزب، إذ إن أنصار حزب العمال سوف يختارونهم بدلًا من المحافظين، كما سيفضّل المحافظون اختيارهم مقابل حزب العمال. ولكن عندما تتنافس الأحزاب الثلاثة، كما جرت العادة، فسيتخلّف الديمقراطيون الليبراليون إلى المركز الثالث على الأغلب.

أنظمة التصويت الأخرى

ركزت غالبية بواكير الأعمال التي تناولت الاختيار العام على أنظمة العضو الواحد، ونظام فوز صاحب أكثرية الأصوات الذي كان سائدًا في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية. تُقسّم البلاد في هذه الأنظمة إلى دوائر انتخابية جغرافية؛ ويتنافس عدة مرشحين عن كل منها، ويُنتخب المرشح

الحاصل على أكبر عدد من الأصوات لعضوية المجلس التشريعي في كل منها. لا يعني ذلك حصول المرشحين الفائزين على أغلبية الأصوات المُدلى بها. فإذا قُسّمت الأصوات بين العديد من المرشحين، كما يحصل في كثير من الأحيان، سيُنتخب الفائز بدعم أقلية صغيرة فقط من المصوتين.

أدت هذه المخاوف إلى تبنّي أنظمة *التمثيل النسبي* في العديد من الدول الأخرى كما في أوروبا القارية. تضع الأحزاب السياسية في العديد من هذه الأنظمة قوائم لمرشحيها المفضلين، ويصوت الناخبون للحزب وليس للفرد. بعد ذلك، تُوزّع المقاعد بين الأحزاب على أساس عدد الأصوات التي حصل عليها كل حزب. يمكن أن يؤدي ذلك إلى حصول مرشحي أحزاب الأقلية على تمثيل أكثر عدالة في المجلس التشريعي؛ ولكنه يخوّل زعماء الحزب الواضعين لقوائم المرشحين بقدر عالٍ من السلطة يمنحهم نفوذاً أكبر على الأجندة مقارنة بالأنظمة ذات العضو الواحد التي يتمتع الممثلون فيه بولاء أكبر لناخبيهم.

وتتلخص قضية أخرى في أن التمثيل النسبي كثيراً ما ينتج عنه حكومات أقلية أو ائتلافية، وهو ما يتطلب التسوية بين الأحزاب المختلفة – ويؤدي إلى ولادة برنامج سياسي هجين لم يصوت له أحد فعليًا. يُوجه النقد ذاته إلى أنظمة *التصويت البديل*، التي تعني انتخاب عضو واحد فقط لكل دائرة

انتخابية، ليقوم الناخبون بترتيب المرشحين حسب تفضيلهم. يُستبعد المرشحون ذوي المرتبة الأدنى، ويُعاد توزيع الأصوات المفضلة لهم إلى خياراتهم الثانية من المرشحين الباقين حتى يظهر الفائز بالأغلبية. وقد يكون المرشح الفائز هو المرشح الأقل عدائية في نظر ما يزيد عن 50 في المئة من الناخبين بقليل، لا المرشح الذي يحظى بدعم قوي مما يقل عن 50 في المئة من الناخبين بقليل. تَنتُج عن أنظمة التصويت البديلة ونظام التصويت للحاصل على أكثرية الأصوات نتائجُ مختلفة، لكن لا يمكن الجزم بأن أيًا منهما أفضل من الآخر على وجه التأكيد.

الجهل المنطقي

يتطلب التصويت القليلَ من الوقت والجهد من طرف الناخب. لا يتعلق الأمر فقط بقليل الوقت والجهد اللذين تقضيهما في طريقك إلى مركز الاقتراع لملء استمارة الاقتراع. هناك أيضًا قدر أكبر من الوقت والجهد اللازمين لتطّلع على المرشحين وتتعرف على سياساتهم حتى تتمكن من الاختيار.

وإن أخذنا ما هو على المحك بعين الاعتبار، سنجد أن مهمة الناخبين هذه على قدر بالغٍ من الأهمية المحتملة. فهُم يختارون الحكومة التي قد تدير

ربما نصف اقتصاد البلاد على مدى السنوات الأربع أو الخمس التالية. إن مسألة اختيار الجهة التي يجب أن تحتكر إدارة كامل قطاعات الدفاع، أو التعليم، أو الرعاية الاجتماعية، أو الشرطة، أو الرعاية الصحية، وتنظيم الصناعة، والمالية، والنقل، والسلامة العامة –بالإضافة إلى أشياء أخرى كثيرة– لمدة خمس سنوات يبدو أمرًا يستحق قدرًا كبيرًا من الاهتمام، والتفكير، والبحث من طرف الناخبين الذين يعيّنونهم.

لكن يبقى من غير المرجح أن يُحدث اختيار أي ناخب منفرد أي تغيير في نتيجة الانتخابات. وحتى لو حدث ذلك، فقد لا تكون النتيجة التي حققها هي تلك التي اختارها: فالتصويت الصادق لمرشح حزب العمال الخاسر، على سبيل المثال، قد يحرم الديمقراطيين الليبراليين من الصوت الذي كان سيسمح لهم بالتغلب على المحافظين الذين يكرههم الناخب.

كما يواجه الناخبون حالة أخرى من الغموض. ففي السوق، قد لا تكون الأسعار على قدر واضح من الشفافية دائمًا، كما أن جودة المنتجات ليست ثابتة دائمًا. لكن الوضع العام هو أنك إذا اشتريتَ كوب من القهوة، فأنت تعرف ما تكلفته، وتعرف بوضوح ما ستحصل عليه في المقابل. إنك تدفع التكلفة كاملةً، وتحصل على الفائدة كاملة. أما في السياسة، فتتوزع التكاليف والفوائد بين كثير

من الأطراف. وإذا صوّتت لصالح برنامج مثل الرعاية الصحية العامة، فلن تكون على يقين بالضرورة بما سيكلفك ذلك في النهاية، أو بمقدار الفوائد التي ستعود عليك على وجه التحديد. ربما تحصل على وظيفة أفضل وتنتقل إلى شريحة ضريبية أعلى، لتجد نفسك تدفع مبلغًا أكبر؛ أو قد لا تمرض أبدًا إلى الحد الذي تحتاج فيه إلى الخدمة.

إن الالتباس الذي يكتنف التكاليف والفوائد والاحتمال الضئيل في أن يكون لتصويتك أثر حقيقي ثابت على الانتخابات، سيؤدي في النهاية إلى الوقوع في *الجهل المنطقي* الذي وصفه أنتوني داونز. ربما تكون هذه الفكرة مزعجة بالنسبة للديمقراطيين، لكن الناخبين محقين تمامًا من الناحية المنطقية: فالأمر ببساطة لا يستحق منهم بذل وقتهم وجهدهم للتعرف على المرشحين أو سياساتهم معرفة كافية.

دوافع التصويت

لا يوجد سبب واضح في الواقع يدفع الأشخاص المنطقيين للاهتمام بالتصويت أصلًا؛ قد يكون سلوكًا نشعر بوجوب أدائه، مهما كان تأثيره طفيفًا، مثل تشجيع فريق كرة القدم المفضل لدينا. لكن الحقيقة هي أن الناس يصوتون بالفعل –

ويأملون أن يعزز ذلك مصالحهم الخاصة بطريقة ما، حسب الخيار العام.

إلا أن أولئك الذين يديرون الأحزاب السياسية يسعون وراء تحقيق مصالحهم الخاصة في الوقت نفسه. ويتمثل هدفهم في جمع الأصوات وانتخاب حزبهم، وفقًا لما أوضحه الباحثون الأوائل في مجال الخيار العام مثل بلاك وداونز. فهذا هو مصدر القوة والمكانة التي يقدرونها. إن *دافع التصويت* هذا هو الذي يشكّل موقفهم السياسي: فهم يختارون السياسات لأنهم يعتقدون أنهم سيفوزون، لا لأنهم يعتقدون أنهم على حق بالضرورة.

ولا شك أن لذلك أهمية بالغة من هذا المنظور. فقد شهدنا جميعًا أحزابًا سياسية تتبنى سياساتها وتتخلى عنها اعتمادًا على قوة استطلاعات الرأي وحدها. ومع ذلك، يرى الباحثون المعاصرون في مجال الخيار العام أن الأحزاب السياسية لا تنتقل من سياسة إلى أخرى بهذه الحرية في الواقع، بل لديها أيديولوجية واسعة النطاق في العادة، وتتبنى سياساتٍ تتفق عمومًا مع تلك النظرة إلى العالم. وفي حقيقة الأمر، ستفقد تلك الأحزاب مصداقيتها إذا تخلت فجأة عن مبادئها أو سياساتها بغرض تحقيق مكاسب انتخابية فورية. من الممكن أن يكون اتخاذ موقف أيديولوجي في حد ذاته أداة لكسب الأصوات: فإذا كان الناخبون فعلًا على جهل منطقي، لن تتمكن الأحزاب من اجتذابهم إلا من

خلال وجود شعار أو نهج واسع النطاق يعترف به ويدعمه حتى الناخبون غير المطلعين.

الانزياح ناحية الوسط

كان دانكن بلاك أول من أشار إلى نقطة مهمة أخرى: وهي أن الأحزاب التي تسعى إلى الحصول على الأصوات، تميل في سعيها إلى الارتكاز على الأرضية المشتركة – فيما يسميه *نظرية الناخب الوسطي*.

لنأخذ بعض المسائل البسيطة، مثل المبلغ الذي يجب إنفاقه على الدفاع. يُطلق الباحثون في الخيار العام على هذه المسائل تسمية: *القضايا أحادية البعد*. فاختيارات الناس تأخذ موقفًا واضحًا على مقياس موحد يتراوح بين لا شيء والكثير.

سيقول البعض إنه ينبغي عدم الإنفاق على الدفاع إطلاقًا، وسيقول البعض الآخر إننا يجب أن ننفق أكثر بكثير مما ننفقه في الوقت الحاضر. ولكن يرجح أن يتجمع معظم الناس حول نقطة ما في المنتصف بطريقة يمكن تمثيلها بيانيًا على شكل منحنى جرس. وبالعودة لاستخدام المصطلحات، يمكننا الإشارة إلى تفضيلاتهم بأنها *ذات ذروة واحدة*. لا

يقتصر الحال على تركز العدد الأكبر من الناخبين في الوسط فحسب، فحتى لو عمِد حزب ما إلى تصويب سياسته نحو نقطة تجمع الناخبين، ستظل لديه فرصة في اجتذاب الناخبين من طرفي النقيض. إن استراتيجية جمع الأصوات المنطقية لحزب متطرف تفرض على الحزب التحرك نحو الوسط، على أمل الحفاظ على تأييد أتباعه الأكثر تطرفًا، وفي الوقت نفسه يجتذب كتلةً كبيرة من الناخبين الوسطيين. في الواقع، كلما اقترب أي حزب من الوسط، زاد تفوقه على أي حزبٍ ذي موقف أبعد عنه من الوسط.

والنتيجة، وفقًا لما قاله بلاك، هي تقارب الأحزاب السياسية في مركز الرأي، ومحاولة التموضع بالقرب من «الناخب الوسطي». ويعتبر هذا المنظور هو الأقرب إلى الواقع: فالناخبون في دول مثل المملكة المتحدة والولايات المتحدة غالبًا ما يشتكون من «عدم وجود فرق» بين الأحزاب. لكن هذه الفكرة البسيطة تعرضت للنقد، بل وهُجرت إلى حد كبير في الآونة الأخيرة، لمجموعة متنوعة من الأسباب.

أولًا، قد تصدُق هذه الفكرة إن طبقت على قضية منفصلة أحادية البعد ذات ذروة واحدة. لكنها لا تنطبق في العديد من القضايا المعقدة والمترابطة التي يقع فيها انقسام في الرأي يشكل العديد من «الذروات». كما تفترض هذه

الفكرة أيضًا معرفة الأحزاب بما يفكر فيه الناخبون وأنها ستعيد ترتيب مواقفها بكل سرور للفوز بالأصوات – وأن الناخبين على اطّلاع كافٍ يسمح لهم بالتصويت على أساس عملية إعادة التموضع هذه، وأنهم يثقون في التزام الأطراف فعلًا بتنفيذ سياستها الجديدة.

وكلما اقتربنا من الواقعية، تصبح عملية تحديد المواقع أكثر تعقيدًا، كوجود قضيتين رئيسيتين وثلاثة أطراف متنافسة. حينها يتبين أن الحزب الذي يبتعد عن الوسط، وإن لم يبتعد كثيرًا، قد يكتسب دعمًا قيمًا من الحزبين الآخرين كليهما. لذا يتعين علينا توقع وجود اختلافات أكبر بين الأحزاب في ظل نظام ثلاثي الأحزاب.

وحتى هذه الحالة مُبالغ في تبسيطها. إذ إن الأحزاب نفسها في الواقع عبارة عن ائتلافات من ناشطين ذوي مصالح مختلفة ومتنافسة، مما يستبعد احتمال وجود إجراءات غير شعبية وأخرى شعبية ضمن حزمة السياسات التي يقدمونها إلى الجمهور بحيث ينقسم الناخبون فيما بينها. ورغم أن نظرية الناخب الوسطي لا تخلو من الحقيقة، فالسياسة الحقيقية أكثر تعقيدًا.

أسطورة الناخب المنطقي

حتى لو لم تكن الأحزاب السياسية انتهازية تسعى إثرَ الأصوات، كما صورها بلاك وغيره من الباحثين الأوائل في مجال الخيار العام، يبقى مِن الحكمة ألا نتفاءل كثيرًا بالعملية السياسية. وقد نقد الخبير الاقتصادي الأميركي برايان كابلان في العام 2007 وجهة النظر السائدة التي ترى أن الناخبين أشخاصٌ منطقيون يمكن الوثوق بهم للاضطلاع بمسؤولية الإدلاء بأصواتهم على أكمل وجه في الانتخابات. وقال إنهم على العكس من ذلك، فهم يعانون عددًا من التحيزات غير المنطقية، وإنهم ما تبلّسوا بتلك التحيزات إلا لعلمهم أن تكلفتها لن تقع على عاتقهم وحدهم، بل ستتوزع على الجميع.

ففي المقام الأول: يكره الناخبون خسارةَ الوظائف، لذا فهُم يصوتون لصالح إعانات دعم الزراعة وغيرها من المجالات، متناسين أن التحسينات التقنية والإنتاجية تؤدي إلى توظيف العمالة ذاتها توظيفًا أفضل في مجالاتٍ أخرى. فالناخبون ليسوا بالضرورة خبراء اقتصاديين محنّكين. لذا فهم لا يدركون تأثيرات الجولة الثانية للسياسات الاقتصادية الجيدة والسيئة. وثانيًا: يعتقد كابلان أن الناخبين متحيزون ضد الأجانب، إذ يعتبرونهم تهديدًا للوظائف المحلية، بدلًا من الترحيب بما سيأتي به الأجانب من فوائد للتجارة الحرة. وثالثًا: تجد الناخبين يبالغون في تقدير المشاكل

التي يعاني منها الاقتصاد، بدلًا من ملاحظة وجود تحسن العام على المدى الطويل. أما رابعًا: فهم لا يقدرون أهمية المنفعة التي تنتج عن آلية السوق، بينما يبالغون في تقدير فعالية المبادرات السياسية.

لذا، ربما يتعين علينا أن ننحو ببعض اللائمة على *الفشل الديمقراطي* بنفس القدر الذي نوليه لفشل الحكومة. إذ سنرى أن قرارات الحكومة لا بد ستتشوه بسبب نظام التصويت، أو بسبب المصلحة الذاتية للسياسيين والبيروقراطيين، أو بسبب هيمنة مجموعات المصالح المنظمة على النقاش العام. وهكذا، حتى لو كان نظام التصويت يعكس الرأي العام بكفاءة، وحتى لو نفذ الساسة والبيروقراطيون رغبات الجمهور بإخلاص، فإن التصرف العام الناتج عن ذلك قد يبقى غير منطقي، وذلك ببساطة لأن الناخبين أنفسهم غير منطقيين. يتناول عدد من النظريات المختلفة هذا الموضوع لكن يصب جميعها في اتجاه واحد – فالحكومة ليست بالضرورة كاملة الفعالية للتعامل مع ما يُطلق عليه غالبًا «إخفاقات السوق». ربما يعرف السياسيون والمسؤولون تمام المعرفة ما الذي ينجح وما ينبغي فعله – كالسماح للشركات الخاسرة بالإغلاق– ولكنهم سيجدون أنفسهم خاضعين لتحيزات الناخبين غير العقلانية، وينفّذون ما يعتقدون عدم جدواه أو حتى أثره العكسي،

كدعم تلك الأعمال الخاسرة. وكما لاحظنا: سن القوانين، مثل صنع النقانق، يظل عملاً مقرفًا.

5

طغيان الأقليات

تتّسم تعاملات السوق بأنّها طوعية: إذ يمكن لأي من الطرفين التراجع عن الصفقة إذا لم تعجبه شروط العرض. أما السياسة فلابد أن تكون إجبارية: أي بمجرد اتخاذ القرار الجماعي، يتعين على الجميع الالتزام به، حتى ولو كانوا غير راضين عنه. وإذا حاولوا التهرب من الاتفاق الجماعي –مثلًا، من خلال عدم دفع الضرائب المستحقة عليهم– تستخدم الدولة سلطتها لإجبارهم.

القوة والتهديد باستخدام القوة ليسا مرغوبين على الإطلاق، ولو كان ذلك لسبب وجيه. ولكن أكثر ما يثير القلق في حكم الأغلبية هو احتمال استخدام الأغلبية سلطتها لإكراه الأقلية دون وجه حق، أو فرض ضرائب باهظة عليهم، أو قمع حرياتهم –وكل ذلك بدعم من سلطة الدولة.

لكن الوضع في الواقع أكثر رعبًا من مشكلة «الخروف والذئبين». ففي ظل تصويت الأغلبية، لن تتمكن الأغلبية من استغلال الأقلية فحسب، بل سيصبح من

الممكن *للأقليات* الصغيرة المنظمة أن تجتمع وتفرض إرادتها على *الأغلبية* الواسعة غير المنظمة. وينطبق هذا خصوصًا على انتخاب ممثلي الهيئة التشريعية.

المصالح المركزة والمصالح المشتتة

لطالما كان واضحًا سعي جماعات المصالح الخاصة لتحقيق مصالحها عبر تنظيم حملات قوية. وقد تمكن مانكور أولسون وويليام إيتش ريكر من دراسة هذه الظاهرة بمزيد من العمق من خلال تطبيق مبادئ الخيار العام الاقتصادية عليها.

يفترض الخيار العام مجددًا أن أعضاء مثل هذه المجموعات –كمزارعي الطماطم أو شركات الأوبرا على سبيل المثال– سيسعون إلى حماية مصالحهم المشتركة وتعزيزها. ولديهم في الواقع حافز قوي لتنظيم كيانهم سياسيًا كما يرى أولسون. أولًا: لديهم الكثير ليكسبوه (أو يخسروه) حين تكون القرارات الجماعية لصالحهم (أو ضدهم). ولكونها صغيرة ومتجانسة، يسهل تنظيمها نسبيًا.

والعكس صحيح بخصوص المجموعات الكبيرة، مثل المستهلكين أو دافعي الضرائب. إذ ليس لديهم حافز كبير لبذل طاقتهم في الحملات الانتخابية:

فسيتوزع أثر القرارات الجماعية على الافراد على نطاق واسع نظرًا لعددهم الكبير، وبذلك تكون حصة الفرد منهم ضئيلة. ويصعب تنظيم المجموعة أيضًا لأنها شديدة التنوع؛ كما يعتقد الكثير من الناس أنهم لا يستطيعون إحداث فرق يذكر في جهود الضغط المشتركة على أي حال.

والنتيجة هي مجموعات صغيرة ذات *مصالح مركزة* ومشاركين أكثر نشاطًا، وأعلى صوتًا، وأجدى فعالية في صنع القرار الجماعي من المجموعات الأكبر بكثير ذات *المصالح المشتتة*. وفي حين يعتبر الحظر المفروض على الطماطم المستوردة، مثلًا، ذا أهمية كبيرة لمزارعي الطماطم، إلا أنه لا يُعتبر سوى خسارة ضئيلة في الخيارات بالنسبة للمستهلكين؛ وبالمثل، يؤدي تقديم منحة لدار الأوبرا إلى مضاعفة إيرادات الشركة، مع أنه لن يضيف سوى بضعة قروش إلى الفاتورة الضريبة لأي شخص.

لكن القروش تتراكم. وفي ظل التضخم المحتمل لمصالح الأقليات التي تخوض حملات للفوز بمزايا خاصة على حساب الأغلبية العريضة، لا ينبغي لنا أن نندهش إذا آل بنا الحالُ إلى مزيد من القواعد التنظيمية، والمزيد من إعانات الدعم، وضرائب أعلى، وجهاز حكومي أكبر مما يريده أي منا فعلًا. ومرة أخرى، يظهر سبب وجيه للتشاؤم بشأن العملية السياسية.

سياسة مجموعة المصالح

تعلم جماعات الضغط أن مصالحها الخاصة قد لا تحظى بقبول كبير لدى عامة الناخبين أو السياسيين الذين يمثلونها. ولذلك غالبًا ما يلبسون مطالبهم بلباس «المصلحة العامة». فقد يزعم مزارعو الطماطم أن حظر الاستيراد من شأنه أن ينقذنا من الطماطم الرديئة أو المريضة القادمة من الخارج، وأن يعزز فرص العمل في المزارع ويعزز الرخاء في الداخل. وقد تحتج شركات الأوبرا بأن ثقافة الأوبرا المزدهرة تساعد على الارتقاء بذوقنا أو تجعل بلدنا وجهة أكثر جاذبية للسياح.

وبالعودة إلى العام 1776، قدم آدم سميث نصيحةً حكيمة بوجوب تناول هذه الحجج بقدر من «التفحص المليّ والعناية، لا بمجرد اهتمام شديد وحسب، بل بأكبر قدر من الشك». ومع ذلك، فإن إحداث مجموعات الضغط الصغيرة ضجيجًا أعلى من حجمها في النقاش العام –ومن المرجح أن تكون أكثر اطلاعًا على موضوع معين من معظم الأشخاص الآخرين– يعني ذلك أن السياسيين بدورهم سيولون حججَ هذه الأقلية اهتمامًا أكبر مما تستحق، ويستسهلون الاستسلام لمطالبهم، حتى لو كانت تضر بالأغلبية الأقل صخبًا. وبما أن الجماعات ذات المصالح تملك الحافز لجمع أموال جماعات الضغط، فيُحتمل أيضًا تقديم مساهمات في الحملات الانتخابية للساسة الذين يدعمونها. يذكرنا نهج الخيار العام بأن

للسياسيين مصالحهم الخاصة أيضًا، وهذا هو أحد الأسباب التي تسهّل سيطرة حركات المجموعات الصغيرة ذات المصالح على الأنظمة التمثيلية وتجعل هذه السيطرة أمرًا شائعًا.

مهما كانت الحملة العامة صاخبة، فالضغط الحقيقي يحدث خلف الكواليس. وقد لاحظ أولسون أن الطبيعة الغامضة لهذه العملية تخدم مصالح جماعات الضغط والسياسيين وتمكّنهم من تبادل الدعم سرًا؛ وتكون الحصة الأكبر من المكاسب من نصيب مجموعات الضغط المعروفة والسياسيين أصحاب المناصب. لكن هذا الغموض هو ما يضر بمصالح المستهلكين ودافعي الضرائب الذين لا يحصلون على تمثيل في هذه المناقشات الخاصة.

المشاكل التنظيمية

من المرجح أن تكون المجموعات الصغيرة جدًا ذات المصالح المشتركة هي الأسهل في التنظيم. ولكن نظرًا لقلة عدد أعضائها، تجد صعوبة في جمع أموال كافية لحملتها لشراء ما يكفي من الدعم الإداري وخبرات العلاقات العامة حتى تتمكن من ممارسة الضغط بفعالية وإسماع صوتها.

تمتلك المجموعات الأكبر حجمًا عددًا أكبر من الأعضاء الذين يمكن من

خلالهم جمع الأموال وجذب الناشطين، لكن مشاكل الاستفادة المجانية تتفاقم مع ازدياد حجمها. وقد يترك الأعضاء مهمة جمع الأموال وأداء العمل لآخرين، لعلمهم بأنهم سيستفيدون إذا آتت جهود الضغط التي تمارسها المجموعة أُكلها، سواء قدموا أية مساهمة فيها أم لا. وبعبارة أخرى: تعاني المجموعات الأكبر من مشكلة «الاستفادة المجانية».

قد تتجنب المجموعات ذات المصالح مشكلة الاستفادة المجانية هذه لو أمكنها قصر فوائد ممارسة الضغط على أعضائها. إذ يمكن للجمعيات المهنية، والنقابات العمالية، وهيئات المنتجين وغيرها أن تدفع السياسيين لمنح تقدير خاص لأعضائها، الذين يدفعون لهم اشتراكات الحملات الانتخابية. ومن ثم، يمكن أن تقتصر الفوائد المستقبلية التي يربحونها من العملية السياسية، مثل الاحتكارات أو الامتيازات الضريبية، على المجموعة المعترف بها. فالأطباء والمحامون، على سبيل المثال، يستفيدون جميعًا من ترتيبات الترخيص التي تسمح لهم بالحد من أعدادهم، ورفع رسومهم، ومنع انتقال العمل إلى منافسين «غير مؤهلين».

بناء الائتلاف

حتى لو كان تنظيم المجموعات الصغيرة أسهل، فإن وجود جمهور كاف سيثري النقاش السياسي بلا شك. أما الديمقراطيات التمثيلية فلا تحتاج إلى الكثير: فقد قدر بيوكانان وتولوك أن القدرة على حشد ما يزيد قليلاً عن ربع الناخبين من جمهور انتخابي كبير، ستمكن أي مجموعة من الهيمنة على أغلبية لا مبالية وغير منظمة. تخيل، على سبيل المثال، دولة بها 100 دائرة انتخابية، تضم كل منها 10 آلاف ناخب. لكي يحصل أي حزب أو مجموعة مصالح على الأغلبية الحاكمة في المجلس التشريعي، سيتعين عليه الحصول على أغلبية بسيطة من الناخبين (أي 5,001) في أغلبية بسيطة من المقاعد (51). ورغم أن عدد الناخبين يبلغ مليون شخص، فإن 255,051 ناخبًا فقط يكفون لتحقيق الفوز.

لكن الأكيد هو أن أغلب مجموعات المصالح لا تضم هذا العدد الكبير من الأعضاء، كما أنها لا تستطيع حساب متطلباتها من الأصوات بهذه الدقة. ولكن إذا لم يكلف أغلب الناخبين أنفسهم عناء الإدلاء بأصواتهم، أو إذا انقسمت أصواتهم بالتساوي، فقد تتمكن أصغر الأقليات حجمًا من التأثير على النتيجة.

إحدى الطرق التي تمكن الأقليات من زيادة قوتها التصويتية، وبالتالي

هيمنتها على الأنظمة التمثيلية، هي تشكيل *تحالفات* مع أقليات أخرى – إما مع أولئك الذين يشابهونها في مواقفها العامة، أو مع أولئك الذين هم على استعداد لدعم القضايا على نحو متبادل. وتعتمد كيفية سير بناء التحالف على طبيعة النظام الانتخابي تحديدًا – وذلك سبب آخر يوضح أهمية مؤسسات صنع القرار. فالأنظمة التي تمنح الفوز لصاحب أكثرية الأصوات عادة ما تنتج تحالفات تسبق الانتخابات، فينحّي الأفراد والجماعات ذات المصالح خلافاتهم وينضمون إلى أحد الأحزاب المهيمنة. أو تقوم أحزاب الأقلية بتنحية خلافاتها وعقد تحالفات قد تبلغ الحجم الكافي لمواجهة أصحاب المناصب. وربما يكتفون، بدلًا من ذلك، بتشكيل معاهدات انتخابية لاستغلال فرص التصويت التكتيكي، ويرفضون تقديم مرشحين في المناطق التي يتمتع فيها شركاؤهم في التحالف بفرصة أفضل للفوز.

أما في أوروبا القارية والمجالس التشريعية الأخرى، حيث تسود الأنظمة النسبية وسياسات التعددية الحزبية، فيرجح تشكل تحالفات المجلس التشريعي بعد الانتخابات. إذ بمجرد ظهور نتائج الانتخابات واتضاح قوة تصويت الأحزاب المختلفة، يدرك مدراء الأحزاب الأرقام التي يحتاجون إليها لتشكيل أغلبية، فيتمكنون من اتخاذ قرارات متبصرة حول الشركاء الأفضل

لتحقيق تحالف مجدٍ.

استعرض ويليام إيتش ريكر العديد من هذه القضايا موضحًا فيها العديد من سمات التحالفات، مثل سبب قِصر أجل «التحالفات الكبرى» التي تحتضن العديد من الأحزاب أو مجموعات المصالح المختلفة. ثم طبق الاقتصاديون نظرية لعب أكثر تعقيدًا للإجابة على مثل هذه الأسئلة، وتوصلوا إلى نتائج مثيرة للاهتمام.

سلوك التحالفات

القضيتان الرئيسيتان هما: ما هي الأحزاب التي يرجح أن تشكل ائتلافًا، وما المدة التي يرجح أن يستمر هذا الائتلاف خلالها. خلُص ريكر إلى أنه بدلًا من تشكيل تحالفات واسعة قد تنفصل مجموعات المصالح المختلفة عنها في أوقات حرجة، ستكون الاستراتيجية المثلى هي بناء *ائتلاف يفوز بالحد أدنى*، وكبير بما يكفي للسيطرة على الأجندة دون أن يصل اتساعه إلى مرحلة عدم الاستقرار.

ورغم أن هذه النظرية تبدو معقولة كغيرها، ففي الواقع تمثل أقل من نصف حكومات ما بعد الحرب في البلدان الأوروبية متعددة الأحزاب، كما أنها لا

تفسر وجود حكومات الأقلية في أوروبا وأماكن أخرى. يقدم بيتر فان روزندال عالم الاجتماع والخبير الهولندي في مجال التحالفات تفسيرًا أفضل لهذه الحالات. فهو يرى أن دخول الأحزاب الصغيرة في تحالفات مع الأحزاب المركزية أسهل لها من التحالف مع أحزاب أخرى أصغر معاكسة لها في الطيف السياسي؛ وبذلك يكون لأي حزب مركزي كبير موقع محوري في أي ائتلاف. وقد يفضل الحزب المتمتع بهذه الهيمنة أن يمضي قدمًا بمفرده ويشكل حكومة أقلية معتمدًا على نقل تحالفاته مع الأحزاب الأخرى في أي من الاتجاهين حسب حاجته لدعمهم.

ومع ذلك، تميل حكومات الأقلية إلى أن تكون قصيرة الأجل. وقد يرجع ذلك إلى أن السياسة في الواقع لا تتعلق بقضايا بسيطة أحادية البعد وذات ذروة واحدة، يتجمع الرأي العام فيها عند نقطة معينة على مقياس ثابت. بل غالبًا ما تكون القضايا السياسية *متعددة الأبعاد* و*متعددة الذرى* وتتضمن أسئلة معقدة، وكثيرة، ومتداخلة، ومتغيرة ينقسم الرأي العام إزاءها بطرق عدة، مما يزيد من صعوبة الحفاظ على ائتلاف مستقر.

من الائتلافات إلى تداول الأصوات

لقد توصلت نظرية الخيار العام ونظرية الألعاب إلى رؤى أخرى مثيرة للاهتمام حول موضوع التحالفات، مثل الاقتراح القائل بأنها تكون أقل ديمومة عندما يتصاعد الحراك الاجتماعي. فإذا كان الانقسام الاجتماعي ثابتًا، يصبح من الممكن بناء التحالفات والحفاظ عليها على أساس قوتها؛ لكن إذا كانت الأهواء الاجتماعية متقلبة، فلا شك أن الأساس لن يكون بذلك الثبات.

تشير النظرية أيضًا إلى أن تشكيل التحالفات والحفاظ عليها يزداد صعوبة مع زيادة عدد الناخبين. وتشير كل من النظرية والملاحظة إلى أن تشكيل تحالفات مستقرة أسهل بكثير عندما يكون السكان على قدر عالٍ من التجانس. قد تفسر هذه الأفكار السبب وراء الاستقرار العام لسياسات البلدان الصغيرة المتجانسة والمحافظة اجتماعيًا، مثل الدول الاسكندنافية مقارنة بسياسات البلدان الكبيرة المتقلبة والمتنوعة عرقيًا.

لكن إلى أي مدى ستظل الأغلبية الصامتة صامتة في مواجهة طغيان الأقليات في الأنظمة التمثيلية؟ إذ تستطيع التحالفات المنظمة أن تفرض عليهم أعباء قد تكون باهظة: مثل القيود التنظيمية ورفع الضرائب –ناهيك عن تكلفة كل هذه الضغوط على الاقتصاد بأكمله. من المؤسف عدم تنظيم المستهلكين ودافعي الضرائب كقوة سياسية فعالة إلا نادرًا –وكذلك نمو البرامج

الحكومية، وانتشار مجموعات الضغط النشطة سياسيًا وتوسيع صناعة الضغط– وذلك يشير إلى أن صمت الأغلبية قد يستمر لفترة طويلة.

6

سوق الأصوات: المقايضة السياسية

ثمة ما هو أكثر من مجرد تشكيل ائتلافات لمرة واحدة لبناء أغلبية حول قضية واحدة في سياسة جماعات المصالح. فالسياسة عملية مستمرة، مع مجموعة متنوعة من القضايا المختلفة التي تظهر مع مرور الوقت – وهي وضع قائم يمنح الأفراد والجماعات مجالًا واسعًا للاستفادة من تبادل الدعم فيما بينهم.

مرةً أخرى، تبدأ العملية بمجموعة تشعر بحماس شديد تجاه قضية معينة – مثل، الحاجة إلى طرق أفضل في منطقتها. تبرم صفقة بسيطة مع مجموعات أخرى مماثلة: تصوتون لتحسين طرقنا اليوم، وسنصوت لتحسين طرقكم قريبًا.

في الولايات المتحدة، يُعرف هذا النوع من تداول الأصوات بالمقايضة السياسية. ويحتمل أن يكون المصطلح مستمدًا من العادة القديمة المتمثلة في مساعدة الجيران بعضهم البعض على نقل جذوع الأشجار المقطوعة، وهو أمر يصعب على المرء القيام به وحيدًا.

المقايضة السياسية الضمنية والصريحة

يسمى الاتفاق على تبادل الأصوات بشأن تدابير تشريعية منفصلة، كما في مثال الطرق، المقايضة السياسية الصريحة. وهي شائعة في الهيئات الديمقراطية، مثل اللجان والهيئات التشريعية، حيث يتم تداول الأصوات بسهولة، وبما أن كلا الشريكين يريد معرفة ما إن الآخر يفي بالصفقة، يمكن مراقبتها بسهولة. ولا تنجح جيدًا في الاقتراعات السرية، أو بين المجموعات الكبيرة التي لا تستطيع ضبط أعضائها بسهولة.

تتمثل الآلية أخرى، المقايضة السياسية الضمنية، في تجميع المجموعات المختلفة مقترحاتها المتنوعة في حزمة واحدة قبل التصويت عليها. وبالتالي، ينتهي الأمر بالناخبين أو المشرعين الذين لديهم مشاعر قوية تجاه إجراء معين بالتصويت أيضًا لصالح إجراءات أشخاص آخرين. يعد هذا النوع من تداول الأصوات شائعًا عند وضع بيان الأحزاب الانتخابية أو المقترحات التشريعية. فمثلًا، جمع الرئيس الأمريكي دوايت أيزنهاور خططه للطرق السريعة بين الولايات بحيث تفيد غالبية الولايات: وعند التصويت لصالح طرق أفضل في ولاياتهم، وجد أعضاء الكونغرس أنفسهم يصوتون لصالح الشبكة بأكملها.

للمقايضة السياسية الضمنية فوائد عديدة للمشرعين. فمن خلال تجميع إجراءات مصالحهم الخاصة مع إجراءات الآخرين، يمكنهم جذب دعم أكبر لها، دون قبول المسؤولية عن الحزمة بأكملها. يمكنهم أن يشرحوا ببساطة أنها كانت تسوية:

لتحسين الطرق في منطقتهم المحلية (مثلًا)، أُجبروا على الموافقة على الإجراءات الأخرى أيضًا. ويعد ترتيب قسائم الطعام ومشروع قانون المزارع مثالًا ممتازًا.

لذا، ليس مستغربًا أن تشكل المقايضة السياسية جزءًا مهمًا من العملية الديمقراطية. ولكن، على عكس المقايضة السياسية الضمنية، حيث قد يتم التفاوض على الحزمة المطروحة للتصويت في صفقات وراء الأبواب المغلقة، يتسم تداول الأصوات في المقايضة السياسية الصريحة بالشفافية على الأقل: يمكن للجميع رؤية كيفية تداول الأصوات.

ورغم ذلك، إن بعض عمليات تداول الأصوات «الصريحة» ليست صريحةً جدًا في الواقع. عندما يطرح عددًا من القضايا، كما يحدث في الهيئات التشريعية طوال الوقت، لا يكون هناك غالبًا سوى افتراض غير معلن بالدعم المتبادل. سيصوت المشرعون لصالح مشاريع زملائهم على أمل وتوقع أن يتذكر هؤلاء الزملاء الجميل ويردونه بالتصويت لصالح إجرائهم المفضل عندما يحين الوقت. وفي الواقع، فإن هذه العملية خفية للغاية لدرجة أن الممثلين أنفسهم لا يدركون حتى أنهم يقومون بها. استشهد غوردون تولوك بحالة عضو في البرلمان البريطاني صُدم بفكرة تداول الأصوات وأنكر حدوثه – ولكنه مضى بعد ذلك ليشرح كيف ابتز النواب الآخرين لدعم إجراءاته، متوقعًا منهم تمامًا أن يبتزوه لدعم إجراءاتهم اللاحقة.

انتشار المقايضة السياسية

تعد المقايضة السياسية الصريحة شائعةً جدًا في السياسات التمثيلية. وهي واضحة بشكل خاص في الولايات المتحدة، حيث يعني النظام الفيدرالي أنه من المتوقع أن يتنافس أعضاء الكونغرس للحصول على مزايا لولايتهم أو منطقتهم، وتأتي سياسة الحزب الوطني في المرتبة الثانية. وليست واضحةً في الدول الأوروبية حيث يكون الانضباط الحزبي الوطني أقوى، ولكنها مهمة للغاية على مستوى الاتحاد الأوروبي، حيث يتعين إبرام صفقات بين دول الاتحاد الأوروبي.

تخصص مؤسسات الاتحاد الأوروبي الجديدة، مثلًا، لدولة تلو الأخرى (بنك الاستثمار في لوكسمبورغ، والبنك المركزي في فرانكفورت، والبرلمان في بروكسل وستراسبورغ) وتمرر المناصب العليا بين الدول الأعضاء.

في قرارات الاتحاد الأوروبي اليومية أيضًا، كان شرط الإجماع على بعض القضايا السياسية يعني في السابق أنه يمكن بسهولة للبلدان الفردية التهديد بعرقلة الاتفاق. أدت صعوبة اتخاذ القرارات بموجب قاعدة الإجماع إلى تخلي الاتحاد الأوروبي عنها إلى حد كبير في معظم القضايا، لصالح تصويت الأغلبية المؤهلة (رغم أن هذا ما زال يسمح بمجال كبير للمقايضة السياسية).

بموجب قاعدة الإجماع، كانت قدرة أي دولة عضو في الاتحاد الأوروبي على استخدام حق النقض ضد أي اقتراح بمثابة ضمان مفيد ضد تجاوز الآخرين مصالحها الحيوية. ولكن التهديد باستخدام حق النقض أعطى أيضًا كل دولة عضو فرصًا هائلةً لتداول الأصوات والتي أمكن استخدامها لانتزاع تنازلات مكلفة من الأغلبية؛ وأدى استعداد كل دولة عضو تقريبًا لانتزاع مثل هذه التنازلات إلى بعض السياسات غير المتوازنة للغاية وفرض ضغوطًا مستمرةً على الميزانية. في الواقع، وفرت عمليات صنع القرار في الاتحاد الأوروبي عمومًا مصدرًا غنيًا بشكل خاص للمواد لباحثي الاختيار العام المعاصرين.

إن المقايضة السياسية الضمنية قوية على عدة مستويات، خاصةً في تشكيل الأحزاب وبرامجها الانتخابية. إذ تعتبر الأحزاب بطبيعتها تجمعات ذات مصالح مختلفة تتفق على دعم بعضها البعض لبناء مجموعة ناشطة ذات حجم وقوة موثوقين. وحقيقة أن الأحزاب غالبًا ما تعاني من خلافات وانقسامات داخلية هي دليل على هذه الشراكة التداولية. وعندما تضع الأحزاب برامجها الانتخابية أيضًا، تدخل في صفقات لتداول الأصوات مع الناخبين. تشكل حزم سياساتها لجذب المجموعات القوية إلى الانتخابات. فإذا كانت السياسات الملتزمة بها بشدة غير شائعة بين عامة الناس، توازنها مع سياسات شعبية ستحظى بقبول الناخبين، حتى لو لم يكن أعضاء الحزب أنفسهم يهتمون بها كثيرًا. ثم، إذا أراد الناخبون

السياسات الشعبية، سيتعين عليهم قبول السياسات التي لا تحظى بشعبية إلى جانبها كجزء من الحزمة المعروضة.

يحدث نفس الشيء في مبادرات الاقتراع، وهي نوع من الاستفتاءات المحلية حيث يمكن لمجموعات الناخبين في الولايات المتحدة طرح مبادرات سياسية مثل زيادة القروض أو الضرائب لبناء طريق أو مدرسة جديدة. غالبًا ما تضمن عدة سياسات مختلفة في نفس المبادرة – والهدف هو تحفيز الأقليات على التصويت لصالح الحزمة بأكملها للحصول على البنود المحددة التي تهمهم، حتى لو كانوا غير متحمسين للعديد من البنود الأخرى.

المقايضة السياسية في الهيئة التشريعية

ما أن يتولى القادة السياسيون مناصبهم، يمارسون أيضًا المقايضة السياسية أثناء اتخاذهم قرارًا بشأن الإجراءات السياسية التي ستحال إلى الهيئة التشريعية. قد يوافق وزراء الحكومة على دعم المقترحات التشريعية التي ستفيد زميلًا في الحكومة، حتى لو لم يعجبهم هذا الإجراء كثيرًا، على افتراض (غير معلن غالبًا) أن هذا الزميل سيدعمهم في الحكومة عندما تنقلب الأدوار. ومن المرجح أن يصبح كل إجراء تقريبًا يصل إلى الهيئة التشريعية موضوعًا للمقايضة السياسية الضمنية،

حيث يقدم مؤيدوه تنازلات أو يضيفون تفاصيل من شأنها شراء دعم الأقليات وبالتالي ضمان سلاسة تمريره.

وأحيانًا، قد تأخذ هذه العملية أبعادًا عبثيةً. وأحد الأمثلة على ذلك هو إجراء الطوارئ لعام 2008 لإنقاذ البنوك الأمريكية المتعثرة. عندما قُدم إلى الكونغرس الأمريكي لأول مرة، كان يتألف من بضع صفحات فقط. لكن أدرك المشرعون أنه بسبب أهمية مشروع القانون هذا وحتمية تمريره، يمكنهم تقديم جميع أنواع المطالب مقابل دعمهم. بعد عدة جولات من تداول الأصوات، ظهر مشروع القانون في النهاية في 451 صفحة، وتضمن تنازلات عديدة لا علاقة لها بغرضه الأصلي، ولكنها اشترت العديد من جماعات المصالح. شملت هذه التنازلات تخفيضات ضريبيةً لمجمعات سباق السيارات ولمصالح الصيد التي تضررت من تسرب نفط إكسون فالديز قبل عشرين عامًا، وإعانات للأشخاص الذين يذهبون إلى العمل بالدراجات، و148 مليون دولار لإعفاءات ضريبية لمنتجي الأقمشة الصوفية، و192 مليون دولار لاسترداد ضريبة الاستهلاك لصناعة الرم، وإعفاء ضريبي بقيمة 2 مليون دولار لصانعي الأسهم الخشبية للأطفال.

على النقيض من ذلك، في المملكة المتحدة، اعتمدت الإجراءات الطارئة لإنقاذ البنوك في البرلمان خلال ثلاثة أيام. ويرجع ذلك إلى نظام الجلد والانضباط البرلماني القوي وحقيقة أن الحكومة مكونة إلى حد كبير من أعضاء البرلمان في

المملكة المتحدة. من المتوقع أن يصوت أعضاء البرلمان وفقًا للتوجيهات وأن يدعموا موقف الحزب في جميع جوانب التشريع. وبالتالي، فإن المقايضة السياسية أكثر صعوبة في المملكة المتحدة – ولكن ليست مستحيلةً.

آثار المقايضة السياسية

رغم أن المقايضة السياسية قد تبدو نشاطًا مقيتًا، لكنها قد تكون مفيدةً وفعالةً أحيانًا، كما يقول باحثو الاختيار العام. إنها فعالة لأنها تكشف عن مختلف درجات شدة الشعور تجاه قضية ما، وهو ما لا يمكن أن يفعله استفتاء صوت واحد للشخص الواحد البسيط. يمكن لمجموعات الأقليات التي تشعر بشغف تجاه قضية ما أن تتأكد، من خلال تداول الأصوات –أو حتى من خلال شراء الأصوات صراحةً مقابل المال– من الاعتراف بشغفها على النحو الصحيح.

لنأخذ مثالًا يوميًا، تخيل ثلاثة طلاب يسكنون في غرفة واحدة يصوتون على ما إذا كانوا سيشترون، بشكل مشترك، تلفزيونًا لا يستطيع أي منهم شراءه بمفرده. أحدهم متحمس للغاية للحصول على تلفزيون، لكن الاثنين الآخرين يعارضونه وإن كان بشكل طفيف. إذا تم التصويت، سيرفض التلفزيون؛ لكن هذا لا يعكس شدة المشاعر داخل المجموعة. إذا دفع الطالب المؤيد للتلفزيون لأحد الآخرين للتصويت

بنعم، أو عرض رد الجميل في تصويت مستقبلي، تنعكس شدة المشاعر وتشتري المجموعة التلفزيون.

يمكن أن يكون تداول الأصوات إيجابيًا أيضًا في الحالات التي تتجاوز فيها الفوائد التي تعود على موقع مشروع ما (مثل طريق جديد) تكلفته –ما يعني أنه يجب المضي قدمًا في المشروع– ولكن يحظر لأن بقية الناخبين مترددون في دفع ضرائب أعلى مقابل شيء لن يستخدموه مطلقًا. فرغم أن مثل هذه المشاريع قد تكون مفيدةً، لكن تداول الأصوات هو وحده القادر على تمريرها عبر نظام ديمقراطي.

لتوضيح ذلك، يقدم غوردون تالوك مثالًا عن تسعة ناخبين يواجهون إجراءً سيكلف كلًا منهم جنيهًا إسترلينيًا كضريبة، ولكن سيعود بفائدة قدرها 15 جنيهًا إسترلينيًا على واحد منهم. مع وجود ثمانية خاسرين ورابح واحد فقط، سيعارض التصويت الإجراء، رغم أن إجمالي الفائدة البالغة 15 جنيهًا إسترلينيًا تتجاوز إجمالي التكلفة البالغة 9 جنيهات إسترلينية. ولكن لو استفاد كل من الثمانية من مبادرات مماثلة، سيكون منطقيًا بالنسبة لهم دعم مشاريع بعضهم البعض، وسيستفيد الجميع.

ولكن المقايضة السياسية يمكن أن تؤدي إلى نتائج سلبية أيضًا. لنفترض أن الفائدة 7 جنيهات إسترلينية فقط بينما ما زالت الضريبة جنيهًا إسترلينيًا واحدًا.

هنا، يمكن لكل ناخب تجميع أغلبية من خلال تداول الأصوات على أربعة مشاريع أخرى، بتكلفة إجمالية قدرها 5 جنيهات إسترلينية فقط مقابل مكسب شخصي قدره 7 جنيهات إسترلينية. بعد ذلك، سينفذ كل مشروع على الرغم من حقيقة أن التكلفة الإجمالية لكل منها كانت 9 جنيهات إسترلينية بينما كانت الفائدة الإجمالية لكل منها 7 جنيهات إسترلينية فقط.

مشاكل المقايضة السياسية الأخرى

من الناحية العملية، يعد هذا التأثير السلبي شائعًا جدًا: تُخضع المقايضة السياسية دافعي الضرائب في الديمقراطيات الكبيرة لتكلفة عدد كبير جدًا من صفقات المقايضة السياسية التي تشتري الدعم السياسي ولكن لا تبرر تكاليفها المالية. حتى أن الولايات المتحدة الأمريكية لديها اسم لذلك –سياسات برميل لحم الخنزير– إذ يتم الاتفاق على مشاريع مسرفة للغاية بهذه الطريقة. وتزيد حقيقة حرص الممثلين على شراء الأقليات الصاخبة أو المعرقلة التكلفة والهدر المحتملين. فمن ناحية، تسمح المقايضة السياسية بعكس شدة شعور الأقلية بشأن قضية معينة بطريقة مستحيلة باستخدام اقتراع بسيط. ومن ناحية أخرى، يؤدي هذا في حد ذاته إلى المزيد من الفرص للأقليات لتنظيم وتفعيل دعمها للمشاريع التي قد تفيدها ولكنها تفرض تكاليفًا موزعةً واسعة الانتشار على المجتمع.

عندما يكون هناك العديد من الأقليات التي يجب شراؤها، يمكن أن تتطور المقترحات التشريعية إلى إجراءات شاملة ضخمة، مثل مشروع قانون الإنقاذ لعام 2008. في الواقع، يمكن أن تصبح كبيرةً جدًا لدرجة أن المشرعين قد لا يملكون الوقت حتى لقراءتها، ناهيك عن فهمها. وفي كل مرة يمرر فيها مثل هذا الإجراء، يخلق العديد من المشاريع الجديدة، ما يؤدي إلى توسع –بل إلى توسع مفرط– للحكومة.

إذن، في أفضل الأحوال، تكون المقايضة السياسية جزءًا من عملية ديمقراطية تشاركية وتشاورية تمنح الأقليات صوتًا في ديمقراطيتهم. ولكنها تتسم أيضًا في كثير من الأحيان بالغموض، وتهيمن عليها المصالح السياسية، ويرجح أن تفرض تكاليف على عامة الناس. وفي أسوأ الأحوال، يمكن أن تتحول إلى فساد صريح، حيث تُباع الأصوات مقابل النقود أو المحسوبيات. تصعب أحيانًا معرفة مكان تحديد الحد الفاصل.

احتواء المقايضة السياسية

رغم انتشار المقايضة السياسية على نطاق واسع، لكن يمكن احتواؤها. إن الاستفتاءات حول القضايا الفردية، كونها تصويتات فردية وليست تسلسليةً، تجعل المقايضة السياسية صعبةً نسبيًا. كما أن الهيئة التشريعية ذات المجلسين، خاصةً

إذا انتخب كل مجلس على أساس مختلف، تثبط المقايضة السياسية بشكل هامشي لأنها تزيد من صعوبة تداول الأصوات، وتجعل التنبؤ بنتائجه أقل تأكيدًا. ويضيف حق النقض الرئاسي مزيدًا من الصعوبة وعدم اليقين إلى المقايضة السياسية.

ومع ذلك، رغم أن الدستور الأمريكي يحتوي على كل هذه العناصر، تظل المقايضة السياسية جزءًا رئيسيًا من السياسة الأمريكية. يبدو أنها قوية بشكل خاص في مجلس النواب، حيث يخوض الأعضاء الانتخابات كل عامين ويمثلون مناطقًا صغيرةً نسبيًا. إذ يضعهم هذا تحت ضغط انتخابي مستمر، ما يجعل تداول الأصوات المستمر وبناء الائتلافات أمرًا حاسمًا لإعادة انتخابهم. يجب على الرؤساء أيضًا، الذين يخوضون انتخابات كل أربع سنوات، أن يكونوا مقايضين سياسيين فعالين للغاية. ولكن المقايضة السياسية في مجلس الشيوخ، حيث ينتخب الأعضاء كل ست سنوات، أقل وبالتالي فإن الضغط الانتخابي أقل بكثير.

ربما يكون العلاج الوحيد الدائم للمقايضة السياسية هو مجموعة من القيود التي تحد من حجم الحكومات، وبالتالي المكاسب المحتملة من المقايضة السياسية.

7

أرباح سياسية: السعي للريع

مثل العديد من الرؤى الحاسمة في نظرية الاختيار العام، طرح غوردون تولوك فكرة السعي للريع لأول مرة (في عام 1967)، رغم أن العبارة نفسها صاغتها آن كروغر بعد بضع سنوات.

يعتقد معظم الأشخاص العاديين أن الريع هو مبلغ يدفع لمالك الأرض أو الموارد الأخرى – دون أن يضطر المالك بالضرورة إلى القيام بالكثير من العمل من أجله. لدى الاقتصاديين تعريف أدق، يعرّف الريع الاقتصادي بأنه عوائد تزيد عن مستويات المنافسة العادية؛ لكن طريقة التفكير العادية تلخص بطريقة ما جوهر السعي للريع.

في أوضاع السوق، يمكن للمورد الذي لا يواجه أي منافسة –لنقل البقال الوحيد في قرية– أن يتقاضى أسعارًا أعلى (ويقدم خدمةً أسوأ) من المورد الذي يواجه منافسةً. لكن هذه الأرباح المرتفعة تجذب انتباه البقالين المحتملين الآخرين، الذين لهم الحرية في فتح متجر والتنافس مع المتجر الأصلي. ونتيجة هذه المنافسة يتعين على المحتكر السابق خفض الأسعار وتحسين الخدمة للبقاء في العمل.

أما في الأوضاع السياسية، تكون الأمور مختلفةً تمامًا. لا تتوفر الفرص لتحقيق أرباح زائدة إلا عندما تخلقها السلطات السياسية، وذلك بجعل دخول الوافدين الجدد السوق والمنافسة فيه أمرًا صعبًا أو مستحيلًا. ومن الأمثلة الجيدة على ذلك تنظيم سيارات الأجرة في نيويورك، الذي يحد بشدة من عددها إلى 13,000 – وهو أقل من نصف العدد الذي كان يعمل حتى خلال سنوات الكساد الأعظم. ولأن المنافسة الجديدة محظورة، فإن سائقي سيارات الأجرة يكسبون مزيدًا الأموال ويدفع سكان نيويورك أكثر وينتظرون سيارات الأجرة لفترة أطول مما لو كان الأمر خلاف ذلك. تغيرت ملكية رخصة سيارة أجرة في نيويورك مؤخرًا مقابل مليون دولار، ما يوضح حجم الأرياع المحمية الآن.

تمنح الحكومات نفسها عادةً احتكارات لتوفير الخدمات مثل التعليم أو النظام البريدي. في العصور السابقة، منح الملوك أصدقاءهم وحاشيتهم احتكارات صريحة على سلع تتراوح من الملح حتى الصابون، والشموع، والنشا، والورق والنبيذ الحلو. الأمور اليوم أكثر دقةً، ولكن التراخيص الحكومية للمهن (مثل المحاسبين وأطباء الأسنان وحتى مصففي الشعر وأخصائيي تجميل الأظافر)، إلى جانب الحصص والتعريفات على السلع المستوردة وقواعد التخطيط لاستخدام الأراضي، تقلل وتخنق المنافسة وتقدم أرباحًا احتكارية –«أرياع»– إلى مختلف المجموعات المفضلة.

إغراء السعي للريع

السعي للريع هو محاولة من قبل مجموعات معينة لإقناع الحكومات بمنحهم هذا النوع من الاحتكارات القيمة أو الامتيازات القانونية. إذا نجح سعيهم للريع، يمكن أن تؤدي هذه الفوائد إلى تحويل كبير للثروة من عامة الناس إلى هذه المجموعات المميزة. يخسر المستهلكون ودافعو الضرائب ماليًا نتيجة الأسعار الاحتكارية، ويخسرون أيضًا من حيث الاختيار والجودة المنخفضين اللذين يتعين عليهم تحملهما أيضًا.

أشار تولوك إلى أن المكاسب المحتملة من السعي للريع الناجح هائلةً في الواقع لدرجة أنه من المنطقي تمامًا أن تنفق المجموعات الكثير من الوقت والجهد والمال في محاولة الحصول عليها. قد يستحق الأمر مليارات الدولارات بالنسبة لصانعي السيارات المحليين، مثلًا، إذا تمكنوا من إقناع المشرعين بفرض حصص أو رسوم جمركية على واردات السيارات الأجنبية. لذا لا ينبغي أن يكون مفاجئًا أنهم على استعداد لإنفاق الملايين للضغط من أجل تحقيق هذه النتيجة تحديدًا.

لكن كما أشار تولوك، فإن كل هذا النشاط المكلف للضغط غير منتج، وخسارة خالصة للاقتصاد. يهدر عليه وقت، وجهد، ومال، ومهارة والنشاط الريادي للعديد من الأشخاص الموهوبين. لا ينتج نشاط السعي للريع أي شيء ذي

قيمة للمجتمع. كل ما يفعله هو تحديد الامتيازات الاحتكارية التي ستُمنح إلى جماعات المصالح المختلفة.

إن ملاحظة تولوك بأن المجموعات التي تسعى للريع ستنفق –أو تهدر، من ناحية المجتمع ككل– موارد ضخمة في محاولة توجيه عملية صنع القوانين لصالحها، كانت ضربة حقيقية لأفكار «اقتصاد الرفاه» في مهنة الاقتصاد السائد. اعتقدوا أن الخيارات الجماعية يمكن أن تصحح «فشل السوق» وتعزز الرفاهية العامة؛ لكنهم لم يفكروا كثيرًا في عمليات صنع القرار الجماعي الواقعية، وافترضوا أن المسؤولين العموميين المستنيرين يضعون السياسة بشكل عقلاني لتحقيق المصلحة العامة. ومع ذلك، أوضحت رؤية تولوك أنه بعيدًا عن تفوق عملية السياسة العامة على السوق، يشوه السعي للريع القرارات العامة على نطاق واسع، وبالتالي يشوه الأسواق ويقلل المنافسة بطرق تفيد مجموعات محددةً ولكنها تلحق الضرر بالمجتمع العام بشكل كبير.

التكاليف والتشوهات

ثمة العديد من الطرق التي تفرض بها آثار السعي للريع تكاليف على الآخرين. افترض، مثلًا، أن إحدى مجموعات صناعة التكنولوجيا الفائقة نجحت في الضغط للحصول على إعفاءات ضريبية على البحث والتطوير. قد تقدم الفكرة كطريقة

لإبقاء البلاد في طليعة التكنولوجيا وتحفيز تطوير منتجات تكنولوجية فائقة جديدة يرغب الأشخاص في البلدان الأخرى في شرائها. وقد يكون لها بالفعل بعض هذا التأثير.

ولكن، بالمثل، قد تجعل ببساطة من الأرخص بالنسبة للشركات إجراء نفس البحث والتطوير الذي كانت ستجريه على أي حال. يؤدي الإعفاء الضريبي أيضًا إلى تشويه النظام الضريبي، إذ يجذب الموارد إلى البحث والتطوير ويبعده عن الأماكن الأخرى – أماكن كان من الممكن أن تُستخدم فيها هذه الموارد بشكل أكثر إنتاجية. وقد يؤدي احتمال انخفاض الضرائب أيضًا إلى تحفيز الشركات على تصنيف الأنشطة على أنها «بحث وتطوير» رغم أنها ليست كذلك، وذلك فقط للاستفادة من الإعفاء الضريبي.

في الوقت نفسه، فإن حقيقة أن وزارة الخزانة لا تجمع الإيرادات من هذه الأنشطة يعني أن الحكومة ستضطر، لكي تحافظ على مستويات إنفاقها، إلى جمع المزيد من الأموال من أماكن أخرى. وبالتالي لا بد من رفع الضرائب المفروضة على الآخرين. وهذا ليس سيئًا بالنسبة لهم فحسب؛ بل إن ارتفاع معدلات الضرائب يشجع المزيد من الناس على تجنب الضرائب (بشكل قانوني) أو التهرب منها (بشكل غير قانوني). وكلما ارتفعت معدلات الضرائب، زاد عدد الناس الذين سيطالبون بثغرات أو امتيازات خاصة بهم، لإبقاء أعبائهم منخفضة. وإذا نجحوا،

فإن ذلك سيؤدي إلى تشويه النشاط الاقتصادي أكثر، وسحب الموارد من خدمة العملاء إلى التهرب الضريبي، ما يؤدي إلى بدء نفس الدورة مجددًا.

تحدث مشاكل مماثلة عندما تنجح المجموعات في حملتها من أجل الدعم – مثل، المنح الحكومية لمنتجي الوقود الحيوي. مرةً أخرى، يجذب هذا مزيدًا من النشاط الاقتصادي إلى إنتاج الوقود الحيوي. سيؤدي الطلب الإضافي على المحاصيل التي يمكن تحويلها إلى الوقود إلى رفع سعرها، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، ما يزيد تكلفة المعيشة، وبالتالي يؤثر على أفقر الناس بشدة. ومرةً أخرى، تكون التكاليف متفرقةً ومبهمةً، وتتركز الفوائد على مجموعات مصالح معينة ذات مصالح محددة جيدًا.

أو مرةً أخرى، قد تسعى المجموعات إلى إفادة نفسها من خلال نظام الرعاية الاجتماعية للدولة. إذا كانت هناك فوائد نقدية للأسر ذات الدخل المنخفض، مثلًا، فإن أولئك الذين هم فوق مستوى قطع الدخل مباشرةً يمكن أن يجعلوا أنفسهم أفضل بكثير من خلال المطالبة برفع مستوى القطع. وقد يحاول آخرون جعل أنفسهم أسوأ حالًا –أو الظهور أسوأ حالًا مما هم عليه بالفعل– حتى يتأهلوا.

حساب التكلفة

كما لاحظ الاقتصادي الحائز على جائزة نوبل ميلتون فريدمان، إن بناء مصنع يضيف إلى الثروة العامة المحتملة؛ بينما شراء ترخيص سيارة أجرة في نيويورك لا يضيف. وكلما زاد حجم القطاع العام، أو زاد تعقيد الهيكل الضريبي أو التنظيمي، زادت فرص السعي للريع، وبالتالي زادت هذه الخسارة المحتملة.

يرجح أن تكون الشركات والأفراد والمجموعات على استعداد لاستثمار مبلغ في السعي للريع يعادل تقريبًا «الريع» الذي ستحصل عليه إذا نجحت. السعي للريع ذو تكلفة تستنزف الموارد من أجزاء أخرى من الاقتصاد – غالبًا ما تشمل أشخاصًا فصيحين ومتعلمين ومنتجين للغاية. نتيجة لهذه التكلفة، بالإضافة إلى خسارة الرفاه الاقتصادي بسبب السعي للريع الناجح، يمكن أن تصبح التكلفة الإجمالية لهذا النشاط هائلةً. قدرت إحدى الدراسات في أوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إنفاق جماعات المصالح على السعي للريع في الولايات المتحدة بمئات ملايين الدولارات. وثمة شيء آخر يزيد الفاتورة هو أن السعي للريع يعتبر مقامرةً، قد تؤتي ثمارها أو لا تؤتي؛ ومثل العديد من المقامرين، ينتهي الأمر بالساعين للريع في الواقع إلى الإنفاق على هذا الجهد أكثر مما يستردون فعليًا، حتى لو نجح.

إن التكاليف المالية التي يفرضها السعي للريع على بقية الشعب لها أيضًا تأثير مدمر آخر. إذا اكتشف الناس أن مكاسبهم ومدخراتهم ورؤوس أموالهم التي

حصلوا عليها من خلال عملهم الجاد يمكن أن يسلبها الساعون للريع (في شكل ضرائب أو أسعار احتكارية)، سيكونون أقل استعدادًا للعمل الجاد والادخار في المقام الأول. وسيستثمرون أقل في خلق الثروة، وستعاني الشركات من نقص في التمويل، وسينخفض الناتج، ومرةً أخرى سيكون الجمهور العام في وضع أسوأ.

التكاليف السياسية

يفسد السعي للريع أيضًا العملية السياسية. إن احتمال استخلاص فوائد كبيرة من خلال السعي للريع يشجع المجموعات على تداول الأصوات والدعم لتحقيق ذلك.

يساعد الاهتمام العميق الذي يوليه الساعون للريع للتنازلات التي ستفيدهم، والوقت والطاقة اللذين هم على استعداد لاستثمارهما للحصول عليها، على تفسير سبب كون ممارسة الضغط صناعةً كبيرةً جدًا ولماذا ينتهي المطاف بالسياسيين إلى منح العديد من الاحتكارات واللوائح والتنازلات. ويفسر سبب بقاء هذه الامتيازات في وضعها لفترة طويلة بعد أن يصبح من الواضح تمامًا أنها غير مناسبة وغير فعالة، وأن الإصلاح مطلوب.

كلما زادت سلطة الدولة، زادت فرص السعي للريع وزادت السلطة التي يتمتع بها السياسيون أثناء ضغط جماعات المصالح عليهم للحصول على الخدمات. لا يستفيد السياسيون فقط من المكانة المستمدة من قدرتهم على منح الامتيازات

للساعين للريع الذين يضغطون عليهم، بل يستفيدون أيضًا من قدرتهم على التهديد بإصدار أحكام سلبية على الآخرين. وفي بعض الأحيان قد تؤدي هذه السلطة إلى الفساد الصريح، حيث يمنح السياسيون والمسؤولون امتيازات خاصةً لجماعات مصالح معينة مقابل أموال أو خدمات شخصية، ويضعون عقبات قانونيةً في طريق أولئك الذين لا يدعمونهم.

إن المكاسب المحتملة الهائلة للسعي للريع، سواء بالنسبة للساعين للريع أو بالنسبة للسياسيين، وعدم التوازن بين المصلحة المركزة للأقلية المستفيدة وعجز الأغلبية العامة، قد يجعل المرء يتساءل لماذا لم يصبح السعي للريع متوطنًا في الأنظمة الديمقراطية. لسوء الحظ، تشير الأدلة إلى أنه ربما يكون كذلك.

8

يوم الدفع للسياسيين

لماذا نحتاج إلى المشرعين – كل هؤلاء الممثلين وأعضاء البرلمان الذين نحب أن نكرههم بشدة؟ السبب الرئيسي واضح ومباشر – الجدوى العملية. إن العدد الهائل من الخيارات الجماعية التي تواجهها البلدان المتقدمة كل يوم يجعل من الصعب والمجهد للغاية أن نتوقع حضور الجميع وتصويتهم على كل قضية. ولن يكون لدى عامة الناس الوقت والاهتمام للبحث وتكوين الآراء حول كل تلك القضايا.

وبالتالي، نفوض مهمة فهم القضايا وتكوين الأحكام واتخاذ القرارات إلى مجموعة أصغر وأكثر قابلية للإدارة – مشرعونا المحترفون. إننا نعتمد على اجتهادهم وحكمهم لتمثيل وجهات نظرنا واتخاذ القرارات نيابةً عنا. وهذا يعني أن القرارات يمكن اتخاذها بتكلفة أقل بكثير من حيث الوقت والجهد والمال.

نحن والمشرعون

ولكن هل يمثل المشرعون آراءنا بشكل مثالي؟ ربما افترض الاقتصاديون الأكاديميون ذلك، لكن معظم الناس العاديين (والسياسيين أنفسهم) سيكونون أقل سذاجةً بكثير. في الواقع، يقول علماء الاختيار العام إن المشرعين لا يختلفون عن بقيتنا: لديهم مصالحهم وآراؤهم الخاصة التي تؤثر حتمًا على قراراتهم.

تنطبق مبادئ الاختيار العام في الهيئات التشريعية بقدر ما تنطبق في الانتخابات. في الأنظمة متعددة الأحزاب على وجه الخصوص، قد تضطر الأحزاب المختلفة إلى التفاوض وتشكيل ائتلافات في الهيئة التشريعية. تمارس جماعات المصالح ضغطًا مباشرًا على المشرعين، يشمل ذلك أحيانًا الدعم المالي الحيوي. وتعتبر المقايضة السياسية عاملًا كبيرًا في كل هيئة تشريعية تقريبًا.

لذلك لا ينبغي أن نتوقع أن تتوافق مصالح المشرعين تمامًا مع مصالح ناخبيهم إطلاقًا. في الواقع، إن الأشخاص الأكثر حرصًا على الوصول إلى السلطة هم غالبًا أولئك الذين يريدون استغلالها لمصلحتهم الخاصة، أو لمصلحة أصدقائهم وفصائلهم، بدلًا من تعزيز المصالح العامة. صحيح أن الجمهور يمكنه كبح جماح ساسته من خلال التصويت لإخراجهم من الانتخابات؛ ولكن هذه السيطرة ضعيفة للغاية. فالانتخابات قليلة الحدوث، وسيصوت الناس لحزمة من السياسات المختلفة، وأولئك الذين يمكنهم تحديد القضايا الانتخابية الرئيسية أو تحديد موعد الانتخابات لديهم تأثير قوي على النتيجة. أما الناخبون، من ناحية أخرى، فيعرفون أن أصواتهم لا تهم كثيرًا، وتظهر استطلاعات الرأي أنهم يقللون كثيرًا من تقدير تكاليف أنشطة الحكومة، وبالتالي يقللون من أهميتها، ما يؤدي غالبًا إلى انخفاض كبير في الإقبال على الانتخابات. هذه المشكلة هي أحد الأسباب التي تجعل العديد

من علماء الاختيار العام، وخاصةً في مدرسة فيرجينيا، منشغلين جدًا في مسألة كيفية تقييد الحكومات من خلال الإصلاحات الدستورية والبنيوية.

الدخل السياسي للسياسيين

كما رأينا، فإن إحدى الأفكار الرئيسية للاختيار العام، والتي يعود تاريخها إلى بلاك وداونز، هي أن «دافع التصويت» هو مفتاح المواقف التي يتخذها السياسيون والأحزاب السياسية بشأن القضايا السياسية. قد يكون لسياسيي المعارضة بعض التأثير على الأحداث، ولكن لكي يكون لهم أي تأثير حقيقي، يجب أن يكونوا في السلطة. ولكي يكونوا في السلطة، يجب أن ينتخبوا. بعبارةٍ أخرى، لديهم مصلحة حاسمة في الحصول على الأصوات. وقد يسعون للسلطة حتى يتمكنوا من إفادة البشرية، وليس لأي سبب فاسد، ولكن مع ذلك، لا بد من أن يكون هدفهم الرئيسي هو جمع الأصوات.

لكسب الأصوات، يجب أن يكون السياسيون ممن تصفهم مدرسة شيكاغو بـ«الوسطاء» بين المصالح المتنافسة – بين، مثلًا، جماعات الضغط التي تطالب بالتشريعات ودافعي الضرائب والمستهلكين الذين يدفعون ثمنها في نهاية المطاف. و«رسوم الوساطة» التي يحصلون عليها هي الأصوات؛ لكن إذا نجحوا في ذلك، يمكنهم التمتع أيضًا بالعديد من أنواع «الدخل السياسي» الأخرى. قد تكون هناك

مساهمات سخية للحملة الانتخابية؛ ومكانة ومزايا المنصب؛ واحترام الموظفين العموميين والجمهور؛ والاهتمام العام الذي يأتي من دعم القضايا الشعبية؛ والسلطة في توجيه الإنفاق والتوظيف إلى مناطقهم.

قد يكون هناك تبعات نقدية أيضًا. مع المكانة، تأتي إمكانية الحصول على وظائف مربحة بعد السياسة. قد تكون هناك حتى عمولات، نقدًا أو خدمات، من جماعات الضغط أو المقاولين الحكوميين. لكن النقاش حول ما إذا كان بيع سياسة في صفقة فاسدة مقابل المال يختلف عن، أو أسوأ من، بيعها مقابل أصوات في حالة المقايضة السياسية يعتبر النقاط الجدلية.

مخاطر دافع التصويت

قد يظن المرء أن دافع التصويت لدى السياسيين لا يختلف كثيرًا عن دافع الربح لدى رواد الأعمال في السوق. أحدهما يهدف إلى جمع الأموال من خلال إعطاء الجمهور ما يريده، والآخر يهدف إلى جمع الأصوات. ولكن مرةً أخرى، يجب أن نتذكر أن اختيارات السوق طوعية، بينما تتطلب الاختيارات السياسية عنصرًا من عناصر الإكراه. وقد لا تعكس الأصوات التي يسعى السياسيون إلى جمعها آراء وتفضيلات عامة الجمهور.

فمثلًا، سيعتمد حجم «الرسوم» المدفوعة للسياسيين إلى حد ما على مدى متانة قراراتهم من وجهة نظر «عملائهم» ومدة ولايتهم. ولكن أفضل العملاء دفعًا سيكونون مجموعات صغيرةً ذات مصالح مركزة، وليس الجماهير العامة الغافلة والمنتشرة. لهذا السبب، يركز السياسيون على مطالب جماعات المصالح المنظمة جيدًا والصاخبة، وغالبًا ما يستسلمون لها – ربما يحسبون أنهم يمكنهم إقناع الجمهور غير المبالي والغافل بقبول القرار.

يجلب دافع التصويت مشاكل أخرى أيضًا. فمثلًا، لدى السياسيين حافز قوي لدعم الإنفاق الحكومي في مناطقهم، حتى لو علموا أنه يمثل قيمةً سيئةً للبلاد ككل. وقد تؤدي المقايضة السياسية، التي يدعمون فيها مشاريعًا سيئةً بنفس القدر في مناطق زملائهم، إلى نشر هذه القيمة السيئة بشكل أوسع. وقد يكون للتشريع الشامل، المصمم لكسب الأصوات من مجموعات عديدة مختلفة، نفس التأثير التبذيري.

وتتمثل مشكلة أخرى في الرشوة الانتخابية التي تحدث قبل الانتخابات، حيث يتنافس السياسيون على الأصوات من خلال دعم قضايا شعبية مختلفة – دون أن يوضحوا بالضرورة من أين سيأتي المال اللازم لتمويلها. فلا يوضح أن الضرائب يجب أن ترتفع إلا بعد الانتخابات. ويبدو أن الأحزاب السياسية تصبح

أكثر وسطيةً بعض الشيء في الانتخابات، إذ تحاول جمع المزيد من الناخبين المتجمعين حول الوسط، ما يقلل من خيارات الجمهور الحقيقية.

يسهل تركيز الإنفاق العام على مجموعات محددة، وهذا يسهل بدوره التنافس على أصواتهم. يصبح تفضيل هذه المجموعات أسهل بكثير عندما تكون الحكومة كبيرةً وتمتلك مزيدًا من السلطة والمال تحت تصرفها. ولكن كلما كبرت شبكة المحسوبية هذه، قل احتمال أن تعكس مصالح عامة الناس. وكلما كانت الدولة أكبر وأكثر تعقيدًا وأقوى، زاد نطاق الرشاوى والعمولات.

تقييد قادتنا

تظل هناك بطبيعة الحال قيود تفرضها الانتخابات، يستطيع عامة الناس من خلالها السيطرة على ساستهم، بشكل طفيف على الأقل. وقد تكشف وسائل الإعلام الفساد الصريح. فضلًا عن ذلك، فإن الخوف من خسارة المنصب قد يكون كافيًا لمنع الحكومات من أن تكون مهملةً تمامًا فيما يتعلق بالسلطة والمال – ففي النهاية، في حال انتخاب المعارضة، يمكن استخدام نفس السلطة والمال ضدها.

ورغم ذلك، تظل هذه القيود ضعيفةً، ويرى العديد من باحثي الاختيار العام، وخاصةً أولئك في مدرسة فيرجينيا، أن القواعد الدستورية هي أفضل وسيلة لتقييد مشرعينا. فإذا كانت القواعد المؤسسية تفضل شاغلي المناصب، مثلًا، فقد يكون

السياسيون أكثر ميلاً إلى إساءة استخدام سلطتهم مقارنةً بالحالات التي لا يتوقعون فيها البقاء في المنصب لفترة طويلة. قد يقلل تحديد فترات الولاية والانتخابات التمهيدية المفتوحة لاختيار المرشحين للهيئة التشريعية من قوة ورعاية الأحزاب السياسية. ويصعب نظام الفصل بين السلطات في الولايات المتحدة قليلاً استمرار المقايضة السياسية والصفقات مع جماعات المصالح الخاصة، إذ يمكن أن يلغيها فرع آخر من الحكومة. ولكن بالمثل، في الولايات المتحدة، يلعب دور اللجان التشريعية، بقدرتها على التوصل إلى صفقات المقايضة السياسية، دورًا عكسيًا.

في الولايات المتحدة، يتمتع الرئيس بسلطة كبيرة، بما في ذلك سلطة نقض مقترحات الكونغرس. وهذا، مرةً أخرى، يزيد من فرصة إلغاء صفقات المقايضة السياسية وإجراءات المصالح الخاصة – عند إعادة المقترح إلى الكونغرس، تكون هناك حاجة إلى أغلبية أكبر، ما يصعب على الأقليات الصغيرة تمرير مصالحها القطاعية. هذا يجعل الضغط أكثر خطورة وأقل فعالية. ويسمح للرئيس أيضًا بتأكيد المصلحة الوطنية الأوسع على التشريعات التي قد تفضل مصلحة الأقليات الصغيرة، مثل الأشخاص في منطقة جغرافية معينة، على عامة المستهلكين ودافعي الضرائب. ومع ذلك، وبالمثل، يمكن للرؤساء الأقوياء والنشطين استخدام مهاراتهم وسلطتهم لكسر القيود الدستورية وإنشاء مبادرات مقايضة سياسية خاصة بهم.

وعلى نحو مماثل، قد تعمل السلطة القضائية على تقييد السياسيين ومنعهم من التصرف خارج القانون – أو في الواقع خارج قواعد العدالة المقبولة عمومًا، حتى ولو كان القانون الذي أقرته الهيئة التشريعية يتناقض مع هذه المفاهيم الأعمق. إن التعيينات الدائمة، والطرق غير السياسية لاختيار القضاة، قد تمنح السلطة القضائية استقلاليةً أكبر عن المشرعين وتجعل القضاة أكثر ميلاً إلى مخالفة السلطة التشريعية، وهو ما يقلل مرةً أخرى من قوة وساطة السياسيين الحكوميين. ولكن عندما تتم التعيينات القضائية في إطار عملية سياسية، فمن المرجح أن يكون القضاة ذوي دوافع سياسية، أو أن يعين مرشحين «متخفين» (يبدون مستقلين ولكنهم ليسوا كذلك)، أو أن يعين مرشحين وسطيين يجذبون الدعم من كلا الجانبين على حساب الأجانب المستقلين حقًا.

على أية حال، هناك حدود لمدى قدرة القضاة على إلغاء قانون البلاد ببساطة. فوظيفتهم الأساسية هي الحفاظ عليه. وبالقيام بذلك، قد يجدون أنفسهم ببساطة يطبقون الصفقات التشريعية التي عقدها السياسيون الذين قد لا تعكس مصالحهم الشخصية مصالح عامة الناس.

9

تحفيز البيروقراطيين

البيروقراطية جزء مهم آخر في العملية السياسية. تتألف البيروقراطية من الموظفين والمسؤولين الحكوميين الذين يعملون في الوزارات والوكالات والمؤسسات العامة والحكومات المحلية. كل هؤلاء ضروريون لترجمة قرارات المشرعين إلى أفعال عملية، وليطبقوا السياسات الواسعة تطبيقًا يناسب الحالات الخاصة. لكن مرة أخرى، كم يمكن أن نعتمد عليهم ليقوموا بعملهم دون انحياز، ولئلا يسمحوا لمصالحهم الشخصية بالتدخل؟

ليس كثيرًا، حسب كثير من دارسي الاختيار العام. كتب غوردون تولوك، وهو نفسه موظف حكومي سابق في وزارة الخارجية، ورقة مبكرة عن تجاربه في البيروقراطية. أثرت هذه الورقة كثيرًا في جيمس بوكانان، الذي صاغ نظرية تقول إن بيروقراطيي الحكومات لهم مصلحة كبيرة في توسيع حجم ومجال القطاع الحكومي. أما المؤلف ويليام آرثر نسكانن، فاعتمد الرأي نفسه، واقترح أن من أهم دوافع الموظفين الحكوميين حجم ميزانياتهم، لأنها تحمل معها منافع شخصية كثيرة أخرى.

يختلف هذا اختلافًا كبيرًا عن مقاربة اقتصاديي الرفاهية التقليديين، الذين يفترضون أن المسؤولين ببساطة موضوعيون ومهتمون بالعموم، ولا ينحازون إلى آرائهم في تطبيق التشريعات التي كُلّفوا بتنفيذها. في رأي الاختيار العام، ينطبق الاختيار العقلاني على البيروقراطيين كما ينطبق على أي أحد: في حدود سلطاتهم وبنيتهم المؤسسية، يحاول البيروقراطيون تعزيز مطامحهم الشخصية. نعم، قد يحاولون أن يقدموا عملًا صالحًا ويخدموا العموم بنزاهة، لكنهم مثل بقيتنا، يريدون الدخل والثروة والاطمئنان والأقدمية والرفاهية والراحة؛ وفي حالتهم، ربما السلطة الاجتهادية والاحترام.

في البيروقراطية، المجال واسع للتصرفات التي تنفع أصحابها شخصيًّا، جزئيًّا بسبب أن مخرجات المكاتب البيروقراطية يصعب تعريفها. خلافًا للإنتاج في السوق، الذي يُقاس فيه النجاح بالربح والخسارة ماليًّا، أداء المسؤولين يصعب أن يُراقب، لأنه مبني على أهداف تكون عادةً مُبهمة –من قبيل «المصلحة العامة» المبهمة التعريف. لذلك لا ينبغي أن يفاجئنا أن يسعى البيروقراطيون إلى أهدافهم الخاصة. نعم، مشكلة الموكل والوكيل موجودة في القطاع الخاص وقد نوقشت كثيرًا. في النهاية، يملك الموكلون (أصحاب الحصص) آليات ليحاسبوا الوكلاء (الإدارة)– ببيع الحصص، والاستحواذات، وتعيين مجالس جديدة، وتطوير صيغ جديدة للإدارة في الشركات، بالإضافة إلى منافسة الشركات الأفضل إدارةً. لا تعمل

هذه الآليات عملاً تامًّا لكنها أفضل بكثير من الآليات التي يستطيع الموكلون (الناخبون) فيها أن يحاسبوا الوكلاء (البيروقراطيين) بانتخابات كل خمسة أعوام من خلال تصرفات الممثلين السياسيين.

المسؤولون والميزانيات

اقترح نسكانن أن ما يطلبه البيروقراطيون حقًّا هو تعظيم الميزانية، وكان يرى أن هذا المعيار جيد. يقارب هذا الهدف هدف الربح في سياق السوق، ويقدم وكيلًا سهلًا لكل الأشياء التي تأتي مع نمو الميزانية وازدياد حجمها – مثل الأمان الوظيفي وفرص الترقية، ورفع الرواتب، وهكذا.

في سعيهم لهذه المنافع، لا فرق كبير بين البيروقراطيين في العملية السياسية وبين أي مجموعة مصلحية أو مجموعة ضغط – أضف إلى ذلك أن سعيهم خال من مشكلة المتطفل، لأن مجموعتهم معرفة تعريفًا دقيقًا يتيح لهم حيازة المنافع المحصلة من ضغطهم السياسي.

نعم، هم يعتمدون طبعًا على دعم السياسيين لميزانياتهم. لكن مهما كانت الميزانية التي استقر الرأي السياسي عليها، حسب رأي نسكانن، فإنهم يستطيعون تعظيم مصالحهم في نطاقها. إذا كانت شروط الميزانية سهلة، فبإمكانهم ببساطة تسلّم وظائف جديدة وطلب مزيد من المال لقاء ازدياد المُخرجات. أما إذا كانت

الشروط ضيقة، ففي مقدورهم أن يقللوا مخرجاتهم ويضمنوا أن يبقى المال معهم ولا يُنفق على المشاريع.

في الحالتين، يرى نسكانن أنهم يستطيعون أن يتوسعوا ليبلغوا حجمًا ونطاقًا أوسع مما يريده الناخب المتوسط أو السياسي. ليس لدى البيروقراطيين أي اهتمام شخصي بادخار المال، بل كل دوافعهم منصبة على ابتكار مسالك عمل جديدة وبرامج اجتماعية جديدة. يعلم البيروقراطيون أنه يصعب على السياسيين أن يتراجعوا عن سياسة بعد أن التزموا بدعمها، حتى لو تصاعدت التكلفة البيروقراطية لها وتجاوزت التوقعات الأصلية. يعطي هذا البيروقراطية مرة أخرى قوة مساومة كبيرة في علاقتها مع السلطة التشريعية.

يستطيع البيروقراطيون كذلك مقاومة تقليصات الميزانية بالتهديد بقطع خدمات الصف الأول المهمة: ذكر غوردون تولوك خدمة الجمارك الفدرالية، التي استجابت لتقليص الميزانية بتسريح كل مدققي الجمارك في الصف الأول في الولايات المتحدة، ولم تسرح أي موظف في أي جزء آخر من الخدمة.

أصول السلطة البيروقراطية

إن حقيقة كون التشريع بالعموم قريبًا من الغموض والإبهام تعطي البيروقراطية قدرًا كبيرًا من السلطة الاجتهادية. يقترح بعض باحثي الاختيار العام

أن السياسيين يحبون أن يبقى الوضع هكذا: هم يفضلون أن يسنوا قوانين غامضة وينصبوا وكالات تسعى إلى الحفاظ على نفسها لتنفذ هذه القوانين، بدلًا من سن قوانين مفصلة يستطيع خصومهم السياسيون ببساطة إلغاءها لدى وصولهم إلى السلطة. مهما يكن السبب، فإن هذه المساحة الكبيرة من عدم اليقين في القانون تعطي البيروقراطيين مجالًا كبيرًا لتعريف مخرجاتهم بأنفسهم والمطالبة بالميزانيات المناسبة.

يرى نسكانن أن أهل العمل في القطاع الخاص معرضون لتدقيق العملاء والمحللين، خلافًا للبيروقراطيين. إن حقيقة كون البيروقراطيين أعلم بكثير في مجالهم الخاص من السياسي المتوسط تعني أن السياسيين لا يقدرون على التحكم الفعال بالبيروقراطية. هذا الاحتكار للمعارف الداخلية عن الوظائف البيروقراطية يمكن أصحابها من استعمال استراتيجية «التجميع» لحماية إمبراطورياتهم: بعدم إيضاح الأجزاء التي يمكن تخفيضها أو إلغاؤها في وظيفتهم، يقدم البيروقراطيون للسياسيين تجميعة واحدة إما أن يقبلوها وإما أن يرفضوها.

من شأن البيروقراطيين كذلك أن يصمموا ويروجوا ويدعموا مبادرات سياسية معقدة توسع قدرتهم على الاجتهاد وتساعدهم على إخفاء كيفية إنفاق الميزانية، ليزداد ارتباك السياسيين الذين يفترض أن يتحكموا بهم.

لما كان البيروقراطيون يعملون في معية قريبة من السياسيين، كانوا قادرين على إحداث خطر غير معلن، هو أن يبتزوا قادتهم السياسيين بتسريب معلومات ضارة عنهم، وهو تهديد قد يساعدهم في مقاومة محاولات تقليص ميزانياتهم. وكلما أصبحت الحكومة أكبر، وازداد عدد القرارات التي يجب على السياسيين اتخاذها، ازدادت فرصة اتخاذهم لقرار خاطئ يمكن أن يستعمل بعد ذلك لإحراجهم.

يستطيع البيروقراطيون كذلك أن يعتمدوا على الدعم السياسي لمجموعات الضغط التي تعتمد على المنح والبرامج التي يقدمونها، والتي تودّ يقينًا أن تزيد ميزانياتهم؛ ويمكنهم أن يعتمدوا على دعم الشركات التجارية التي تقدم السلع والخدمات للبرامج التي تقيمها هذه الوكالات. من المصادر المحتملة الأخرى للسلطة البيروقراطية القوة الانتخابية للبيروقراطيين أنفسهم. إذا وظفت الحكومة ربع القوة العاملة أو ثلثها، كما تفعل اليوم حكومات كثيرة، فإن موظفي الحكومة والذين يعولونهم يشكلون كتلة انتخابية ضخمة من شأنها بالعموم أن تدعم نمو البيروقراطية الحكومية ونمو الميزانية البيروقراطية.

تقييد البيروقراطية

ما هي الآليات التي قد تساعد في توفيق المصالح البيروقراطية والمصالح العامة، أو حتى مصالح السياسيين؟ من الأفكار المطروحة إدخال مقدار من التنافس بين الوكالات المختلفة. قد تُجبر هذه الوكالات مثلًا على المناقصة ضد القطاع الخاص لتقديم خدماتها – وهي حيلة شائعة في وظائف مثل جمع القمامة وصيانة الطرق السريعة. يمكن كذلك أن تقسم الوكالة الكبيرة الواحدة إلى عدة وكالات إقليمية، وهو ما يتيح مقارنة أداء كل وكالة إقليمية، كما يحدث عادة في الشرطة مثلًا.

يمكن للوكالات الحكومية مثلًا، ألا تُؤجَر إلا على النتائج التي تحققها، بدلًا من استعمال المنح الكتلية التي توزعها حسب اجتهادها. لكن هذا يعني محاولة تسعير مخرجات يصعب تعريفها، ناهيك عن قياسها. حتى فكرة جعل الوكالات تتنافس مع مقدمي الخدمات في القطاع الخاص إشكالية: لأنها تتطلب وكالة حكومية أخرى لمراجعة ومكافأة العقود، والتجربة تقول إن الوكالات الحكومية ليست عالية الكفاءة في هذه المسائل.

يقول بعض الباحثين المعاصرين في الاختيار العام إن السياسيين يملكون في الحقيقة سلطة معتبرة للتحكم بالبيروقراطيين. يستطيع السياسيون مثلًا معاقبة البيروقراطيين بتقليص ميزانياتهم وفرض عقوبات عملية عليهم. يمكن للسياسيين كذلك ملاحقة المسؤولين بالتفتيشات. يمكن لهم كذلك التهديد بالفضح

العام والإهانة في حالة ظهور ضعف أو سوء سلوك من البيروقراطي: قد تكفي معاقبة البعض لتأديب الكل. يستطيع السياسيون التهديد بتشريع تقليص الوكالات التي تخرج خارج نطاقها الشرعي. كذلك يستطيعون بناء دوافع جديدة بالتشريع، بهدف رفع المعايير والأداء ومنع المبالغات البيروقراطية.

لذلك قد لا تحتاج البيروقراطية إلى مراقبة مفصلة. ومع هذا، قد يكون السياسيون أفضل في المراقبة المفصلة مما ظنه نسكانن وغيره أول الأمر. من شأن الوكالات أن تكون منظمة لا بالسلطة التشريعية كلها، بل بلجان متخصصة. المشرعون الذين يشكلون هذه اللجان يكونون عادة خبراء في الوظائف الحكومية التي يديرونها، بنفس مستوى الخبرة الذي يمتلكه البيروقراطيون الذين يشرفون عليهم. قد يكون هذا مرة أخرى كافيًا للمراقبة المناسبة.

ومع هذا، أخفقت في معظم البلدان المحاولات العملية لكبح نمو البيروقراطية. إن إنشاء وكالات جديدة أسهل بكثير سياسيًّا من إلغاء أو تقليص وكالات قائمة. وإن في التوسيع أفضلية سياسية غير موجودة في التقليص. للمرء أن يقول إن البيروقراطية المتنامية ليست إلا عرضًا لأخطاء أعمق في آلية عمل النظم الديمقراطية. وما نحتاجه لمعالجة هذه العلل، كما يؤكد كثير من باحثي الاختيار العام، هو قيود دستورية أفضل.

10

دور الدساتير

لا يحكم علينا منطق الاختيار العام أن نكون حتمًا فريسة لمجموعات الضغط والمصالح أو المشرعين أو البيروقراطيين. يركز فرع مدرسة فرجينيا في مقاربة الاختيار العام على دور الدساتير بوصفها أدوات يحمي بها الناس أنفسهم من هذه الانتهاكات. وتستكشف هذه المدرسة نوع الدستور الذي من شأن الأفراد العقلانيين المهتمين بمصالحهم الخاصة أن ينشئوه لهذا الغرض.

في حساب التراضي، يبدأ بوكانان وتولوك بشرح الحاجة إلى الحكومة في المقام الأول. يقول المؤلفان إن الأناركية ليست حالة مرغوبة. سيجد الضعفاء في الأناركية أنفسهم منتهَكين على أيدي الأقوياء، وحتى الأقوياء سيفضلون السلام المنتج على التهديد الدائم المدمر بالعدوان من الآخرين. في هذه الظروف، تتطور مؤسسة الدولة ببساطة من تعاقدات ندّيّة بين الناس يتعاقدونها ليخرجوا من حالة الأناركية.

بالاتفاق على ضبط النفس المتبادل، يستطيع الأفراد تقليص تعرضهم للانتهاك من الآخرين، وبالاتفاق على الحماية المتبادلة، يستطيعون تخليص

أنفسهم من التكلفة المرتفعة لحماية النفس؛ وبالاتفاق على التصرف الجماعي، يقومون بمشاريع بنّاءة لم يكن للفرد وحده أن يقوم بها.

لكن بناء نظام الاتفاق هذا لا يتطلب اجتماع الجميع. يرى بوكانان وتولوك أن الحكومة نتيجة عدد غير محدود من الاتفاقات بين الأفراد. شبكة الاتفاقات هذه تتوسع حتى تشكل نظامًا غير مخطَّط له – كما أن أحكام المحكمة المدنية تنمو حتى تشكل القانون العام، والتجارات الثنائية تشكل السوق. قد يبدو الأمر كأنه تشكّل من تصميم واعٍ إجمالي، لكن هذا النظام الاجتماعي في الحقيقة ينشأ وينمو طبيعيًّا من تصرفات الأفراد العقلانيين والمهتمين بمصالح أنفسهم.

تكاليف اتخاذ القرار

لا يُكرَه أحد على شبكة الاتفاقات هذه. يرى بوكانان وتولوك أن قبول الناس بهذه الشبكة طوعي بالكامل. حتى يكون المرء جزءًا من الاتفاق الاجتماعي العام ويشارك في منافعه، قد يضطر إلى قبول بعض القيود على سلوكه، لكنه سيرى هذا الأمر أفضل من حالة الأناركية. لذلك سيكون الاتفاق إجماعيًّا بالكامل: لن يُكرَه أحد على اتفاق يعتقد أنه يسيء إليه، كما أن السوق الحرة لا تكره أحدًا على القبول بتجارة غير مواتية له.

لكن المشكلات تبدأ عندما يصبح الحديث عن التصرفات الجماعية التي ستقرر. قد يعزز تصرف ما الحماية المتبادلة في المجتمع، لكنه في الوقت نفسه قد يستغل الأقليات. لا وجود لهذا الاستغلال إذا كانت القرارات الجمعية إجماعية، لأن كل من يشعر أن السياسة تهدده يمكنه أن ينقضها بالاعتراض. لكن الإجماع يعني ارتفاع تكلفة اتخاذ القرار: قد يكون صعبًا جدًّا الوصول إلى اتفاق على أي شيء إذا كان اعتراض أي فرد واحد سيؤدي إلى نقض كل اقتراح. قد يلغي قانون الإجماع التكاليف الخارجية للاستغلال المحتمل، لكنه في الوقت نفسه يعني أننا سنفوّت كثيرًا من المكاسب المحتملة من السلوكات الجمعية لأننا لا نستطيع أن نتفق. وبالمقابل طبعًا، أي قانون يتطلب شيئًا أقل من الإجماع قد يسهّل اتخاذ القرار، لكنه يترك الأفراد في خطر الانتهاك.

يقول بوكانان وتولوك إن المخرج من هذه المعضلة هو في عملية من مرحلتين. المرحلة الأولى هي المرحلة الدستورية وهي المرحلة التي تضع القواعد التي تحكم القرارات المستقبلية. عندما تقرر هذه الأجندة وتوضع قوانين اتخاذ القرار، يمكن أن ننتقل إلى المرحلة الثانية، وهي اتخاذ القرارات الجمعية بشأن ما سنفعله. تدور المرحلة الدستورية على ما الذي يجب أن نتخذ قرارات بشأنه، وكيف؛ ثم يتجه اهتمامنا إلى اتخاذ القرارات فعلًا. على سبيل المثال، يقول بوكانان وتولوك إن المنقّبين عن النفط قد يتفقون على الإدارة الجمعية لحقل نفط، وعلى كيفية اتخاذ

القرارات بشأن حقوق الاستخراج؛ لكن في المرحلة الثانية، بعد الاتفاق، قد يختلفون على الحصص التفصيلية التي تمُنح لكل واحد منهم عندما تُتخذ القرارات.

لا بد أن يكون الاتفاق الدستوري، في رأي بوكانان وتولوك، إجماعيًّا تمامًا: لن يقبل أي شخص عاقل ومهتم بمصالحه باعتماد قواعد لاتخاذ القرار يعتقد أنها ستؤدي إلى قرارات مستقبلية تهضم حقه. قد يكون هذا الإجماع مهمة صعبة، لكن بالعموم سيرغب الناس بالاتفاق من أجل التمتع بحماية المجتمع والخروج من حالة الأناركية؛ ولما كان الناس يجهلون التأثير الذي ستحمله القرارات المستقبلية عليهم، كان من شأن الجميع أن يصروا على الضمانات والحمايات نفسها.

محتوى الدستور

من الأشياء التي يجب أن تقرر في الدستور: الأغلبية المستخدمة في اتخاذ القرارات الجمعية اللاحقة.

يميل الناس طبيعيًّا إلى افتراض أن الأغلبية البسيطة هي القاعدة الصحيحة في القرارات الجماعية. في النهاية، موافقة الأغلبية هي ما نفعله في معظم قراراتنا اليومية مع أصدقائنا وزملائنا. لكن قواعد الانتخاب الممكنة كثيرة وليس للأغلبية البسيطة أي تميز بينها. الشركة مثلًا، وهي تصوغ دستورها، قد تحدد قواعد انتخاب مختلفة لأنواع القرارات المختلفة. كذلك أعضاء النوادي. قد لا يبدو أن

مجموعة تشكل 51 بالمئة تملك سلطة أكبر شرعية من مجموعة تشكل 49 بالمئة؛ لكن في انتخابات الأغلبية، يكون للمجموعة الأولى دائمًا أن تسود على الثانية.

يقترح بوكانان وتولوك أن من المعقول الحرص على أغلبيات أكبر أو «أكثر تخصصًا» في بعض الانتخابات، لا سيما عندما يكون خطر استغلال الأقليات مرتفعًا، وعندما يكون حجم الاستغلال الممكن كبيرًا. يعتقد المؤلفان أن الأفراد العقلاء سيؤكدون على وجود ضمانات دستورية من هذا النوع. في المرحلة الدستورية، يواجه الأفراد عدم اليقين في المستقبل: هم لا يعرفون الاقتراحات السياسية المستقبلية التي يمكن أن تظهر، ولا يعرفون هل سيكونون في الجانب الرابح أم الخاسر؛ لذلك سيرغب الأفراد في حماية أنفسهم من احتمال تحمّل خسائر كبيرة على يد الأغلبية. قد يقبل الأفراد أن مطلب الإجماع في كل انتخاب باهظ جدًّا، لكن أغلبية مخصصة، كالثلثين مثلًا، قد تكون معقولة عندما تكون القرارات كبيرة الأذى المحتمل.

من شأن الدستور الذي يضعه الأفراد المهتمون بمصالحهم كذلك أن يضع حدودًا على السلطات الممنوحة للمشرعين. إذا كان من المعقول نصب الممثلين لاتخاذ القرارات، بدلًا من اضطرار الشعب كله إلى معالجة كل تفصيل في كل اقتراح، فإن من الخطير جدًّا منح المسؤولين المنتخبين سلطة مطلقة في اتخاذ القرار. لن تقتصر عاقبة هذه السلطة المطلقة على الأذى الشديد الذي قد يلحق بالأفراد والأقليات

بسبب قرارات المشرّعين؛ نحن نعلم من التجربة أن السلطة تُفسد، وأن الممثلين لا ينبغي أن يُؤتمنوا على كثير من السلطة. لذلك يجب أن يحد الدستور ما يمكن للمشرعين، والبيروقراطيين من باب أولى، أن يقرروا بشأنه.

دستور بوكانان المالي

يرى بوكانان أن الحاجة كبيرة إلى العناية الخاصة بالقيود على سياسة الضرائب، لأنها مجال يمكن فيه لقرارات الأغلبية أن تؤدي إلى أذى شديد على الأقليات. يجب أن تعرَّف قواعد الضرائب تصريحًا من البداية – والأفراد العقلاء لن يرضوا بغير هذا. قد يتخيل المرء مثلًا، أن الفقراء سيصوتون لصالح نظام ضريبي يضع أثقالًا كثيرة على كاهل الأغنياء؛ لكن الدساتير توضع لتبقى –والتفاوض لتعديلها كل مرة أمر شاق جدًّا– فإذا وُجد مقدار معقول من التحرك الاجتماعي، فلن يعلم أحد على وجه اليقين أين سينتهي به الحال بعد عدد من السنوات. قد تكون الآن في مجموعة الأغلبية، لكن هذا قد لا يدوم. القرار العقلاني، لدى الغني والفقير، هو دعم نظام ضريبي يعامل المجموعات كلها على وجه التساوي.

الأمر نفسه ينطبق على الإنقاق. يعتقد بوكانان أن الإجماع لن يتحصل في المرحلة الدستورية إلا على الإنفاق من أجل المصلحة العامة. من العبث محاولة ليّ القوانين لمصلحة مجموعتك الخاصة إذا لم تكن متأكدًا من أنك ستبقى في هذه

المجموعة بعد عدة سنوات. هذا، باعتراف بوكانان، بعيد جدًّا عن حالنا اليوم، لأن كثيرًا من إنفاق الدولة ركبته مجموعات الضغط وسخّرته لمصلحتها. سيصعب جدًّا الانتقال من حالنا اليوم إلى الدستور غير التمييزي الذي يعتقد أن من شأن الأفراد العقلانيين أن يختاروه؛ ربما يجب شراء بعض المجموعات، مثل المستفيدين من الرعاية الاجتماعية، قبل أن نستطيع وضع هذه القواعد الدستورية غير التمييزية.

يعتقد بوكانان أن القواعد الدستورية الضريبية المعقولة تحدّ العبء الضريبي الإجمالي، وتضمن أن الأساس الذي تُفرض بحسبه الضرائب يجب ألا يمكن التلاعب به من أجل مصالح معينة. ستكون الحاجة كبيرة كذلك إلى توازن الميزانية، حتى لا تستطيع الأغلبيات ببساطة أن تحصل على المكاسب اليوم لنفسها وتترك عبء الدفع على أجيال المستقبل. يجب أن تخصص الضرائب للغرض الذي فُرضت لأجله. سيكون لامتلاك الأملاك قوانين ثابتة، تحدد أيضًا ما تستطيع الدولة اقتطاعه من الأملاك الخاصة. ستكون حاجة كذلك إلى وجود قوانين تضبط إنتاج الحكومة للنقد حتى لا تذهب قيمة العملة – وهو نوع خفي من الضرائب، نوع يضر بعض المجموعات (كالمدّخرين) أكثر من غيرها (كالمدينين).

في غياب القواعد الإجماعية هذه، سيكون خطر توسّع الدولة فوق حجمها المثالي قائمًا دائمًا، في رأي بوكانان، وهو ما سيصب في مصلحة بعض المجموعات، ويُثقل مجموعات أخرى ويقوّض الدوافع بالعموم.

الفدرالية

من الطرائق الأخرى لتقييد السلطة: تقسيمها، ومدرسة فرجينيا مولعة بهذه المحلية والفدرالية. إن بين تكاليف ومكاسب اتخاذ القرارات مركزيًّا ومحليًّا مقايضة. الوصول إلى القرارات في المجموعات الصغيرة أسهل منه في المجموعات الكبيرة، لذلك يحسُن اتخاذ القرارات على أشد الأنطقة محلية. قد تبدو الحكومات الوطنية جذّابة، لكن مجرد حجم دوائر الانتخاب فيها يصعّب الوصول إلى اتفاق.

هنا عامل آخر أيضًا: تجانس الشعب. إن الوصول إلى اتفاق في الدوائر الانتخابية التي يتشارك أعضاؤها أهدافًا وقيمًا ومقاربات واحدة أسهل منه في الدوائر التي تتنوع فيها الآراء ووجهات النظر.

إذا كان الشعب كبيرًا جدًّا ومتنوّعًا جدًّا، فقد يستحيل اتخاذ القرارات الجمعية في كثير من الأشياء. في هذه الحالة، الأفضل ترك القرارات للتصرف الخاص بدلًا من العام – وهو ما يحدث غالبًا. قد تكون الولايات المتحدة الأمريكية مثالًا عن هذا المجتمع الكبير والمتنوع. لكن إذا كان المجتمع صغيرًا ومتجانسًا، فإن الاتفاق سيكون أسهل، وسيكثر عدد القرارات المتخذة جمعيًّا – وهو ما يحدث عادة في المجتمعات الصغيرة والمتجانسة، مثل مجتمعات إسكندنافيا.

لا شك أن بعض القرارات لا يمكن اتخاذها إلا على المستوى الوطني: السياسة الاقتصادية الوطنية مثلًا، أو إدارة شبكة الدفاع الوطنية. قد تظهر كذلك سياسات تنفع منطقة جغرافية معينة لكنها تسبب مشكلات لمنطقة أخرى – كما يحدث عندما تلوّث التنمية الصناعية في مدينة ما الماء الذي يتدفق إلى المدن الأخرى.

لكن بالعموم، الأفضل اتخاذ القرارات السياسية على أشد الأنطقة محليًّا. بعض القرارات في النهاية أثره محلي بحت –مثل ترخيص نادٍ ليلي مثلًا–، لذلك فمن العبث محاولة الوصول إلى اتفاق عام في هذه القرارات على المستوى الوطني. تتيح الأنظمة الفدرالية كذلك للبنى الحكومية والخدمات والقوانين والتشريعات أن تكون مصقولة على نحو يوافق حاجات المحلّة.

مشكلات ومبادئ

لا يقنع رأي مدرسة فرجينيا الدستوري كل الناس. يقول كثير من النقاد إن الناس لا يتجنبون الخطر بالقدر الذي يصوره بوكانان وتولوك، وأنهم قد يرون المكاسب المحتملة الضخمة من القرارات الجمعية مستحقة لخطر الاضطرار إلى دفع ضرائب عالية.

الحقيقة هي أن دساتيرنا وأعرافنا كلها ليست قائمة على التراضي والإجماع. يجد الناس اليوم أنفسهم مقيدين بقواعد دستورية رسمها أسلافهم، لم يكن لهم

فيها رأي مطلقًا. معظم دساتير العالم رسمتها أغلبيات ضيقة، أو اختطفتها مجموعات الضغط، أو يمكن إضافة الملحقات عليها على يد المشرعين. القرارات ذات الأغلبية في برلمان بريطانيا مثلًا، غيرت السلطات والعضويات في مجلس اللوردات، وتخلت عن وظائف كثيرة لمؤسسات الاتحاد الأوروبي، دون أخذ أي إذن من الشعب البريطاني، بالإجماع أو بغيره. والبرلمان صاحب سيادة: لا يفرض الدستور أي قيد على سلطته لفرض الضرائب أو سلب الأملاك. لكن حقيقة أن معظم الناس يختارون ألا يهاجروا يمكن اتخاذها دليلًا على أنهم موافقون ضمنيًّا على هذا «الدستور».

مع هذا، فإن النظرية الدستورية لمدرسة فرجينيا غيرت النظرية السياسية والاقتصادية تغييرًا حاسمًا. كان الاقتصاديون يظنون أنهم يعرفون كيف يصممون مبادرات سياسية تعزز الرفاهية الإجمالية في المجتمع. لكن مدرسة فرجينيا نبهت إلى أن الاقتصاديين لا يستطيعون أن ينظروا في قلوب الأفراد وعقولهم حتى يعرفوا كيف ينظر الأفراد إلى هذه التغييرات في السياسة. إن الطريقة الوحيدة التي يمتلكونها هي أن يسألوا الأفراد إن كانوا يشعرون أنهم أفضل؛ لكن حتى في هذه الحالة، لا يمكن أن نقارن خسارة امرئ بمكسب امرئ آخر. لا يمكن أن نقول عن الترتيب الجديد أنه نافع إلا إذا كان الاتفاق عليه عامًّا كاملًا. إذا أردنا كتابة

دستور طويل الأمد يقرر كيفية اتخاذ القرارات السياسية في المستقبل، فيجب أن يُولى هذا الأمر عناية خاصة لأهمية الإصابة فيه.

11

إنجازات ومشكلات

لقد صنعت نظرية الاختيار العام فرقًا كبيرًا في طريقة نظر علماء الاقتصاد والسياسة، وربما حتى العموم، إلى العمليات السياسية. تشرح هذه النظرية كيف تشكل آليات مؤسساتنا السياسية والمصالح السياسية للأفراد المنخرطين فيها، القرارات التي تُصنع باسم الشعب. تبقى بعض الأسئلة عالقة بشأن مدى انطباق بعض أجزاء هذه المقاربة على العالم الواقعي، لا سيما مع تعدد واختلاف الأنظمة السياسية القائمة؛ لكن هذا ربما لا يدل إلا على أن مجال الاختيار العام لم يزل مجالًا يافعًا، أمامه إمكانات كبيرة ليحققها.

بعض الإنجازات

لقد نجحت نظرية الاختيار العام نجاحًا أكيدًا في تحدي افتراض الاقتصاديين دون تفكير أن التدخل الحكومي حل مثالي لـ«فشل السوق». تذكرنا هذه النظرية أن «فشل الحكومة» وارد أيضًا، وأن عيوبًا مثل الاحتكارات، وعدم اكتمال المعلومات، وحقيقة أن بعض الأفعال تؤثر تأثيرًا سلبيًّا على من لا علاقة له بها، هي في السياسة أكثر منها في الأسواق. إن عملية اتخاذ القرار في الحكومة

هي في حد ذاتها غير كاملة، إذ تفسدها شذوذات الأنظمة الانتخابية، والأصوات التكتيكية، وقوة تحالفات مجموعات الضغط، والمصالح الفردية للمشرعين والمسؤولين. في كثير من الأحوال، يكون الأفضل أن نقبل واقع السوق ببساطة ولا نستعمل جهاز الدولة للتدخل مطلقًا.

لقد قوضت نظرية الاختيار العام كذلك افتراض الاقتصاديين أن «المصلحة العامة» شيء يستطيع الخبراء تحديده وتحقيقه من خلال السياسات المتنوّرة. بل على النقيض من ذلك: إن عدد الآراء بشأن «المصلحة العامة» يساوي عدد الأفراد في المجتمع، وإن قيم وآراء هؤلاء الأفراد شخصية عندهم ولا يمكن أن تُجمع أو تُطرح أو توسَّط بالمعادلات الحسابية.

من إنجازات النظرية أيضًا أنها ركزت اهتمامها على عمل الحكومة الفعلي، ودفعتنا إلى التشكيك والمساءلة بشأن كفاءة الخدمات التي تقدمها مؤسساتنا السياسية الحالية. توضح هذه النظرية طبيعة وأصل وآثار ظواهر مجموعات الضغط والتحالفات وتبادلات الأصوات والسعي إلى الريع ونمو حجم الحكومات والتصويت التكتيكي والجهل العقلاني للناخبين. يساعد تركيز هذه النظرية على المصالح الشخصية للناخبين والمشرعين والمسؤولين على تفسير تشكيك الناس بالسياسة. وتظهر لنا كيف أن طبيعة المؤسسات السياسية التي نعيش تحتها تحدث فرقًا كبيرًا بالاختيارات الجمعية التي تُختار. تبين النظرية أيضًا لماذا تخفق

المؤسسات السياسية كثيرًا. وتذكرنا أن البدائل موجودة، مثل انتخابات الأغلبية المخصصة أو أنظمة الأصوات البديلة أو الأصوات المنقولة، إلى جانب الإصلاحات الدستورية التي قد تساعد على تقليص إخفاقات الحكومة.

مسألة اهتمام بالمصلحة الذاتية

مع هذا، فإن أجزاءً أخرى من مقاربة الاختيار العام تبقى مثيرة للجدل. يشكك بعض الناس مثلًا في كون العقلانية الفردانية التي تقوم عليها هذه المقاربة وصفًا صالحًا للشخصية الإنسانية. في النهاية، نحن حيوانات اجتماعية، وسياقنا الحيواني والاجتماعي يشكل ما نفعله وما نفكر فيه. إن في شخصيتنا عنصرًا جينيًّا كبيرًا، لا نملك عليه كبير سلطة عقلية. نحن نعمل في مجموعات – وكثير من الناس ينتقدون القطاع المالي من جهة «عقلية القطيع» التي يتبعها في اتجاهات الاستثمار. لعل أن كثيرًا من الاختيارات، أو معظم الاختيارات التي نختارها، تأتي من جهة الغريزة أو تكون نتيجة طبيعية لسنوات من الضغط الاجتماعي، وليست نتيجة حساب عقلاني. هل نحن فعلًا عقلانيون أو فردانيون إلى الدرجة التي يتخيلها أصحاب مقاربة الاختيار العام؟

أو مرة أخرى: هل تدور السياسة أصلًا على تبادلات الأفراد العقلاء فيما بينهم من أجل تحقيق مصالح أنفسهم؟ أو هي دائرة على السلطة، إذ يحاول الأفراد

والمجموعات المختلفة إكراه الآخرين على تحقيق مآربهم؟ يرى الباحثون في الاختيار العام أنها تدور على المدار الأول –أو على الأقل على الثاني نتيجة من كونها تدور على الأول– لكنهم يركزون كثيرًا على الثاني، ويستكشفون قوة الأغلبيات ومجموعات الضغط المركزة.

يبقى سؤال اهتمام الأفراد العقلاء بالتصويت سؤالًا في محله هنا، لأن الصوت المفرد الواحد بعيد جدًّا عن أن يؤثر في نتيجة انتخابات – وإذا فعل، فإن العواقب على صاحبه مجهولة جدًّا. هل نحتاج إلى تفسير أعمق مما تقدمه لنا المقاربة الاقتصادية، تفسير مبني على النفسية الاجتماعية للإنسان؟

ردًّا على هذا، سيقول الباحثون في الاختيار العام إن أصول وكيفيات دوافع الناس لا تهم كثيرًا في حد ذاتها. المهم هو أننا نملك قيمًا ودوافع ورغبات نريد أن نحققها ونزيدها، مهما كانت. قد نريد أن نكون جزءًا من الجمهور، أو قد نريد أن نساعد إخوتنا البشر، أو أن نعيش حياة شريفة، أو غير ذلك من الطموحات النبيلة. بسعينا لهذه الطموحات، نحن نسعى لخدمة رغباتنا – لخدمة مصالحنا. قد نحطّ من وضعنا المالي بتقديم الصدقة للمحتاجين؛ لكننا في هذه الحالة نعتقد أننا أحسن حالًا بعد هذا العطاء. يقول الباحثون في الاختيار العام كذلك إن من الحكيم افتراض أن الاهتمام بالمصلحة الذاتية سيكون عاملًا محرِّكًا في النظام السياسي – وليس المقصود أنه العامل الذي يحكم كل الناس في كل الأوقات والأحوال.

قضايا دستورية

تبقى أسئلة أخرى كذلك. إذا كان السياسيون (والناخبون إن شئت) مهتمين بمصالح أنفسهم حقًّا، فهل ستحتويهم أي مجموعة من القواعد الدستورية وتوفّق بين مصالحهم ومصالح العموم؟ يقول بوكانان إن في الدستور الأمريكي جزءًا كبيرًا من الصواب – منه تقسيم السلطة بين مجلسين للتشريع، ورئيس للبلاد، وسلطة قضائية، والانتخاب بالأغلبية المخصصة على النقوضات الرئاسية والملحقات الدستورية. مع هذا، تبقى سياسة الولايات المتحدة مليئة بتبادل المصالح والسعي إلى المصالح دون تقديم أي قيمة، ولم يزل دور وسلطات المشرعين والمسؤولين في توسع. هذا الحال، بعبارة بوكانان نفسه، أقرب إلى «الأناركية الدستورية» منه إلى الحكومة المقيدة.

يقلق بعض النقاد من جهات أخرى بشأن تركيز مدرسة فرجينيا على الدساتير. حتى الدستور الأمريكي لم يكن عن اتفاق بالإجماع. هل يمكن حقًّا أن نفترض أن الناس الذين لم يصوتوا لهذا الدستور موافقون عليه ضمنيًّا؟ الحقيقة الحزينة هي أن الشعوب تقبل بمظالم سياسية كثيرة وإن طال الزمان مدة يُستغرَب طولها. إن الضغط الاجتماعي للموافقة، وربما قوة السلطة، أمران قويان. قد يُحتاج إلى ثورة للتخلص من الأناركية الدستورية، لكن النخب الحالية لا مصلحة لها في هذه الثورة؛ وتفرق مصالح الناس يمنع انطلاق شرارة للإصلاح.

هل سيهتم الناس فعلًا، في محاولتهم للتخلص من الأناركية، بمنح السلطة للحكومات كما يقترح المنظرون الدستوريون في مدرسة فرجينيا؟ هل سيرغب الناس فعلًا في المخاطرة بأن يُستغلوا في المستقبل، من أجل أن يحصلوا على المنافع الكبيرة والواضحة للفعل الجمعي؟

هذه أسئلة يساعد الاقتصاد التجريبي اليوم في حلها. على سبيل المثال، اقترح جون رولز نظريته الشهيرة، أن الناس إذا اضطروا إلى اختيار نظام اجتماعي دون معرفة مكانهم فيه، فسيختارون نظامًا يكون الحد الأدنى للدخل فيه عاليًا، بدلًا من العيش في فقر مدقع. لكن التجارب التي أجراها نورمان فرولخ وآخرون عام 1987 أظهرت أن الطلاب لم يختاروا هذا النظام مطلقًا: بل الأقرب كثيرًا أن يفضّلوا مجتمعًا يكون فيه متوسط الدخل عاليًا – وإن كان له حد أدنى، لكنه حد أدنى منخفض. بعبارة أخرى، يقبل الناس ببعض المخاطرة بشأن مستقبلهم. لذا، فخلافًا لبوكانان وتولوك، هل يمكن أن يكون الناس غير مستعدين للمخاطرة في التوافقات الدستورية أيضًا؟

نظرية مهتمة بمصالحها الذاتية؟

من الانتقادات الموجهة لأنصار نظرية الاختيار العام أنهم هُم كذلك يُدخلون مصالحهم الذاتية في المجال. يعدّ كثير من الباحثين في نظرية الاختيار العام –

جيمس مكغيل بوكانان، ويليام آرثر نسكانن، غوردون تولوك، وهؤلاء من مدرسة فرجينيا، وغاري ستانلي بيكر وجورج جوزيف ستيغلر من مدرسة شيكاغو، وغيرهم كثير- يعدّون أنفسهم ليبراليين (بالمعنى الأوروبي، لا بالمعنى الأمريكي). فهل القيود التي يقترحونها على الحكومة مجرد عرَض لكرههم لسلطة الدولة؟

يأتي الرد البسيط من طرف الباحثين في الاختيار العام. إن هؤلاء الباحثين واعون تمامًا بأن الأسواق ليست كاملة؛ لكن النظرية تبين أن الفعل الحكومي يعاني كذلك عيوبًا جوهرية. إن من السهل جدًّا تبيين أن الأثر النهائي لانتخاب الأغلبية، ووجود مجموعات المصالح، والسعي وراء الريع وكل ذلك هو قطاع حكومي ضخم إلى درجة غير فعالة. هذا كلام ليس سياسيًّا، بل هو حقيقة عملية واقتصادية. إن هدف الباحثين هؤلاء ليس إلا شرح هذه الحقيقة، وفي بعض الأحوال، اقتراح تغييرات مؤسسية تساعد على إصلاحها.

تركز مدرسة شيكاغو خصوصًا على الاقتصاد المحض في الحكومة. تحلل هذه المدرسة الاختيار العام بناءً على النظرية الاقتصادية الجزئية المحضة – بتطبيق أدوات نظرية السعر النيوكلاسيكية، وتحليل التوازن والاختيار العقلاني. يتجنب الباحثون في هذه المدرسة إطلاق الأحكام القيمية على طبيعة عمليات اتخاذ القرار، وينظرون إلى الحكومة بوصفها «سوقًا سياسية» يسعى فيها الأفراد العقلاء المهتمون بمصالح أنفسهم إلى تحقيق مصالحهم وتوزيع الثروة في المجتمع. ترى

هذه المدرسة أن القرارات السياسية مثلًا، هي «السعر» الذي يوازن معروض الحكومة من القوانين والتشريعات وطلب الشعب لهذه القوانين والتشريعات. تسأل هذه المدرسة عن كفاءة هذه الأسواق، وعن مدى فعاليتها تقنيًّا. إذا أراد الناس حماية الوظائف في الزراعة مثلًا، فهل دعم المزارعين طريقة فعالة لتحقيق ذلك؟ ما مدى نجاح المجموعات المصلحية في توجيه موارد المجتمع إلى مصالحها؟

إن تطبيق النظرية الاقتصادية الجزئية المحضة على أسئلة الاختيار العام دفع باحثي شيكاغو، مثل غاري بيكر، إلى تطبيق التحليل نفسه على القضايا السياسية المرتبطة مثل اقتصاد الجريمة والتعليم والأسرة والهجرة والإيثار، ليحقق نتائج مهمة ومفاجئة أحيانًا.

بالعموم، ليست استنتاجات مدرسة شيكاغو بعيدة عن استنتاجات مدرسة فرجينيا، وإن كان من الصعب اتهام قادة مدرسة شيكاغو بالسعي وراء مصلحتهم الذاتية، لأنهم يرفضون الآيديولوجية ويحاولون أن يكونوا علميين باردين قدر الإمكان. لكن إذا أُريد انتقاد مدرسة شيكاغو، فسيكون الانتقاد ربما أن كثيرًا من افتراضات هذه المدرسة–كسهولة بناء الأحلاف، والقدرة على تقييد التطفل، وفعالية عمل المجموعات المصلحية–ليست قوية. هذه الافتراضات –عمدًا– تشبه افتراضات «التنافس الكامل» في الاقتصاد: نحن نعرف أن هذا العالم الكامل لن يوجد، لكن تفصيل قواعده مع هذا يقدم لنا إلهامات مهمة ونافعة. تبدأ المشكلة

عندما يخلط الناس بين النظرية المجردة والواقع. على سبيل المثال، قد يرى علماء الاقتصاد العلميون أن شراء الأصوات والرشوة في السوق ظاهرتان غير مختلفتين كثيرًا وفعاليتهما متساوية من حيث الاقتصاد، لكن الناس والعموم سيرون اقتراح شراء الأصوات علنًا أمرًا صادمًا إلى درجة عميقة.

12

الأفق الحالية والمستقبلية

أخضع «الجيل الثاني» من باحثي نظرية الخيار العام أفكار «الجيل الأول» الذي يشمل دنكان بلاك، وأنثوني داونز، ومانكور أولسون، وجيمس م. بوخانان، وغوردون تولوك، ووبليام إتش. رايكر إلى درجة أعمق من التدقيق، واختبروها مع طائفة واسعة من الافتراضات والأنظمة السياسية. ومن المسارات البحثية التي أُتخذت هي دراسة أعمق لأفضل كيفية يمكن بها «تجميع» الآراء الفردية للمصوتين في قرار جمعي من شأنه أن يعكس وجهات النظر الفردية تلك.

وعلى وجه التحديد، جرى تركيز الاهتمام على كيفية جعل العملية «مقاومة للاستراتيجية» – بعبارة أخرى، كيفية منع مجموعات من المصوتين من التلاعب في النتائج من خلال الكذب بشأن تفضيلاتهم الحقيقية والتصويت بشكل تكتيكي عوضًا عن التصويت بأمانة. وهذا مهم لكلٍ من الديمقراطيين، الذين تبدو لهم فكرة تلاعب المصالح الخاصة بالأصوات أمرًا بغيضًا، وعلماء السياسة والسياسيين، الذين لا يمكنهم أن يعلموا ما إذا كان الاختيار الجماعي يعكس آراء المصوتين إلا إذا كان المصوتون يعبرون عن آرائهم بصدق.

ولكن، اقترحت فرضية من تطوير ألان غيبارد ومارك ساتيرويت أن الانتخابات الديمقراطية كانت دائمًا معرضة للتصويت الاستراتيجي. وتظل هناك مشكلة قائمة، وهي أن أنظمة صوت واحد لكل شخص، كما في حالة الذئبين والخروف الواحد، لا تكشف عن قوة مشاعر المصوتين الفرديين. ولذا ينحرف الانتباه بدلًا من ذلك إلى أي نوع من الأنظمة قد تكشف عن تفضيلات الناس الحقيقية – وهو ما يدعوه باحثو نظرية الخيار العام *الكشف عن المطالب*.

يجادل إدوارد إتش. كلارك وثيودور جروفز بأن من أحد طرق الكشف عن القوة الحقيقية لرغبات الناس هو أن تفرض عليهم «ضريبة حافز» مساوية للتكاليف التي تفرضها قراراتهم على الآخرين. وسيجبر ذلك الذئاب على أن يأخذوا في اعتبارهم تأثير قراراتهم على الخراف. وينصح دنيس سي. مولر بعملية تصويت تتكون من ثلاث خطوات للكشف عن تفضيلات الناس الحقيقية. وطُرحت عدة اقتراحات رياضية وعملية أخرى وجرى اختبارها، مثل إجراء جولات انتخابية متعددة على طراز الانتخابات الفرنسية أو انتخابات الولايات المتحدة. ويكشف هذا النوع من الأبحاث عن أسئلة مثيرة للاهتمام أيضًا: إلى أي مدى يُعد المصوتون عقلانيين، وما إذا كانوا يتكيفون مع التجارب الانتخابية السابقة، أو ما إذا كانوا بالفعل غير مطلعين وذوي نظر قصير إلى حد كبير.

وعلى الجانب الآخر، أشارت أعمال نظرية الخيار العام في ثمانينيات القرن العشرين إلى أن نظام الحزبين الذي ركز عليه باحثو الجيل الأول في الواقع ينتج قرارات جمعية تعكس تفضيلات المصوتين على نحو أفضل مما كان مفترضًا. وهذا لأنه، على غرار التنافس في الأسواق، يؤدي التنافس بين الأحزاب إلى تعديل مواقفهم وإنتاج منصات سياسة جذابة بالفعل إلى قطاعات كبيرة من الجمهور.

ورغم ذلك فإن العديد من أنظمة العالم السياسية متعددة الأحزاب، حيث يعتمد تشكيل حكومة ما على تأليف تحالف من الأحزاب المختلفة. ولذا ركز اهتمام من بين اهتمامات «الجيل الثاني»، بقيادة مدرسة روشستر، على الكيفية التي تشكل بها الأحزاب التحالفات، وإلى متى قد تصمد تلك التحالفات على الأرجح. وهذا هو ما قاد إلى فكرة ويليام إتش. رايكر عن *تحالف الحد الأدنى الفوز*، وبالتبعية اقتراح أن الأحزاب المركزية الكبيرة، بكونها ضرورية لأي تحالف، بوسعها أن تشكل حكومة من الأقليات وتعتمد على معاهدات انتخابية تتعلق بكل مسألة على حدة عوضًا عن شراكات رسمية، وهو ما يحدث غالبًا.

وفي الآونة الأخيرة، في كتابه *تكميل البرلمان*، يتتبع روجر كونغلتون تاريخ الهيئات التشريعية في ستة دول كبرى، موضحًا أهمية المصلحة الذاتية، والأفكار الاجتماعية، والدين ودولة المؤسسات القائمة، والسلطة والعلاقات في تحديد تطور

القواعد الانتخابية والتشريعية. وبكل بساطة، معظم البلدان بعيدة كل البعد عن النوع العقلاني من الترتيبات الدستورية التي طرحها بوخانان وتولوك.

إعادة النظر في أفكار قديمة

وبجانب طرح نظرية الخيار العام في مناطق جديدة مثل أنظمة الأحزاب المتعددة، شرع الجيل الجديد في اختبار بعض المفاهيم التأسيسية لهذا الاختصاص، وقد أوشكوا في بعض الأحيان على تدمير تلك الأفكار كليًا.

فمثلًا، أثارت التحقيقات العملية شكوكًا حول مبدأ المصوت الوسيط. إذ يبدو أن الأحزاب تميل إلى أن تكون أكثر وسطية بشكل طفيف في مواقفها قبيل الانتخابات. ولكن الأحزاب لا تتسرع بكل بساطة في أن تدعم أي شيء تعتقد أنه قد يروق للمصوتين الوسطيين. فرغم كل شيء، قد يكون لتلك الأحزاب أعوامًا من الأيدولوجية والتاريخ خلفها، ناهيك عن جسد سياسي لا بد لهم من أن يحافظوا عليه. فسوف يقاوم نشطائهم أي تمييع لتلك الأجندة التي ساعدوا في خلقها؛ وقد ترفض الدائرة الانتخابية أيضًا تمايل الأحزاب إلى الوسط باعتباره انتهازًا للفرص بلا أي مبادئ ثابتة.

وتفقد نظرية الناخب الوسيط البسيطة أيضًا بعضًا من قيمتها في سياق السياسات متعددة الأحزاب، والمسائل المعقدة والمتداخلة، والهيئات التشريعية

المكونة من مجلسين، والدوائر الانتخابية المتنوعة. ومع تطبيق نظرية الخيار العام لذاتها على طيف متوسع من الأنظمة السياسية، تفقد تلك النظرية البسيطة أهميتها المركزية مجددًا.

ومن الأفكار الأخرى التي أُعيد النظر فيها هي مشكلة «المنتفع بالمجان» التي تُستخدم لتبرير التوفير الإلزامي للمنافع العامة. فقد أشارت أبحاث حديثة في نظرية الخيار العام إلى أنه، رغم أن الناس ينتفعون بالمجان فعلًا، فهم يفعلون ذلك بمعدل أقل بكثير مما قد يُفترض. ولعل الناس يتصرفون ككائنات اجتماعية متعاونة ذات حس عام بدرجة أكبر مما كنا نظن عنهم. ولكن، بشكل مماثل، قد يكون ذلك تحديًا آخر للفردية الصارمة والمصلحة الذاتية التي شكلت أساس تفكير نظرية الخيار العام في حد ذاته.

نقاشات الجيل الثاني

شمل الجيل الثاني من مفكري نظرية الخيار العام رموزًا مثل ويليام أ. نيسكانين وجورج جيه. ستيغلر. ومنهم أيضًا دنيس سي. مولر، الذي بحث في الكيفية التي يستعين من خلالها السياسيون والمسؤولون بمعرفتهم الداخلية لتعزيز أجنداتهم وتكبير إمبراطورياتهم على حساب الجمهور – منوهًا بأن مديري الشركات يفعلون

الشيء ذاته، على حساب المساهمين. ولكن بعض الباحثين الحديثين شككوا في التشاؤم الذي تشاركه هؤلاء المؤلفون مع الجيل الأول.

فمثلًا، حامت الشكوك حول رؤية نيسكانين بأنه من المستحيل للمشرعين أن يتحكموا في البيروقراطيين: فقد أثبتت اللجان التشريعية في بعض الأحيان أنها مُطلعة بشكل جيد للغاية على مؤسساتها، ما يشير إلى أن الضوابط واسعة النطاق قد تكون كافية لكبح البيروقراطية.

تعرضت رؤية ستيغلر المتشائمة –أن الهيئات التنظيمية لا تستولي عليها جماعات المصالح الخاصة المنظمة جيدًا فقط، بل إنها في الواقع أقيمت من أجل خدمة مصالحها– للانتقاد أيضًا في الأعوام الأخيرة. فقد جادل زميل ستيغلر المنتمي «للجيل الثالث» من شيكاغو، غاري س. بيكر، بأن الجماعات الكبيرة المشتتة لها قوة تصويت أكبر مما افترضه ستيغلر (وربما أولسون). وفي الحين ذاته، أقترح الاقتصادي المُدرب في شيكاغو، جيمز كيو. ويلسون، أن تركيبة المنافع المركزة والتكاليف المشتتة التي تجعل المؤسسات التنظيمية مُهيأة للاستيلاء عليها هي في الواقع حالة خاصة فريدة، وذلك بما أن هناك تركيبات أخرى ممكنة نظريًا. (ورغم أن هذا صحيح نظريًا، ولكن تظل حالة الاستيلاء المؤسسي أكثر شيء يقلق الديمقراطيين).

بحث فنسنت أوستروم، مفكر آخر ينتمي إلى الجيل الثاني، عن مخرج من التشاؤم السائد المهيمن على نظرية الخيار العام بالنظر إلى الكيفية التي يمكن بها تحسين اتخاذ القرار الجمعي من خلال تقسيم العملية بين مراكز مختلفة. وذلك على غرار المنافسة في قطاع السوق، الذي يُعتقد بصفة عامة أنه يثمر بنتائج أفضل مما يقدمها الاحتكار. ويجادل أوستروم بأن عملية اتخاذ القرار «متعددة الأقطاب» تحسن جودة واستقرار الاختيارات الجماعية، وهي مهيأة بشكل أفضل للتنوع المتأصل في الجمهور.

جبهات الجيل الثالث

حاول غاري س. بيكر وزملائه في مدرسة شيكاغو أن يتعمقوا أكثر في نظرية اقتصاد السياسة الخالصة. فهم ينظرون إلى السياسة باعتبارها «سوقًا» تتوازن فيه عدة مطالب سياسية مختلفة، بنفس الكيفية التي تتوازن فيها مطالب البضائع والخدمات في الأسواق التجارية.

ولكن باحثي مدرسة فيرجينيا مثل تشارلز ك. رولي –المشهور بعمله عن أهمية الحكومة المحدودة– ينتقدون ذلك باعتباره رؤية مجردة تدافع عن الكثير من المؤسسات (مثل قانون الضرر في الولايات المتحدة ومعوقات التجارة طويلة الأجل) باعتبارها «فعالة اقتصاديًا» في حين أنه لا يمكن الدفاع عنها سياسيًا في الواقع.

ويجادل غيرهم مثل برونو س. فري بأن هناك الكثير من الأمور المتعلقة بالحياة السياسية بجانب العوامل الاقتصادية فقط – وأن الدوافع غير المالية مثل تقدير الذات لها أهمية حاسمة. وبالفعل، كاد باري واينغاست أن يقلب نهج شيكاغو باستكشافه للكيفية التي تشكل بها الاعتبارات *السياسية* طبيعة الأسواق *التجارية*.

وفي الحين ذاته، أخذ بعض باحثي الجيل الثالث نظرية الخيار العام إلى آفاق جديدة مثيرة للاهتمام. فمثلًا، أظهر روبرت د. توليسون الكيفية التي أدى بها صعود البرلمان في العصور الوسطى المتأخرة إلى اضمحلال أشكال الاحتكار، لأن خلقها أضحى يتطلب حينئذٍ وجود أغلبية في مجالس التشريع، وليس مجرد موافقة من الملك. وعسانا أن نستمد من ذلك دروسًا لمؤسساتنا اليوم.

نظرية الألعاب

من الأوجه الحديثة المثمرة بصفة خاصة في نظرية الخيار العام الحديثة هو نظرية الألعاب، وتحديدًا ما يُعرف بنظرية الألعاب التطورية. تستكشف نظرية الألعاب ما يفعله الناس حين تكون اختياراتهم معتمدة بشكل حاسم على أفعال غيرهم. والمثال الكلاسيكي على ذلك هو *معضلة السجين*، حيث يعترف كلا السجينين لأنهم يخافون من التعرض لعقاب أقسى إذا التزم أحدهما الصمت وورطه الآخر.

ولهذا النوع من الاستدلال صلة كبيرة جدًا في مواقف التصويت، لا سيما تلك المواقف التي قد يحاول فيها الناس أن يتوقعوا الكيفية التي سيصوت بها الآخرون، ويصوتون بشكل استراتيجي وفقًا لذلك، وذلك حتى يعززوا من فرص مرشحيهم المفضلين أو نتائجهم المحبذة، أو لمنع غيرهم من الفوز. ومن خلال تحديد الكيفية التي «يتلاعب» بها الناس بالاختيارات التي أمامهم، قد نتمكن من تصميم أنظمة تكشف عن التفضيلات الحقيقية، وبالتالي إنتاج نتيجة أكثر توافقًا مع أماني الناس الحقيقية، وهي نتيجة لا يمكن لجماعات المصالح المنظمة أن تتلاعب بها بسهولة.

ثمة استخدام مذهل آخر لنظرية الألعاب. إذ يستعين بها بيتر أوردشوك – الذي تدرب في روشستر وكان من بين المؤلفين المشاركين لويليام إتش. رايكر– في اكتشاف التزوير الانتخابي، مركزًا بالتحديد على الديمقراطيات الحديثة الناشئة من الكتلة السوفيتية السابقة.

وبالانتقال من نظرية التلاعب الانتخابي الخالصة، وجد الاقتصاديون أن من المثمر أن تجري تجارب عملية على الكيفية التي يتصرف بها الناس حقًا حين يواجهون اختيارات مثل تلك التي يواجهونها في الانتخابات والسياسية. فمثلًا، أجرى الفائز بجائزة نوبل فيرنون سميث تجارب للتحقق من الكيفية التي قد تتجلى بها تفضيلات الناس الحقيقية حين تواجه الجماعات اختيارات متكررة –«مكررة»– بدلًا من انتخابات تحدث مرة واحدة فقط، ما يسمح لهم بأن يروا الكيفية التي

يتصرف بها الآخرون حقًا حين يُطلب منهم التصويت. وقد وجد أن الطلاب المتطوعين يميلون إلى التوصل لتسويات تجعل الجميع أفضل حالًا دون جعل بعض الناس أسوأ حالًا – وهذه هي *مثالية باريتو* التي لطالما حلم بها الاقتصاديون وعلماء السياسة. ويشير ذلك إلى أنه قد توجد بعض الفضيلة في الأنظمة الانتخابية التي تعتمد على جولات متعددة من التصويت. وتشير التجارب أيضًا إلى أنه من الممكن بالفعل أن تصل إلى خيار بالإجماع في مثل تلك المواقف، وهو اكتشاف لا بد لمنظري مدرسة فيرجينيا الدستوريين أن يستخلصوا منه بعضًا من التشجيع.

إمكانيات مستقبلية

قدم تولد ونمو ديمقراطيات جديدة متنوعة أهمية جديدة لنظرية الخيار العام في الوقت الذي تبحث فيه الأمم الجديدة في نتائجها عن دروس للكيفية التي ينبغي بها إنشاء أنظمتهم الدستورية، والتشريعية، والانتخابية. وفي تلك العملية، كان لزامًا على نظرية الخيار العام أن تتسع وأن تخرج عن دائرة النماذج التقليدية ثنائية الأحزاب ونماذج التصويت للأغلبية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة التي كانت مألوفة لمؤسسيه، وأن يتعامل مع نطاق أوسع من الأنظمة المختلفة.

وقد تعلمت الديمقراطيات الراسخة أيضًا دروسًا من نظرية الخيار العام. فهناك اعتراف أكثر بالمصالح الخاصة للمشرعين والبيروقراطيين، وبالحاجة

لتقييدهم. وقد ازدادت سياسات كهذه في الشيوع مثل: تشريعات الزوال لتحديد عمر الهيئات والبرامج العامة، والخصخصة ورفع القيود التنظيمية، وتبسيط الضرائب، والتنافس بين وداخل الهيئات الحكومية، واختبارات السوق للخدمات العامة، والقيود الدستورية على اقتراض الحكومة وغيرها من التدابير.

ومع صرف الانتباه عن الأنظمة التقليدية في الولايات المتحدة والمملكة المتحدة، تعمق الباحثون بدرجة أكبر في كيفية عمل بعض الآليات مثل التمثيل التناسبي، ومقاعد الأحزاب المتعددة وأنظمة قوائم الأحزاب. وجرى استكشاف أكثر لتأثيرات الهياكل التشريعية المختلفة، والقواعد البرلمانية المختلفة، ودور الحزب أو القيادة الوطنية في إعداد الأجندة وغيرها من المسائل. ولا يزال الاستنتاج العام بأن تصميم المؤسسات السياسية هو أمر حاسم الأهمية للقرارات الجماعية المتخذة قائماً؛ ولكن على الأقل نحن نعلم مدى شمولية هذا الاستنتاج.

مسرد

واضع الأجندة

شخص مثل رئيس لجنة، بوسعه أن يستغل مفارقة التناوب بين الحجر والورقة والمقص من خلال تحديد ترتيب أخذ الأصوات.

مدرسة شيكاغو

فرع من نظرية الخيار العام بريادة جورج جيه. ستيغلر وغاري بيكر، ويركز على تطبيق نظرية الاقتصاد الخالصة على «السوق» السياسي.

تناوب

ظاهرة لاحظها كوندورسيه، وفيها، كما في لعبة حجر ورقة مقص، لا يوجد فائز واضح بوسعه أن يهزم كل المنافسين الآخرين.

مشكلة الكشف عن المطالب

مشكلة تكمن في أن معظم أنظمة التصويت لا تقيس شدة مشاعر الناخبين الحقيقية تجاه الاختيارات المعروضة، وأن بعض الناخبين قد يصوتون بشكل تكتيكي، بدلاً من التصويت بأمانة. ولذا فإن نتيجة عملية التصويت قد لا تعكس معتقدات وتفضيلات الناخبين الحقيقية.

مشكلة المنتفع بالمجان

موقف لا يمكن فيه استبعاد الناس من الاستمتاع بفوائد المنافع «العامة»، مثل الحدائق العامة أو الدفاع الوطني، ولذا فهم لا يساهمون في تكاليفها. قد يؤدي ذلك إلى التقصير في توفير مثل تلك المنافع أو العجز عن توفيرها تمامًا.

نظرية الألعاب

نمذجة رياضية للمواقف التي تعتمد فيها اختيارات فرد ما على أفعال أفراد آخرين، وتُستعمل في محاولة توقع أكثر النتائج احتمالًا.

فشل حكومي

موقف قد يؤدي فيه التدخل الحكومي إلى جعل كفاءة تخصيص الموارد أقل مما كانت ستكون عليه دون هذا التدخل.

مبرهنة الاستحالة

استنتاج كينيث جيه. أرو بأنه حين يكون لدى الناخبين أكثر من خيارين، فلن يتمكن أي نظام انتخابي ديمقراطي من توليد اختيارات جماعية من شأنها أن تعكس طبيعة تفضيلات الناخبين، وشيوعها، وقوتها.

مقايضة سياسية (Logrolling)

تبادل الأصوات للمنفعة المتبادلة. وهناك نوعان من ذلك: مقايضة سياسية صريحة، كما في «ستصوت لصالح إجرائي وسأصوت لصالح إجرائك»؛ ومقايضة سياسية ضمنية، حيث يواجه الناخبون حزمة من الإجراءات المصممة مسبقًا لتجميع الدعم من عدة جماعات مختلفة.

مبرهنة الناخب الوسيط

فرضية لدانكن بلاك، وهي تزعم أن بالنسبة للمسائل البسيطة التي يُسأل فيها عن الكم، تستهدف الأحزاب السياسية في وضعها للعروض السياسية المنطقة المحيطة بالرأي الوسيط، حيث تقبع معظم الأصوات، ما لا يترك للناخبين مجالًا كبيرًا حقيقيًا للاختيار. ولكن الأبحاث الحديثة تشكك في مدى قوة هذا التأثير

تحالف الحد الأدنى للفوز

فكرة طرحها ويليام إتش. رايكر، وتقول بما إنه من الصعب الحفاظ على التحالفات، فسوف تحاول جماعات المصالح الخاصة أن تؤلف تحالفًا كبيرًا بما فيه الكفاية فقط لتحقيق أهدافهم المشتركة.

معضلة السجين

حالة افتراضية من نظرية الألعاب يُدان فيها كل سجين من بين سجينين بعقوبة أخف إذا ما اعترف وورط الآخر في الجريمة، ولكنه يُدان بعقوبة أقسى إذا ورطه

الآخر. ورغم أن كلاهما بإمكانه أن يهرب من العقاب إذا بقيا ساكتين، فالنتيجة الأكثر احتمالاً هو أن كلاهما سيعترف ويورط الآخر.

منفعة عامة

منفعة مثل حديقة وطنية أو الدفاع الوطني، يتمتع بها العديد الأفراد في آن واحد، ومن الصعب استبعاد الناس منها. قد تتعرض تلك المنافع إلى أن يكون هناك عجز في توفيرها بسبب مشكلة المنتفع بالمجان.

جهل عقلاني

نقطة نوه بها أنثوني داونز، وهي بما أن من غير المرجح لصوت فرد واحد أن يغير نتيجة انتخابات، وحتى إن حدث ذلك فالسياسة المتبناة سيكون لها آثار غير مؤكدة، فالأمر لا يستحق جهد ووقت الناخبين لكي يكونوا على إطلاع جيد بالأحزاب والسياسات.

تعظيم عقلاني

افتراض محوري في الاقتصاد بأن الأفراد يحاولون تعظيم رضاهم الشخصي، ويتصرفون عمدًا لتحقيق تلك الغاية. ولا يلمح ذلك بأن الناس طماعون أو أنانيون؛ فقد يأتي رضاهم الشخصي جزئيًا من تحسين حيوات الآخرين مثل الأصدقاء، والعائلة، أو الجمهور الأعم.

السعي وراء الريع

فكرة غوردون تولوك التي تقول إن القرارات السياسية المواتية من شأنها أن تقدم مكافئات عظيمة لجماعات بعينها، للدرجة التي تجعل من المجدي بالنسبة لجماعات المصالح الخاصة أن تنفق كميات كبيرة من الوقت والمال والمجهود في الضغط السياسي لصالح تلك القرارات.

مدرسة روشستر

فرع من نظرية الخيار العام بريادة ويليام إتش. رايكر، وقد دمج بين أساليب التحليل الإحصائي، ونظرية الألعاب وعلم الاقتصاد التجريبي مع دراسة اتخاذ القرار السياسي.

تصويت استراتيجي

ظاهرة يصوت فيها الناخب لمرشح او اختيار لا يعكس تفضيله الحقيقي حتى يمنع نتيجة أقل تفضيلاً.

تحول زمني

التصويت لصالح المنافع التي يتمتع بها الفرد الآن، مثل زيادة معاشات الدولة أو إنشاء طرق جديدة ممولة من خلال الديون، ولكن دافعي الضرائب المستقبليين سيدفعون ثمنها.

مدرسة فيرجينيا

فرع من نظرية الخيار العام بريادة جيمز م. بوخانان وغوردون تولوك، وهو يستعين بالنظرية السياسية لتحليل مؤسسات العالم الواقعي السياسية وتقديم التوصيات بناء على ذلك. ومن الأفكار الرئيسية القوية لتلك المدرسة أهمية الترتيبات الدستورية لمنع استغلال الأقليات.

دافع التصويت

فكرة مشابهة «لدافع الربح» في السوق التجاري، وهي عبارة (من عنوان ورقة من تأليف غوردون تولوك نُشرت عام 1976 في معهد الشؤون الاقتصادية) لتمثيل القوة الدافعة في السوق السياسي.

خط زمني لنظرية الخيار العام

1781 شكك النبيل الفرنسي كاونت تشارلز دي بوردا في فعالية حكم الأغلبية البسيطة، واقترح نظامًا بديلًا يرتب فيه الناس المرشحين أو الاختيارات من الأكثر تفضيلًا إلى الأقل.

1785 انتقد ماركيز دي كوندورسيه اقتراح بوردا باعتباره مُعرضًا لاستغلال جماعات المصالح. ويوضح «المفارقة» التي يمكن فيها أن يثمر تصويت الأغلبية عن نتائج غير متسقة. وفي «مبرهنة هيئة المحلفين» الخاصة به، يوضح أيضًا مدى حكمة الجماهير.

1876 اكتشف الرياضي تشارلز دودجسون (المعروف أكثر بالمؤلف لويس كارول) تلك الأفكار الفرنسية واقترح نظامًا تصويتيًا معقدًا للقضاء على مفارقة كوندورسيه والحصول على نتائج ثابتة يفوز فيها الفائزون المُفضلون.

1896 بررت مقالة نات ويكسيل «مبدأ جديد للضرائب العادلة» الفعل الجماعي، ولكنه جادل بأن التصويت بالإجماع هو الوحيد القادر على ضمان توزيع عادل للضرائب ومنع استغلال الأقليات.

1948 أعاد دنكان بلاك اكتشاف أفكار بوردا وكوندورسيه، وجعلها متاحة على نطاق أوسع، وطورها. وحدد معالم «مبرهنة الناخب الوسيط»، التي تلمح بأن من المرجح بدرجة أكبر للأحزاب السياسية أن تفوز بالانتخابات من خلال المزايدة على المصوتين الوسطيين. ويُعد بلاك مؤسس علم اقتصاد نظرية الخيار العام الحديث.

1950 أثبت كينيث أرو أنه لا توجد طريقة عملية ومرغوب فيها للتصويت من شأنها أن تتغلب على مفارقة كوندورسيه.

1957 طبّق أنثوني داونز الأفكار الاقتصادية على التصويت، مؤكدًا بذلك رؤية بلاك أن الأحزاب تتلاقى في الوسط، ما يبرز القوة والمكافئات المتاحة لتحالفات جماعات المصالح، ويظهر بذلك السبب في أن الناخبين يظلون «في جهل عقلاني» تجاه المسائل السياسية.

1962 في *حسبة القبول*، طبق جيمس م. بوخانان وغوردون تولوك فكرة المصلحة الذاتية في مجال العلوم السياسية. وأظهروا الكيفية التي تؤدي بها صعوبة الوصول إلى اتفاق جماعي إلى استخدام أنظمة أخرى مثل حكم الأغلبية، والكيفية التي تسمح بها تلك الأنظمة للأغلبية أن تستغل الأقلية. ولمنع ذلك، جادلا لصالح إقامة قواعد دستورية مُتفق عليها بالإجماع تخضع لحكمها كل ترتيبات التصويت

الأخرى. واستكشفا أيضًا «المقايضة السياسية»، التي تصوت من خلالها جماعات المصالح لصالح إجراءات بعضهم بعضًا، ما يخلق فائضًا من الحكومة.

1962 وضح ويليام إتش. رايكر أهمية التحالفات في الانتخابات، وسبب نجاح البعض بدلًا من الآخر – وهو مثال مبكر على تطبيق «نظرية الألعاب» على تحليل العمليات السياسية.

1965 طبّق مانكور أولسون نظرية الاختيار العقلاني للاقتصاديين على السياسة، موضحًا الكيفية التي يمكن بها لجماعات مصالح صغيرة نسبية أن تؤثر بشكل كبير على الانتخابات لمصالحها الخاصة، في حين أن الجماعات الأكبر تجد ذلك صعبًا في أحيان كثيرة.

1965 أنشأ بوخانان وتولوك مجتمع نظرية الخيار العام كطريقة لتعزيز النقاش حول نظرية الخيار العام. وقد ازدهر ونما في الحجم. وفاز ثلاثة من رؤسائه (بوخانان، وفيرنون سميث، وإلينور أوستروم) بجائزة نوبل في العلوم الاقتصادية.

1966 أسس تولوك الدورية التي أصبحت تُسمى *الخيار العام*.

1967 جادل تولوك بأن القيمة الهائلة المحتملة لأشكال الاحتكار المشتقة سياسيًا تجعل من صعب على حملات جماعات المصالح أن تحققها – وهو سلوك أطلقت عليه آن كروجر بعدها اسم «البحث عن الريع».

1971 جادل ويليام أ. نيسكانين أن البيروقراطيين يحاولون تعظيم حجم ميزانياتهم، واستكشف تداعيات ذلك من زاوية اتخاذ القرار وحجم الحكومة.

1971، 1973 باستكشافه فكرة أن الناس يصوتون بطريقة غير نزيهة لصالح المنافع العامة التي سيضطر آخرون إلى أن يتحملوا تكاليفها، وضح إدوارد إتش. كلارك (1971) وثيودور غروفز (1973) الكيفية التي يمكن بها حث المصوتين على الكشف عن تفضيلاتهم الحقيقية من خلال جعلهم يتحملون التكاليف التي تفرضها اختياراتهم على الأقلية. وتبع ذلك أنظمة أخرى «للكشف عن المطالب».

1979 أجرى فيرنون ل. سميث تجارب على أنظمة التصويت وجدوى الحكم بالإجماع. وفي 2002 فاز بجائزة نوبل في العلوم السياسية لأعماله في علم الاقتصاد التجريبي.

عقد 1980 أشارت أوراق اقتصادية عديدة إلى أن الأنظمة ثنائية الأحزاب تعكس تفضيلات الجمهور بشكل أفضل مما افترضه البعض – فهناك نوع من «اليد الخفية» تعمل في السياسة.

1986 فاز جيمس بوخانان بجائزة نوبل لعمله على الأسس الدستورية لاتخاذ القرار السياسي والاقتصادي.

1987 باستكشافه نوع الدستور الذي قد يحقق قبولًا عامًا، وجد نورمان فروليش، وجو أ. أوبنهايمر، وشيريل ل. إيفي أن الطلاب صوتوا لمن يضع حدًا اجتماعيًا أدنى ولكنه يسمح للدخول المتوسطة بأن تبلغ أعلى مقدار ممكن – بخلاف حدسية جون رول التي تقضي بأن الناس يفضلون حدًا أدنًا مرتفعًا.

1990 يوضح بيتر فان روزندال الكيفية التي يمكن لحزب وسطي أن يشكل بها حكومة أقلية من خلال الاعتماد على الآخرين على اليمين وعلى اليسار.

عقد 2000 المزيد من التجارب والنماذج الرياضية على الاختيارات السياسية، وتوسع أفكار نظرية الخيار العام في بلاد عديدة.

2002 فاز فيرنون ل. سميث بجائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لعمله التجريبي، بما في ذلك عمله على الاختيارات الجماعية.

2007 جادل بريان كابلان في *أسطورة المصوت العقلاني* بأن المصوتين يظهرون تحيزات غير عقلانية (مخططات الوظائف التي بلا هدف، معاداة الأجانب، التشاؤم، مناهضة السوق) تنتج إخفاقات حاسمة في العملية الديمقراطية.

2009 فاز إلينور أوستروم بجائزة نوبل في العلوم الاقتصادية لعمله الذي شمل دراسة عن الكيفية التي تتخذ بها الجماعات قرارات جماعية فيما يخص الموارد النادرة.


Bayt al-Hikma 2.0

